الأمم المتحدة

CEDAW/C/CAN/Q/7/Add.1

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

Distr :.General
9 September 2008
Arabic
Original: English

نص مُسبق غير محرر

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الفريق العامل لما قبل الدورة
الدورة الثانية والأربعون
٢٠ تشرين الأول/أكتوبر – ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨

ردود على قائمة المواضيع والمسائل المتعلقة بالنظر في التقرير الجامع للتقريرين الدوريين السادس والسابع

كندا*

* صدر هذا التقرير بدون تحرير رسمي.

311008 201008 08-50506 (A)

استعراض تقريرَي كندا السادس والسابع عن تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

ردود كندا على قائمة المواضيع والمسائل المتعلقة بالنظر في تقريرَي كندا السادس والسابع عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

يردُّ التقرير التالي على الأسئلة المسبقة، التي قدمتها اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة مكتوبةً، تحضيراً لاستعراض تقرير كندا الجامع لتقريريها الدوريين السادس والسابع المتعلقين باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

الإطار الدستوري والتشريعي والمؤسسي

١ - يرجى تقديم معلومات مستكملة عن أية إجراءات اتخذت بعد تاريخ تقديم الدولة الطرف لتقريرها، من شأنها النهوض بأي حق من الحقوق التي تشملها الاتفاقية أو التأثير عليه.

المادة ٢: تدابير منع التمييز

منذ عام ٢٠٠٦، استعرضت حكومة كيبَك عدة قوانين من شأنها أن تؤثر في حقوق المرأة وأحوال معيشتها وتهدف إلى القضاء على التمييز. ومن الجدير بالملاحظة تقديم مشروع القانون رقم ٦٣و وهو مشروع قانون يهدف إلى تعديل ميثاق حقوق الإنسان وحرياته، وقد وُضع لتعزيز الحقوق المتساوية للرجل والمرأة على السواء. وينص مشروع القانون أيضاً، بالإضافة إلى تعديل ديباجة الميثاق، على إدخال مادة تفسيرية تؤكد من جديد أن ''الحقوق والحريات التي يمنحها مشروع القانون تنطبق على الرجل والمرأة على قدم المساواة''. وأجريت مشاورة لجنة برلمانية في شباط/فبراير ٢٠٠٨، قُدِّمَ فيها ٣٠ اقتراحاً.

تقوم حكومة نيوفاوندلاند ولبرادور باستعراض مدونة حقوق الإنسان، وهو يشمل مشاورة جماهيرية في سائر أنحاء المقاطعة. وسينظر الاستعراض إلى الأسس التي يقوم عليها تقديم الشكوى من التمييز وكذلك صلاحيات لجنة حقوق الإنسان وإجراءاتها والطريقة التي تتناول بها هذه الشكاوى. ويتوقع أن يكتمل الاستعراض بنهاية سنة ٢٠٠٨ ويبدأ تطبيق التشريع تطبيقاً تاماً في خريف سنة ٢٠٠٩.

المادة ٣: التدابير الرامية إلى كفالة النهوض بالمرأة

منذ سنة ٢٠٠٥، علاوة على تقرير اللجنة الدائمة المعنية بمركز المرأة عن التحليل القائم على أساس نوع الجنس والتزامات الحكومة التي تبعته، تعمل حكومة كندا على تحسين آليات المساءلة لدمج التحليل القائم على أساس نوع الجنس في أدوات الحكومة لتقديم التقارير، مثل اقتراحات مجلس الخزانة، التي توفر الأموال لإعداد البرامج في جميع أعمال الحكومة. وزارات الحكومة الفيدرالية ووكالاتها مسؤولة عن رسم السياسات ووضع البرامج التي تتفق مع السياسات الحكومية الإجمالية، بما في ذلك التحليل القائم على أساس نوع الجنس، ويتوقع منها، بناء على ذلك، أن تدمج التحليل على أساس نوع الجنس والاعتبارات الجنسانية، إلى جانب الاعتبارات السياساتية الأخرى الموازية في تصميم البرنامج أو المبادرة. في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، اعتمدت حكومة كيبَك سياسة حكومية جديدة بشأن المساواة بين الجنسين *Pour que l'égalité de droit devienne une égalité de fait*. وقد وُضعت هذه السياسة بعد مشاورات جماهيرية واسعة النطاق أثناء جلسات لجان برلمانية. وبهذه المناسبة، ألقى ممثلو ٧٥ منظمة خطابات وحُللت ١٠٧ عرائض. أفق السياسة يمتد إلى ١٠ سنوات، وهي مصحوبة بخطة عمل أولية للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ تضم ٦٣ تدبيراً، ولها إطار مالي يصل إلى ٢٤ مليون دولار (http://www.mfa.gouv.qc.ca/publications/pdf/CF_egalite_planaction07-10.pdf). وعقد ما يزيد قليلاً عن ٢٠ وزارة ووكالة التزامات بخطة العمل هذه. وتشمل عمليات شاملة لتقديم التقارير بغية تنفيذ التدابير المقترحة.

بهذه السياسة، التزمت كيبَك بتطبيق التحليل القائم على أساس نوع الجنس تطبيقاً منهجياً في جميع القرارات، وكذلك في حدود الولاية المحلية وولاية المقاطعة. والعمل جارٍ في تنفيذ التحليل على أساس نوع الجنس منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

قدمت أونتاريو مبلغ ١,٣ مليون دولار لتمويل مجموعة منظمات تضم ٢٠ منظمة نسائية لوضع مواد تعليمية قانونية للجمهور وأنشطة تواصُل لمساعدة النساء الضعيفات على معرفة حقوقهن القانونية وتمكينهن من اتخاذ قرارات مبنية على المعرفة بالمسائل المتعلقة بقانون الأسرة.

يقدم برنامج أونتاريو لبناء مبادرات القيادات النسائية في طوائف الشعوب الأصلية في أونتاريو ما مجموعه ٦٠٠ ٠٠٠ دولار على مدى سنتين لدعم مبادرات القيادات النسائية للشعوب الأصلية في أونتاريو.

العنف والتحرش

وضعت اللجنة التوجيهية لقانون ضحايا أعمال العنف العائلي في جزيرة الأمير إدوارد، بالاشتراك مع جمعية قادة الشرطة في جزيرة الأمير إدوارد نهجاً موحداً للتحقيق في حوادث العنف العائلي، مما أدى إلى وجود رد إقليمي موحَّد للشرطة على حوادث العنف العائلي المبلَّغ عنها، وتحسين تدريب جميع ضباط الشرطة في المقاطعة.

في سنة ٢٠٠٧، افتتحت مقاطعة نيو برونزويك رسمياً أول محكمة للعنف المترلي، وهي تدمج نهجاً كلِّياً مع كل مقدمي الخدمات الأخصائيين، الذين يعملون في تعاون، وتشمل تقدير المخاطر والاحتياجات، ومعاملة مرتكبي العنف، وخدمات الضحايا، ومعاملة الأطفال، وخدمات مراقبة حسن السلوك.

علاوةً على ذلك، نفذت حكومة نيو برونزويك خمسة برامج تهدف إلى مساعدة الأمهات وأطفالهن على تجاوز الدمار الذي ألحقه العنف وسوء المعاملة بالبيت. وسوف توضع أربعة برامج إضافية في سنة ٢٠٠٨. ومولت الحكومة أيضاً خمسة مواقع للتواصل لتحسين مساندة ضحايا العنف المترلي. وسوف تُنشأ ٧ مواقع تواصُل أخرى في سنة ٢٠٠٨.

في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أعلنت كيبك ''خطة عمل لمكافحة الاعتداء الجنسي ٢٠٠٨-٢٠١٣''، تضم ١٠٠ تدبير، تحت ولاية ١٠ وزارات متأثرة بهذه المسألة.

في سنة ٢٠٠٦، بدأت حكومة أونتاريو حملة للجيران والأصدقاء والأسر تشمل المقاطعة بأسرها، لزيادة الوعي بعلامات العنف المترلي وكيفية تقديم المساعدة بسلامة. تشمل الحملة إعلانات خدمات عامة ومنشورات وشريط فيديو وموقعاً على شبكة الإنترنت، ومجموعة مواد تستخدمها الطوائف والمجتمعات المحلية في بدء حملاتها. وشُنَّت في سنة ٢٠٠٨ حملة كاناوايتوين، وهي اقتباس الشعوب الأصلية للحملة استناداً إلى التعليم التقليدي، وحملة الجيران والأصدقاء والأسر (باللغة الفرنسية)، وهي اقتباس ثقافي للحملة باللغة الفرنسية.

شنت أونتاريو أيضاً حملة تثقيفية جماهيرية في قوانين المساواة، في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، تعلِّم الفتية والفتيات من سن ٨ إلى ١٤ العلاقات الصحيحة القائمة على المساواة والاحترام للمساعدة على كسر حلقة العنف قبل أن تبدأ. بدأت الحملة بإعلانات تليفزيونية وسينائية وتشمل موقعاً تفاعلياً على شبكة الإنترنت (www.equalityrules.ca). وقدمت المقاطعة أيضاً، كجزء من الحملة، أكثر من ١,٢ مليون دولار إلى ١٤ برنامجاً تقوم على أساس المجتمع المحلي لتعزيز العلاقات الصحيحة القائمة على المساواة، لفائدة الشباب والكهول الذين يؤثرون فيهم.

في سنة ٢٠٠٧، أعلنت أونتاريو أسبوع الوعي بالتحرش الجنسي لزيادة الوعي بالتحرش الجنسي، وإحياء ذكرى جميع النساء اللائي وقعن ضحايا لهذا التحرش.

أُنشئ في أونتاريو مجلس استشاري في مسألة العنف المترلي يتألف من ١٥ خبيراً مجتمعياً في مجال العنف ضد المرأة لإسداء المشورة في تحسين كفاءة وفعّالية الدعم المقدم من المجتمعات المحلية والنظام القضائي وتحسين تلبية احتياجات النساء اللائي يقعن ضحايا للعنف المترلي وأطفالهن.

في سنة ٢٠٠٨، دعمت أونتاريو مؤتمراً إقليمياً بشأن العنف المترلي، بعنوان المجتمعات المحلية تعمل معاً لإنهاء العنف ضد المرأة، أتاح لـ ١٠٠٠ شخص من المهنيين العاملين على الخطوط الأمامية من قطاعات العدل والخدمات المجتمعية والتعليم، فرصة تعلُّم أفضل الممارسات لمنع العنف ضد المرأة وتخفيضه في مجتمعاتهم المحلية.

موَّلت أونتاريو مؤتمرَي قمة في سنة ٢٠٠٧ ركَّزا على العنف ضد المرأة من بنات الشعوب الأصلية. أسفر المؤتمر الأول عن إطار استراتيجي وضعته منظمتان إقليميتان من منظمات الشعوب الأصلية. وتستعرض المقاطعة التقرير الآن، وسوف تواصل العمل بالتعاون مع منظمات الشعوب الأصلية على إنهاء العنف ضد المرأة من بنات الشعوب الأصلية. وعيَّن مؤتمر القمة الثاني ممارسات واعدة وتحسينات يحتاج إليها قطاع العدالة. وتعمل المقاطعة مع أصحاب المصلحة من أبناء الشعوب الأصلية لوضع استراتيجية للعدالة في أوساط الشعوب الأصلية.

نفذت حكومة ألبرتا مبادرة ألبرتا لتقدير وإدارة تهديد العلاقات في سنة ٢٠٠٧. يهدف هذا البرنامج إلى تقليل ومنع الخوف والمعاناة والعنف والموت في حالات الخطورة المرتفعة للعنف في العلاقات، بتقديم رد متكامل من العدالة الجنائية؛ وتُنسَّقُ جهود الشرطة، والمدَّعين العامين باسم التاج، وقانون الأسرة، وأخصّائيّي سلامة الضحايا، وخدمات الأطفال، لمعالجة التهديدات الناجمة عن العلاقات ذات الخطورة معالجةً فعالة.

منذ شهر آذار/مارس ٢٠٠٦، قامت حكومة ألبرتا أيضاً بعدد من المبادرات السياساتية:

- أصدر المحامي العام لألبرتا ووحدة ضحايا الأمن العام مبادئ توجيهية ويديران برامج أخرى لخدمات الضحايا التي تقدمها الشرطة. توفِّر هذه المبادئ التوجيهية والبرامج مادة لمعيار شرطة المقاطعة بشأن مساعدة الضحايا والشهود، الذي يصف الخدمات التي يجب أن تقدمها جميع وكالات الشرطة لضحايا الجرائم والشهود، سواءٌ أكان ذلك من الوكالة مباشرة أو بواسطة اتفاق مع دائرة شرطة أخرى أو وكالة أخرى.

- في سنة ٢٠٠٨ وضعت المقاطعة ونفذت معياراً شُرطياً للمقاطعة بشأن العنف المترلي، يوفر إطاراً لهياكل الوكالات وموظفيها وسياستها وإجراءاتها يجب أن تضعه وكالات الشرطة لكي تردَّ على العنف المترلي.

تشمل مبادرات ألبرتا الأخرى ما يلي: توفير ١٢,١ مليون دولار لـ ٣١٢ مشروعاً مجتمعياً بواسطة صندوق الحوافز المجتمعية في السنوات الثلاث الأولى التي مرت على إنشائه، لدعم مجتمعات محلية في سائر أنحاء ألبرتا في جهودها الرامية إلى اتخاذ تدابير بشأن العنف والتسلُّط داخل الأسرة؛ واستضافة ندوة سياساتية دولية في سنة ٢٠٠٦ لمتابعة المؤتمر العالمي لمنع العنف العائلي لسنة ٢٠٠٥، للجمع بين راسمي السياسة والباحثين لوضع جدول أعمال مشترك؛ وتعديل قانون الحماية من العنف العائلي في سنة ٢٠٠٦، ينص على تحسن حماية الضحايا، بما في ذلك إضافة الملاحقة إلى تعريف العنف العائلي، والاعتراف بالآثار على الأطفال الذين يتعرضون للعنف العائلي، وحماية المسنّين؛ وتنفيذ ثماني محاكم متخصصة في العنف العائلي في سائر أنحاء ألبرتا، تقدم مدعين متخصصين تابعين للتاج، ودعماً للضحايا ونصحاً إلزامياً لمرتكبي العنف؛ وتنفيذ مبادرة إقليمية بشأن الزيارات الآمنة لتوفير بيئة آمنة للأطفال في أوضاع العنف العائلي ذي الخطورة العالية للاتصال بوالدَيهم.

تشمل مبادرات كولومبيا البريطانية ما يلي:

- توسيع نطاق وحدات العنف العائلي ووحدات إساءة معاملة المسنين في الأراضي المنخفضة من البر الكندي.
- وضع عدد من أدوات تقدير المخاطر وتخطيط السلامة، وكذلك مواد تدريبية للشرطة والعاملين في خدمة التاج وفي دائرة شؤون الضحايا لمعالجة العنف ضد المرأة في العلاقات.
- برنامج مساعدة ضحايا الجرائم، الذي يقدم مساعدة مالية واستحقاقات لضحايا جرائم العنف، وأفراد أسرهم المباشرة، والشهود الذين لهم علاقة بملفات ذات صلة بجرائم قتل (أكثر من ٢٠ ٠٠٠ ملف عامل؛ وأكثر من ٥ ٠٠٠ قرار، واستحقاقات يبلغ مقدارها ١٢ مليون دولار)، ووحدة سلامة الضحايا، التي تقدم للضحايا معلومات عن إخلاء سبيل المذنبين من السجن وكيفية الوصول إلى خدمات السلامة والمساعدة في السفر إلى المحكمة (أكثر من ٣٠٠ ضحية مسجلة).
- برنامج تجريبي لدعم المحاكم مدته سنتان في مدينة بورت كوكيتلام لتعزيز سلسلة من أشكال الدعم المتاح للضحايا في عملية المحاكم الجنائية.

- هيئة المستشارين في مجال العنف المترلي، أنشئت في سنة ٢٠٠٧، وأهدافها الرئيسية هي المساعدة في تجميع بيانات أفضل الممارسات في التحقيق في العنف المترلي والمحاكمة عليه في كولومبيا البريطانية.

- في سنة ٢٠٠٧، أعلنت حكومة كندا زيادة في تمويل خدمات التسوية، لا سيما المسائل المتصلة بالعنف المترلي والسكان المهاجرين. يتوقع أن يتناول هذا العمل بعض التوصيات المقدمة في التقرير المعنون تمكين النساء المهاجرات واللاجئات اللائي يقعن ضحايا للعنف في علاقاتهن الحميمة (معهد العدالة في كولومبيا البريطانية، ٢٠٠٧)، لا سيما بقدر ما تتصل بالتدريب وتوصيل الخدمات. وسوف تستخدم كولومبيا البريطانية أيضاً أموالاً فدرالية لتوسيع نطاق برنامجها للتواصل متعدد الثقافات التابع لخدمات الضحايا. وسوف يُقَيَّم هذا المشروع التجريبي الذي مدته ثلاث سنوات ويمكن تمديده، لكن ذلك يتوقف على النتائج.

في سنة ٢٠٠٨، خصصت حكومة يوكون، بواسطة صندوق منع العنف ضد نساء الشعوب الأصلية، مبلغ ٠٠٠ ١٠٠ دولار لبرامج وأحداث وضعتها نساء من الشعوب الأصلية لمجتمعاتهن. ومنذ ٢٠٠٤، ساهمت مديرية الشؤون النسائية في يوكون بما يقرب من ٠٠٠ ٥٠٠ دولار لمشاريع من هذا القبيل.

المادة ٦: الاتجار بالنساء والبنات

فُتح مكتب كولومبيا البريطانية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، المسؤول عن وضع استراتيجية كولومبيا البريطانية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتنسيق هذه الاستراتيجية بوجه عام، في شهر تموز/يولية ٢٠٠٧. تتلخص أهداف المكتب في تقليل ومنع الاتجار بالبشر، وتعيين الأشخاص المُتَّجَر بهم وحمايتهم، وتنسيق الخدمات المقدمة إلى الأشخاص المتجر بهم، والمساهمة في الجهود الوطنية والدولية، بما في ذلك المحاكمات، للقضاء على الاتجار بالبشر.

المادة ٧: المرأة في الحياة السياسة والعامة

في سنة ٢٠٠٦، أعلنت نوفا سكوشيا برنامجاً تعليمياً جديداً يسمح للنساء الأعضاء في مجالس البلديات بإشراك الموظفات، اللائي يُحتمل أن يصبحن أعضاء في المجالس، في المعلومات المتاحة لهن.

وفي سنة ٢٠٠٦، التزمت كيبَك، بواسطة قانونها المعني بإدارة المشاريع المملوكة للدولة (R.S.Q., c.G-1.02)، بضمان كون مجالس إدارة المؤسسات العامة والمنظمات التابعة للتاج فيها، وعددها ٢٤، التي يستهدفها بيان السياسة العامة لتحديث إدارة الشركات

المملوكة للدولة، تتألف من الرجال والنساء بأعداد متساوية قبل حلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. وتفيد البيانات بأن نسبة النساء في هذه المجالس ارتفعت من ٢٧,٥ في المائة في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ إلى ٣٩,١ في المائة في شباط/فبراير ٢٠٠٨، أي أنها ارتفعت بنسبة ٤٢ في المائة.

في سنة ٢٠٠٧، أعلنت كيبَك تشكيل مجلس وزرائها الجديد، الذي يمثل فيه الرجال والنساء بأعداد متساوية.

المادة ١١: العمالة

قامت حكومة نيو برونزويك، كجزء من مبادرتها لتخفيض الفجوة في الأجور، بتوسيع نطاق تشريعها للإنصاف في الأجور بحيث يشمل جميع أجزاء الخدمة العامة. بالإضافة إلى ذلك، وسعت نطاق عمليتها للإنصاف في الأجور لتشمل العمال المتعاقدين، مثل العاملين في مجال رعاية الأطفال، والعاملين في خدمة المنازل الانتقالية، والعاملين في الرعاية المنزلية. ومن المقرر أن تكتمل عملية الإنصاف في الأجور هذه في شهر آذار/مارس ٢٠١٠.

في سنة ٢٠٠٦، التزمت حكومة كيبك، بواسطة قانون الإنصاف في الأجور فيها، تجاه تعديل المرتبات في القطاعين العام وشبه العام. وقد أفادت هذه التعديلات أكثر من ٣٦٠ ٠٠٠ موظفة حكومية. وبلغت التكاليف المتكررة للإنصاف في الأجور لدفع جميع التعويضات ما يقرب من ٨٢٥ مليون دولار.

علاوةً على ذلك، تبيَّن من تقرير صدر في سنة ٢٠٠٦، بموجب أحكام هذا القانون، بعد عشر سنوات من تنفيذه، وعنوانه: قانون الإنصاف في المرتبات، إنجاز يجب المحافظة عليه ، أن تقدماً كبيراً قد أُحرز. ففيما بين سنة ١٩٩٧ وسنة ٢٠٠٤، مثلاً، انخفض متوسط الفجوة في الأجور من ١٦,١ إلى ١٣,٩ في المائة. علاوةً على ذلك أعلن ٤٧ في المائة من جميع الشركات التي شملتها الدراسة الاستقصائية أنها أنجزت عملية الإنصاف في الأجور في ملاكها. بعد نشر التقرير، أُجريت مشاورات جماهيرية في سنة ٢٠٠٨ بقصد تحليل نتائج تنفيذ قانون الإنصاف في المرتبات، وتقرير ما إذا كان يلزم مراجعته أم لا.

المادة ١٢: الصحة

في سنة ٢٠٠٧، وقعت حكومة كندا، ومقاطعة كولومبيا البريطانية، ومجلس قيادة الأمم الأولى في كولومبيا البريطانية خطة صحة وطنية ثلاثية للأمم الأولى، تهدف إلى تحسين سيطرة الأمم الأولى على الخدمات الصحية والمساعدة على سد الفجوات في الحالة الصحية

بين أفراد الأمم الأولى وغيرهم من سكان كولومبيا البريطانية. تلزم الخطةُ الأطرافَ بالعمل معاً لإقامة هيكل إدارة يُحَسِّنُ سيطرة الأمم الأولى على الخدمات الصحية، والعمل على إيجاد خدمات تكامل وتنسيق أفضل يقدمها الأطراف الثلاثة، وتسفر عن نتائج صحية أفضل للمرأة.

في سنة ٢٠٠٧، أعلنت نوفا سكوشيا أن ثلاث آلات رقمية جديدة في المقاطعة، بما فيها وحدة رقمية متحركة لتصوير الثدي شعاعياً، ستتيح طريقة أفضل للتصوير الشعاعي للثدي.

سُنَّ تشريع جديد في نوفا سكوشيا في سنة ٢٠٠٦ يسمح للقابلات أن يصبحن جزءاً من فريق العناية الأولية بالأمومة.

تواصل حكومة مانيتوبا دعم نمو خدمات القابلات، بما في ذلك تحسين إمكانيات الوصول إلى خدمات الأمومة للنساء القاطنات في المجتمعات الريفية والشمالية والنائية.

قدمت حكومة مانيتوبا تمويلاً لمركز الموارد المتعدد الأنواع لتطوير موارد تحسين الصحة الجنسية، الموجَّهة إلى النساء المساحقات، وثنائيات الجنس، وثنائيات الروح، والمتحولات من الجنس الآخر، وموارد لدعم خدمات الصحة العقلية الفردية والجماعية المقدمة لنساء هذه الفئة. وقدمت أيضاً تمويلاً لتطوير معلومات وموارد متعلقة بالصحة الجنسية على وجه التحديد، تستهدف نساء المقاطعة، مع التركيز بوجه خاص على الموارد الموجهة إلى النساء الشابات من بنات الشعوب الأصلية وسكان المناطق الشمالية، والنساء المهاجرات واللاجئات القاطنات في المناطق الحضرية وفي قلب المدن. تحسين الصحة الجنسية يشمل معالجة جميع النتائج الضارة المرتبطة برداءة الصحة الجنسية، بما في ذلك الأمراض المعدية التي تنتقل عن طريق الجنس، والحمل غير المقصود، والاعتداء الجنسي، والعنف، والاغتصاب.

المادة ١٣: الحياة الاقتصادية والاجتماعية

وضعت حكومة نيوفاوندلاند ولبرادور مقياس سلة السوق لمقاطعة نيوفاوندلاند ولبرادور، للحصول على قياس أدقَّ لمستويات الفقر في المقاطعة. يأخذ مقياس سلة السوق في الحسبان تكلفة الغذاء، والملابس والأحذية والمأوى ووسائط النقل وسلعاً وخدمات أخرى مثل الأثاث، والترفيه، والاتصالات السلكية والهاتفية. بناءً على ذلك، إذا كان دخل الأسرة القابل للصرف أقل من تكلفة سلة السوق في مجتمعها المحلي، يمكن اعتبارها أسرة منخفضة الدخل. ويستخدم مقياسُ سلة السوق أيضاً مقياساً يستند إلى السكان (أي بيانات دافعي

الضرائب) لتحديد تكاليف سلة السوق للعائلة المعنية. هذا النوع من المعلومات يسمح بوضع بيانات ومؤشرات لجميع المناطق الجغرافية، بما في ذلك المجتمعات المحلية المنفردة وحتى أحياء المقاطعة المختلفة.

لقد بدأ تحليل أوَّلي يستخدم مقياس سلة السوق، غير أنه ما زال في مرحلة وضعه في صورته النهائية ولا يمكن الإفراج عن البيانات حتى خريف سنة ٢٠٠٨. ومن بين المؤشرات المبكرة للنجاح حدوث زيادة في عدد: الأطفال الذين يستفيدون من أماكن رعاية الأطفال المرخصة المعانة، ووحدات السكن الاقتصادية، والزبائن الذين يحصلون على دعم الدخل، والأشخاص الذين يتسنّى لهم الوصول إلى تغطية للأدوية التي لا تصرف إلا بوصفة طبيب. وهناك مؤشرات نجاح أخرى، هي انخفاض عدد الأفراد الذين يعيشون في فقر، وانخفاض عدد الحالات التي يُدعم فيها أصحاب الدخل المحدود.

أعلنت كيبك، في خطة عملها لسياسة المساواة بين الجنسين في الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠، عزمها على تقوية وتوسيع الشبكة الراهنة للمنظمات الإقليمية لدعم النساء المشتغلات بالأعمال الحرة. وإن هذه المنظمات غير الربحية الإحدى عشرة، الموجودة في معظم مناطق المقاطعة، بميزانية سنوية إضافية تزيد عن ١,٦ مليون دولار، تساعد النساء المشتغلات بالأعمال الحرة في الحصول على التمويل، بإعطائهن قروضاً ودعمهن في مشاريعهن التجارية.

وضعت كولومبيا البريطانية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، مؤشراً ذاتياً للشعوب الأصلية، وهو عبارة عن مبادرة لجمع معلومات تُقَدَّمُ طوعاً عن حالة الشعوب الأصلية من الأشخاص الذين يقدمون طلبات للمساعدة أو يحصلون على مساعدة. وسوف تُستخدم هذه البيانات لإحالة الزبائن إلى موارد مناسبة وللمساعدة في تطوير برامج للشعوب الأصلية.

زادت كولومبيا البريطانية في سنة ٢٠٠٧، معدلات مساعدة الدخل. وفي حزيران/يونية ٢٠٠٨، أُجريَت تغييرات تنظيمية فيما يتعلق بمعدل دعم المآوى الجديدة التي تقدم إلى العازبات الحوامل في فترة ما قبل ولادتهن، لمساعدتهن على تغطية التكاليف الإضافية المرتبطة بضمان الحصول على سكن ثابت والمحافظة عليه قبل ولادة أطفالهن.

١ - يقدم التقرير معلومات مفصلة عن تمويل مشاريع المساعدة القانونية في الدولة الطرف، لكنه يحدد أيضاً عدداً من الطعون القضائية (الفقرة ٥٢). يُرجى وضع الخطط أو المبادرات التي اتُّخذت لمعالجة تلك الطعون. ويجب تشمل تلك المعلومات كافة مستويات الدولة الكندية.

حكومات المقاطعات في كندا مسؤولة دستورياً عن المسائل المتعلقة بتصريف العدالة، بما في ذلك تقديم المعونات القانونية المدنية. غير أن الحكومة الفيدرالية وحكومات المقاطعات والأقاليم تتعاون في المسائل المتعلقة بالمعونة القانونية بواسطة الفريق العامل الدائم المعني بالمعونة القانونية، الذي يقدم منتدىً لبحث كيفية وضع وتنفيذ سياسة المعونة القانونية في كندا.

بموجب التحويل الاجتماعي في كندا، تقدم حكومة كندا دعماً مالياً للمقاطعات والأقاليم للتعليم فوق الثانوي، وأماكن رعاية الأطفال والبرامج الاجتماعية التي تساعد على تقليل آثار الفقر ودعم المشاركة في قوة العمل. ومن الخدمات الممولة بهذه الطريقة المعونة القانونية المدنية. والتزمت حكومة كندا في سنة ٢٠٠٧ بزيادة التحويل الاجتماعي الكندي إلى المقاطعات والأقاليم إلى ٦,٢ بلايين دولار في السنة المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٨؛ ونتيجةً لارتفاع تلقائي للتحويل الاجتماعي الكندي بنسبة ٣ في المائة سنوياً، سيرتفع هذا التمويل إلى ٧,٢ بلايين دولار في السنة المالية ٢٠١٣-٢٠١٤.

بالإضافة إلى التمويل بالتحويل الاجتماعي الكندي، بواسطة اتفاقيات المعونة القانونية، قدمت حكومة كندا، منذ السنة المالية ٢٠٠٠-٢٠٠١مبلغاً إضافياً مقداره ١١,٥ مليون دولار على سبيل المعونة القانونية للمهاجرين واللاجئين، إلى المقاطعات الست التي تقدم هذه الخدمات الآن (وهي كولومبيا البريطانية، وألبرتا، ومانيتوبا، وأونتاريو، وكيبك، ونيوفاوندلاند ولبرادور). وسيستمر هذا التمويل للسنوات الخمس القادمة (٢٠٠٧-٢٠٠٨ حتى ٢٠١١-٢٠١٢).

علاوةً على ذلك، قدمت حكومة كندا من السنة المالية ٢٠٠٠-٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥-٢٠٠٦، بواسطة صندوق المشروع التجريبي للمعونة القانونية التابع لوزارة العدل، إلى المقاطعات والأقاليم موارد إضافية لمشاريع تجريبية للمعونة القانونية المدنية. هذا التمويل مكَّن الولايات القانونية من وضع وتجريب نُهُجٍ لإيصال خدمات المعونة القانونية المدنية في مجالات الهجرة واللجوء والأسرة وقانون الفقر. ولمساعدة المقاطعات والأقاليم على مواجهة التحديات المحددة في تقريرَي كندا السادس والسابع عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وسَّعت حكومة كندا تمويلها لهذه المشاريع التجريبية المحدودة المدة ليشمل سنة مالية إضافية (السنة ٢٠٠٦-٢٠٠٧).

ربطت حكومة نيوفاوندلاند ولبرادور تمويلاً إضافياً لتوسيع مشروع المعونة القانونية المدنية للأطفال والشباب والأسرة لتغطية المنطقة الغربية من المقاطعة. يستخدم هذا المشروع نهج الفريق لمعالجة القضايا التي تنطوي على تشغيل محامٍ وأخصائي اجتماعي وموظف شبه

قانوني يعملون معاً على مساعدة الأسر في الحالات التي يكون فيها تدخل من قبل العاملين في خدمات الأطفال والشباب والأسرة. يشمل هذا النهج جمع المعلومات من الوالد (أو الوالدة أو كليهما) لاستخدامها في الرد على طلب التدخل. وأثبتت هذه الطريقة كفاءتها وفعاليتها في التعامل مع الوالدين حيث يوجد نزاع مع دائرة خدمات الأطفال والشباب والأسرة، لا سيما في المناطق التي يوجد فيها عدد متزايد من القضايا.

قدمت مقاطعة نيوفاوندلاند ولبرادور أيضاً تمويلاً إضافياً لدعم المعونة القانونية المدنية للأشخاص الذين يُطلب منهم المثول أمام المحكمة بموجب قانون الصحة العقلية.

في السنة المالية ٢٠٠٨-٢٠٠٩، زيدت ميزانية برنامج المعونة القانونية في جزيرة الأمير إدوارد بنسبة ٢٨ في المائة. وسيمكّن هذا التمويل الإضافي المقاطعة من استئجار محامٍ إضافي لتقديم خدمات المعونة القانونية إلى الأسر المحتاجة إليها.

القوالب النمطية والتعليم

٣ - يرجى إبلاغ اللجنة إن كانت الأنشطة الرامية إلى النهوض بنساء الشعوب الأصلية والتي تموّلها الحكومة، مثل أنشطة برنامج الشعوب الأصلية، تشمل برامج للتوعية تهدف إلى رفع درجة وعي المجتمعات الأصلية بحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة ومكافحة السلوكيات والممارسات الأبوية وتنميط الأدوار. إضافةً إلى ذلك، وفي ضوء أن المجتمع المحلي الأوسع نطاقاً للشعوب غير الأصلية كان معرّضاً على مرّ التاريخ لقوالب نمطية عنصرية وجنسانية عن الشعوب الأصلية بصفة عامة ونساء الشعوب الأصلية بصفة خاصة، ما هي برامج التعليم العام الأوسع نطاقاً التي صُممت لتغيير هذه القوالب النمطية؟

حضر ممثلو الحكومة الفيدرالية وحكومات المقاطعات والأقاليم مؤتمر القمة الوطني للشعوب الأصلية (نساء قويات، مجتمعات قوية، حزيران/يونية ٢٠٠٧) في نيوفاوندلاند ولبرادور لإشراك الآخرين في أفضل الممارسات، وتحديد الأولويات الرئيسية لدى منظمات الشعوب الأصلية والحكومة الفيدرالية وحكومات المقاطعات والأقاليم. وقد جمع مؤتمر القمة بين منظمات نسائية من الشعوب الأصلية في مختلف أنحاء كندا لبحث المسائل التي تهمهنَّ، مثل العنف ضد نساء الشعوب الأصلية، والاعتراف بحقوق نساء الشعوب الأصلية، وتمكين نساء الشعوب الأصلية وإعادة تنشيط نظام الانتساب إلى الأم ونظام حكم الأم وإعادة تنشيط اللغة والثقافة وتقويتهما. تمهيداً لمؤتمر القمة، أيدت الولايات القضائية عقد مؤتمرات قمة و/أو اجتماعات و/أو حلقات عمل إقليمية مع نساء الشعوب الأصلية ومولت مشاركة نساء الشعوب الأصلية في هذه المحافل. وعقد مؤتمر قمة للمتابعة في سنة ٢٠٠٨.

رحب الوزراء المعنيون بوضع المرأة في الحكومة الفيدرالية وحكومات المقاطعات والأقاليم، في اجتماعهم السنوي المعقود في تموز/يولية ٢٠٠٧، بتوصيات العمل المقدمة من مؤتمر القمة الوطني لنساء الشعوب الأصلية، وشجعوا الجهود الرامية إلى استطلاع النظرات الثاقبة والعمل بالتوصيات الصادرة عن مؤتمر القمة. وبحث الوزراء المعنيون بوضع المرأة في الحكومة الفيدرالية وحكومات المقاطعات والأقاليم أولويات العمل لتقديم دعم ملموس للنساء الكنديات. تتناول هذه الأولويات الأمن الاقتصادي للمرأة، وأهمية دعم نساء الشعوب الأصلية في المراكز القيادية، ومعاملة نساء الشعوب الأصلية في نظام القضاء. وأصدر الوزراء إعلان إكاليت بشأن نساء الشعوب الأصلية (http://www.swc-cfc.gc.ca/newsroom/news2007/0711-2_e.html).

منظمة مركز المرأة الكندية منظمة حكومية فدرالية تشجع مشاركة نساء الشعوب الأصلية مشاركة كاملة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية في كندا. تعمل هذه المنظمة على النهوض بالمساواة بين المرأة والرجل وعلى إزالة الحواجز التي تعوق مشاركة المرأة في المجتمع، مع التوكيد بوجه خاص على زيادة الأمن الاقتصادي للمرأة والقضاء على العنف ضد المرأة. تُقَدَّم المساعدة المالية والفنية في حد ذاتها إلى مشاريع تمكِّن نساء الشعوب الأصلية لكي يتمكَّنَّ من القيام بدور نشط في مجتمعاتهن المحلية.

في السنة المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٨، عرَّفت منظمة وضع المرأة الكندية نساء الشعوب الأصلية بأنهن ''مجموعة ذات أولوية'' بموجب استراتيجيتها للتمويل، ونتيجةً لذلك قدمت تمويلاً لما مجموعه ٧٥ مشروعاً تتناول مسائل نساء الشعوب الأصلية. تستهدف ٢٤ مشروعاً من هذه المشاريع نساءَ الشعوب الأصلية حصراً وتتناول مسألتين اثنتين ذواتَي أهمية تؤثر في نساء الشعوب الأصلية، وهما: منع العنف والأمنُ الاقتصادي. ونُفِّذَت مشاريع ممولة في أوساط حضرية وفي محميات.

تواصل منظمة مركز المرأة الكندية العمل مع جمعيات النساء الأصليات في كندا لمعالجة العوامل الكامنة التي تساهم في العنف العنصري والجنساني ضد نساء الشعوب الأصلية ووضعهن الاجتماعي – الاقتصادي والسياسي والقانوني. وتعمل منظمة مركز المرأة الكندية بالتعاون مع دوائر فدرالية رئيسية في وضع وتنفيذ سياسات وبرامج وخدمات وممارسات في أربعة مجالات سياسية رئيسية عيَّنتها رابطة النساء الأصليات في كندا، وهي: تقليل العنف؛ وتحسين نتائج التعليم والعمل؛ والمساكن الآمنة؛ والوصول إلى العدالة.

بالإضافة إلى ذلك، استضافت منظمة مركز المرأة الكندية حلقة عمل في آذار/مارس ٢٠٠٨ لمنظمات الشعوب الأصلية لتطوير أدوات تحليل على أساس جنساني ملائمة ثقافياً بغية تناول الافتراضات الكامنة والقوالب النمطية المتعلقة بنساء الشعوب الأصلية.

مولت حكومة كندا أيضاً ما يلي:

- بالتعاون مع رابطة نساء الشعوب الأصلية في كيبك، عقدت حلقة دراسية لمدة يومين لإذكاء الوعي لدى مجتمعات الشعوب الأصلية لأهمية العمل معاً لكي تكتسب الضحايا معرفة بحقوقهن والتدابير البديلة لحل المنازعات. وبُحثت أيضاً مبادرات توعية لمنع الجرائم لضمان اتخاذها مع مراعاة المجتمعات الأصلية.
- التعليم القانوني العمومي وخدمات الإعلام في نيو برونزويك و جيغنو هاوس (Gignoo House)، وهو مترل لنساء الشعوب الأصلية في نيو برونزويك، لوضع مجموعة أدوات ثنائية اللغة عنوانها رحلة الشفاء: منع العنف العائلي في مجتمعات الشعوب الأصلية، تشمل موارد منوعة ملائمة ثقافياً لمنع العنف العائلي والتدخل. انظر مجموعة الأدوات على الرابط التالي: http://www.thehealingjourney.ca/.

في حزيران/يونية ٢٠٠٧، عقدت حكومة جزيرة الأمير إدوارد حلقة دراسية لكبار موظفي الحكومة بشأن توعية الشعوب الأصلية. وكذلك يُستخدم التمويل المقدم إلى رابطة نساء الشعوب الأصلية في جزيرة الأمير إدوارد، كما ذكر في تقريرَي كندا السادس والسابع عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (انظر الفقرة ٢١٨)، لإذكاء الوعي بحقوق الإنسان.

في سنة ٢٠٠٨، أنشأت نوفا سكوشيا مشروع تواصُل مع الشعوب الأصلية، موَّلتهُ حكومة كندا من مركز السياسات المعني بضحايا الجريمة، وسوف يفيد المجتمعات الحدودية التي تقدم خدمات متعلقة بالوعي الثقافي. وقدمت نوفا سكوشيا أيضاً للموظفين المدنيين تدريباً في مفاهيم الشعوب الأصلية لزيادة فهم الوعي ومكافحة المفاهيم الخطأ عن الشعوب الأصلية.

http://www.gov.ns.ca/abor/officeofaboriginalaffairs/whatwedo/publiceducationandaware
ness/aboriginalperceptionstraining.

أنشأت نيو برونزويك مؤتمر مائدة مستديرة بشأن التنمية الاجتماعية لتمكين الأمم الأولى والدوائر الحكومية من العمل معاً في مسائل الولاية القضائية لتقليل الفجوات. ومن بين المسائل التي نوقشت العنف والإسكان والعمل وضحايا الجرائم.

بالإضافة إلى التمويل المقدم إلى منظمة نساء الشعوب الأصلية في كيبك (انظر الفقرة ٣٢٧ من تقريرَي كندا السادس والسابع عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة)، تعقد حكومة كيبك حلقات توعية للموظفين العموميين العاملين في إذكاء الوعي بوضع الشعوب الأصلية في كيبك لدى أصحاب المصلحة المعنيين. وكذلك عقدت وزارتا العدل والأمن العام والشعبة القضائية أيضاً ، على مدى سنوات عديدة، دورات تدريب منتظمة في المسائل التي تهم الشعوب الأصلية لأصحاب المصلحة المعنيين في المجالين الاجتماعي والقضائي.

فيما يتعلق بإلغاء القوالب النمطية يتمثل هدف سياسة حكومة كيبك، لكي تصبح المساواة أمام القانون مساواة حقيقية، في تعزيز النماذج وأنواع السلوك القائمة على أساس المساواة. وتهدف مقاييس خطة العمل إلى الحد من توزيع الأدوار بين الجنسين توزيعاً قائماً على القوالب النمطية، وينبغي أن يفيد جميع سكان المقاطعة.

وأخيراً، جاء في طبعتها للسنة المالية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ أن أهداف برنامج المساواة في اتخاذ القرارات (انظر الفقرة ٣٤٥ من تقريرَي كندا السادس والسابع عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وُسِّعَت لتشمل مشاريع ''تشجع على التعامل الاجتماعي بين الرجال والنساء تعاملاً لا تحكمه القوالب النمطية، وكذلك التعامل بين الأولاد والبنات، والسماح بالتقدُّم نحو المساواة بين الجنسين في هيئات اتخاذ القرارات''.

ركزت حملات التعليم العمومي في أونتاريو على منع العنف ضد نساء الشعوب الأصلية، وبناء القيادات النسائية من الشعوب الأصلية وتشجيع العلاقات الصحيحة القائمة على المساواة بين الشباب، مما يترك أثراً على تغيير القوالب النمطية العنصرية والجنسانية في وصف الشعوب الأصلية ونساء هذه الشعوب على وجه الخصوص. ومن بين الأمثلة على ذلك:

- يقدم برنامج بناء القيادات النسائية في الشعوب الأصلية ما مجموعه ٦٠٠ ٠٠٠ دولار على مدى سنتين لدعم مبادرات القيادات النسائية في الشعوب الأصلية في أونتاريو.
- تلقّى اتحاد مراكز الصداقة الهندية في أونتاريو مبلغ ٤٧٦ ٠٠٠ دولار على مدى سنتين لتنفيذ حملة كناوايهيتوين في مجتمعات الشعوب الأصلية في سائر أنحاء

أونتاريو. تستند الحملة، التي وضعها فريق خبراء من الشعوب الأصلية، إلى تعاليم تقليدية للشعوب الأصلية، وقد صُممت لإعطاء الناس المقرَّبين من امرأة معرضة للخطر أو من شخص مسيء ما يحتاجون إليه من معلومات لمنع زيادة تفاقم العنف أو لوقفه.

- تلقّى مشروع تنمية المرأة في أمة آسكي نيشنوبي مبلغ ٥٠٠ ٥٣٦ دولار على مدى ثلاث سنوات لتنمية قدرات المرأة كقائدة لتحقيق مجتمعات أكثر صحة في إقليم أمة آسكي نيشنوبي. وسيُنَمّي المشروع النساء ويمكِّنهن كعاملات على تحقيق تغيير اجتماعي إيجابي.
- محفل مينواشين: تلقّى مركز دعم المرأة في الشعوب الأصلية في أوتاوا تمويلاً للعمل مع ثلاثة مجتمعات محلية للشعوب الأصلية لدعم تنمية الشباب كقادة – أوجيه ماشيش – في مشروع منع العنف. تتألف هذه المبادرة من تعليم مدفوع من قبل الشباب في المجتمع المحلي للعمل على إقامة علاقات صحيحة على قدم المساواة باستخدام فيديو هيب–هوب، وعطاء قائم على المحبة، وموارد مرافقة لذلك.
- تلقّى اتحاد مراكز الصداقة الهندية في أونتاريو أموالاً لتطوير برنامج يغطي المقاطعة كلها يسمى كيجاي أنيشينابي نيين (*Kizhaay Anishinaabe Niin*) ومعناه ''أنا رجل من نوع ما''، لحمل الرجال على الكلام ضد جميع أشكال الإساءة إلى نساء وبنات الشعوب الأصلية.

تقوم حكومة مانيتوبا بوضع دورتين دراسيتين في المدارس الثانوية ستبدآن في السنة الدراسية ٢٠٠٨–٢٠٠٩، تهدفان إلى إذكاء الوعي لدى الطلاب أبناء الشعوب الأصلية والشعوب غير الأصلية بحقوق الإنسان لنساء الشعوب الأصلية وتساعدان على مكافحة المواقف والممارسات والأدوار النمطية المؤيدة لسيطرة الرجل. والدورتان إلزاميتان في منهج تدريس التاريخ الكندي لطلاب الصف الحادي عشر واختياريان لطلاب الصف الثاني عشر – مواضيع راهنة في دراسات الشعوب الأصلية.

تقدم مبادرة نساء الأمم الأولى وشعب ميتيس، التي وضعتها حكومة سسكتشوان تمويلاً لدعم المنظمات النسائية للشعوب الأصلية في المقاطعة، لمساعدتها على القيام بمشاريع ومبادرات لتطوير السياسات لما فيه فائدة أبناء هاتين الفئتين من السكان. يقدَّم التمويل في الوقت الحاضر للجنة النسائية للأمم الأولى في سسكتشوان، وهي ذراع لاتحاد الأمم الهندية في سسكتشوان، وكذلك لمؤسسة الحلقة النسائية للشعوب الأصلية في سسكتشوان، لمعالجة المسائل ذات الأولوية التي يعرِّفها أعضاء هاتين المنظمتين.

قدمت اللجنة الاستشارية لحكومة ألبرتا في شأن الشعوب الأصلية، القيادة والمشورة في مشاركة مجتمعات الشعوب الأصلية ودعمها في مكافحة العنف العائلي.

تقدم كولومبيا البريطانية ٥٠٠ ٠٠٠ دولار كتمويل سنوي لمبادرة التدريب المسماة التمكين من العمل. وثمة مشروع مولته مبادرة التمكين من العمل يسمى تجميع قُوَّتنا ، وهو عبارة عن مشروع مشترك بين نساء الشعوب الأصلية ونساء من غير الشعوب الأصلية يهدف إلى إيجاد قدرة لدى المجتمع النسائي للشعوب الأصلية في مقاطعة كولومبيا البريطانية وإدخال بعض التغييرات في النظام تُحقق نتائج مناسبة لهذا المجتمع. وتموِّل كولومبيا البريطانية أيضاً مبادرة تمنع العنف ضد المرأة بواسطة التعليم وإذكاء الوعي، والتعاون والشراكات، والخدمات التي تستند إلى المجتمع المحلي. تصل هذه المبادرات إلى السكان بوجه عام وكذلك إلى مجموعات سكانية محددة، كالشباب، ومجتمعات الشعوب الأصلية والمهاجرين.

موَّلت حكومة يوكون لجنة يوكون لحقوق الإنسان لإجراء استعراض للتشريع الجاري، مع التركيز بوجه خاص على نساء الشعوب الأصلية.

تشارك يوكون في تيسير حملة تعليم عمومي لمنع العنف، مع التركيز على نساء الشعوب الأصلية، تشمل صفحة برنامج على شبكة الإنترنت (www.stopviolenceinYukon.ca) ، وملصقات إعلامية، ومنشورات، ومشروع صحافة مصورة، وأفلام فيديو تتعلق بمكافحة العنف، وكتاباً دليلياً يُستخدم كمورد.

٤ - يشير التقرير (الفقرة ١٦٤) إلى مبادرة اتُّخذت من جانب حكومة نيوفاوندلاند ولبرادور، بالتعاون مع جماعات الشعوب الأصلية، للقضاء على القوالب النمطية من خلال تطوير موارد للتعلُّم أكثر ملاءمة من الناحية الثقافية. فهل تتبع المقاطعات أو الأقاليم الأخرى مبادرات مماثلة تشمل جماعات الشعوب الأصلية؟

العمل متواصل في هذه المبادرة في نيوفاوندلاند ولبرادور. وبالتعاون مع شعب الإينو، أوشك العمل على الاكتمال في سلسلة كتب مطوَّرة محلياً لمنهج الدراسات الاجتماعية في رياض الأطفال. وقد وُضع دليل جديد لمنهج الدراسات الاجتماعية في رياض الأطفال مع أنشطة ذات صلة ثقافية لمدارس الإينو. واضطُلع بتطوير مهني هام مع معلمين في مدارس الإينو حول تطوير وإنجاز منهاج ذي صلة ثقافية. ووُضع دليل أنشطة بعنوان رحلة نيتاسينان: قصصنا في شعب الإينو، يبرز ثقافة شعب الإينو وتراثه، وهو جاهز للتوزيع على المدارس المتوسطة في السنة الدراسية ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وستعمل هذه المشاريع بمثابة نماذج تسترشد بها المشاريع المشابهة مع شعب الإينو وشعب الميكماك.

توزع نوفا سكوشيا أيضاً موارد على المدارس وعلى المجتمع بوجه عام تهدف إلى بناء وعي أوسع نطاقاً بالشعوب الأصلية في المقاطعة. وتشمل هذه الموارد فيديو بعنوان: وَبَناكي: أهل الفجر (الجزءان الأول والثاني) (http://www.gov.ns.ca/abor/education/videws)، إلى جانب دليل تعلُّمي لدعم استخدام أشرطة الفيديو في المدرسة، وكتاب يسمى ككيناموبك: التعلُّم عن شعب الميكماك في نوفا سكوشيا (http://www.cmmns.com/Kekinamuek.php). في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٨، أدخلت نوفا سكوشيا استراتيجية جديدة باسم استراتيجية التراث: الكنز الماضي، المستقبل الثمين، تعطي رؤيةً وإطاراً لإدارة الموارد التراثية، وتبرز أهمية موارد التعلُّم الثقافية الملائمة، وتشجع الجهود الرامية إلى زيادة إمكانيات الوصول إلى موارد الميكماك الثقافية المتاحة لدعم مناهج المدارس العمومية ونوعية هذه الموارد وكميتها (http://www.cmmns.com/Kekinamuek.php).

طوَّرت نيو برونزويك مسودة استراتيجية تعليمية للمقاطعة للطلاب من أبناء الأمم الأولى، تقوم على أساس عمل اللجنة الاستشارية الإقليمية لتعليم الشعوب الأصلية. وستقدم هذه الاستراتيجية توجيهاً استراتيجياً لتعليم أبناء الأمم الأولى بغية إشراك الأفراد والمجتمعات – في جملة أمور – وحفظ ثقافة الأمم الأولى وتقاليدها، وتعزيز أهمية التعلُّم مدى الحياة في مجتمعات الأمم الأولى.

في كيبك، مهَّد توقيع اتفاقية خليج جيمس وشمال كيبك، في سنة ١٩٧٥، الطريق لإنشاء مجلس مدارس كري لأبناء شعب الكري، ومجلس مدارس كاتيفيك لأبناء شعب الإنويت. وبعد ذلك بثلاث سنوات أُنشئت مدرسة ناسكابي عقب توقيع اتفاقية شمال شرقي كيبك. مُنحت هذه المنظمات صلاحيات خاصة مثل حق عقد اتفاقيات بشأن التعليم فيما بعد الدراسة الثانوية، ووضع كتب دليلية، وتنظيم دورات، ومواد تعليمية، وبرامج لتدريب المعلمين، والقصد من وراء ذلك هو حفظ لغة الشعوب الأصلية وثقافتها ونقلهما إلى الأجيال القادمة. وفي سنة ٢٠٠٠ أيضاً، وقعت حكومة كيبك وأُمَّة هورُن ويندات اتفاقاً ينفذ بموجبه وزير التعليم مركزاً لتعليم البالغين تديره الأمَّة الأولى.

وُضِعَ أيضاً برنامج لدعم مجتمعات الشعوب الأصلية لتقديم دعم مالي إلى الجامعات، لكي تقدم برامج تعليمية مكيفة بحسب احتياجات طلابها من أبناء الشعوب الأصلية، لكي يقدموا خبراتهم في ميادين أو مجالات عرَّفتها بعض مجتمعات الشعوب الأصلية بوضوح. وتمنح وزارة التعليم كل سنة ٤٠٠ ٠٠٠ دولار لهذا البرنامج.

في سنة ٢٠٠٧، أنشأت حكومة كيبك جامعة لأبناء الشعوب الأصلية في أبيتيبي-تِميسكامينغي.

ومن شأن استراتيجية أونتاريو لتعليم الشعوب الأصلية، التي تشمل مبادرات تدعم تعلُّم الطلاب أبناء الشعوب الأصلية وإنجازاتهم، أن تساعد الطلاب المنحدرين من الأمم الأولى وشعب الميتيس وشعب الإنويت على تحقيق كامل إمكانياتهم وإذكاء الوعي بثقافاتهم وتاريخهم ومنظوراتهم في المدارس.

تشمل استثمارات أونتاريو التعليمية في السنة الدراسية ٢٠٠٧-٢٠٠٨ منحةً تعليميَّةً إضافية للأمم الأولى وشعب الميتيس وشعب الإنويت. ستقدِّم هذه المنحة الجديدة، البالغ مقدارها ١٠,٥ ملايين دولار، تمويلاً زائداً لبرامج لغات الشعوب الأصلية في أي واحدة من لغات الشعوب الأصلية السبع المعترف بها في منهاج أونتاريو؛ وتقديم دعم زائد لمجالس التعليم لتقديم أي من الدورات العشر في دراسات الشعوب الأصلية المتاحة في منهاج أونتاريو؛ وتقديم تمويل إضافي لدعم برامج تساعد الطلاب من أبناء الشعوب الأصلية.

هذه المنحة الإضافية تأتي بالإضافة إلى ١٢,٧ مليون دولار استُثمرت في سنة ٢٠٠٧ لدعم إطار سياسة التعليم للأمم الأولى وشعب الميتيس وشعب الإنويت، الذي يشمل دعماً مستهدفاً للتطوير الفني لتعليم الشعوب الأصلية، وكذلك تمويل المشاريع الذي يركز على مشاريع تدريب الطلاب من أبناء الشعوب الأصلية، وحلقات النقاش الإقليمية، ومشاريع الانتقال من مرحلة إلى أخرى، ومشاريع التواصُل بين المجتمعات المحلية.

بغية تلبية احتياجات الطلاب من أبناء الشعوب الأصلية في المراكز الحضرية الكبيرة، قام مكتب تعليم الشعوب الأصلية في أونتاريو بمشروع تجريبي لتطوير ثلاثة نماذج تعليمية للشعوب الأصلية في المراكز الحضرية للطلاب من أبناء الأمم الأولى وشعب الميتيس وشعب الإنويت، وإشراك الأسر والمجتمعات المحلية، التي يمكنها أن تطبق أوضاعاً حضرية مختلفة بناءً على تنوُّع الظروف الجغرافية والديمغرافية. سوف تُطوَّرُ هذه النماذج نتيجةً لبحوث متعمقة في مشتركة بين الأجهزة القضائية ومشاريع تجريبية تُنفَّذ في ثلاثة مجالس حضرية في أونتاريو. وقد التزمت الحكومة بتقديم ما يقرب من ثلاثة ملايين دولار على مدى مسار المبادرة.

في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٧، بدأت مانيتوبا وسسكتشوان والأقاليم الشمالية الغربية ويوكون وألبرتا العمل في إطار الفريق العامل بموجب الميثاق الثاني من بروتوكول شمال غربي كندا. وكان القصد من وراء إنشاء الفريق العامل هو وضع مبادئ توجيهية وبروتوكولات ''لتزويد المربّين والمتعلِّمين بأداة لضمان كون الموارد ملائمة ثقافياً ودقيقة تاريخياً وخالية من التَّحَيُّز والقولبة النمطية، بالتعاون في وضع مبادئ توجيهية للملاءمة الثقافية والدقة''. بدأ الفريق عمله في وضع مسودة اقتراح في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

في السنتين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، وُضِعَ كتابان مدرسيان اثنان في الدراسات الاجتماعية للصفين الخامس والسادس في مانيتوبا، يركزان على التاريخ الكندي، مع توكيد كبير على مسائل ومنظورات الشعوب الأصلية. وشارك خبيران استشاريان من أبناء الشعوب الأصلية في تطوير الكتابين المدرسين وساعدا على ضمان وجود تمثيل منصف لمنظورات نساء الشعوب الأصلية.

منهاجا المدرستين الثانويتين الآن في مانيتوبا (المشار إليهما في فقرة السؤال رقم ٣) الجاري وضعهما الآن ستُوَفِّرُ لهما موارد تعلُّمية ملائمة ثقافياً عُرِّفَت لاستعمالها في تلك الدورات وسوف يستعرضهما خبراء استشاريون من أبناء الشعوب الأصلية، يضمنون تمثيلهما تمثيلاً منصفاً لمنظورات نساء الشعوب الأصلية.

في سسكتشوان، تم في سنة ١٩٩٥ تكييف أداة محددة للتركيز على اختيار موارد مخصصة في مضمونها ومنظوراتها للأمم الأولى وشعب الميتيس على وجه التحديد (أصوات منوعة). وقد وضع فرع تعليم الأمم الأولى وشعب الميتيس في وزارة التعليم في سسكتشوان استراتيجية تسمى ''وقتاً للقيادة الكبيرة'' يدعم الشُّعَب المدرسية وهي تحدد أهدافاً استراتيجية في تعليم أبناء الأمم الأولى وشعب الميتيس، بما في ذلك تطوير الموارد. وتشكل التنمية المهنية، التي تتناول الامتيازات وتزيل القوالب النمطية جزءاً من هذه الاستراتيجية.

تستثمر كولومبيا البريطانية ما يقدر بمبلغ ٥١,١ مليون دولار في السنة – ١ ٠١٤ دولاراً لكل طالب – لتعليم أبناء الشعوب الأصلية في السنة الدراسية ٢٠٠٧–٢٠٠٨. تُستخدَم الأموال لدعم برامج لغة الشعوب الأصلية وثقافتها، وبرامج خدمات دعم الشعوب الأصلية، وغيرها من البرامج المحلية للتعليم المتعلق بالشعوب الأصلية.

تشمل استراتيجية كولومبيا البريطانية الاتفاق بشأن الولاية القضائية على تعليم أبناء الأمم الأولى وتطوير مضمون المنهاج المتعلق بالشعوب الأصلية في الدراسة من رياض الأطفال حتى الصف الثاني عشر.

دخل قانون التعليم المتعلق بالأمم الأولى حيز النفاذ في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٨. ويكمِّل هذا التشريع تشريعات حكومة كندا، والقانون رقم ك٣٤ (C-34)، قانون الولاية القضائية للأمم الأولى على التعليم في كولومبيا البريطانية. وكان هذان التشريعان كلاهما تتويجاً لسنين من المفاوضات شاركت فيها كندا، واللجنة التوجيهية للتعليم المتعلق بالأمم الأولى، ومقاطعة كولومبيا البريطانية. وسوف تتمكن الأمم الأولى المشاركة من سن تشريع خاص بها يحكم تعليم الأمم الأولى في مدارسها المقامة على أراضيها. ويعترف هذا التشريع

بسلطة الأمم الأولى في التحكم بتعليمها المقام على أراضيها، وهذا مهم للشعوب الأصلية ونجاح أولادها في المدرسة.

يشمل تطوير مضمون منهاج الدراسة من روضة الأطفال حتى الصف الثاني عشر مشروع تكامل منهاج دراسة الشعوب الأصلية. وقد طوَّر المشروعُ الذي بدأ في المنطقة المدرسية رقم ٧٩ مواردَ متعددة الوسائط لمساعدة المعلمين في كل أنحاء كولومبيا البريطانية على دمج المضمون المتعلق بالشعوب الأصلية (تعاليم الشعوب الأصلية ومعارفها وثقافتها) في أنشطة التعلُّم التي تقوم بها.

ثمة مثال آخر هو تعاون المنطقة المدرسية رقم ٧٨ مع الكلية الجامعة الواقعة في وادي فرايزر على مشروع تطوير منهاج يضم مضمون نلاكا باموكس وستو:لو. أصبح ١٢ موضوعاً محور تركيز مشروع المنهاج. وقد اختار أعضاء فريق الكلية الجامعة في وادي فرايزر مواضيع مثل صيد الأسماك، وخشب الأرز، والآثار، والشيوخ، وفن نلاكاباموكس، والقيادة الثقافية، وقصص تشيهاليس، وستو:لو، وسلاها:ل. وكانت النتيجة النهائية مجموعة مناهج تتألف من وحدات ابتدائية ومتوسطة وثانوية لكل شخص متميِّز من أبناء الشعوب الأصلية في المنطقة. وستكون متاحة أيضاً للمعلمين ليستخدموها، وستُقدَّم إلى المدارس المستقلة المحلية في مجتمعات الأمم الأولى.

نقحت كولومبيا البريطانية مؤخراً الدليل المشترك لموارد التعلُّم، الذي وُضع في سنة ١٩٩٨ كأداةٍ لدمج المضمون المتعلق بالشعوب الأصلية في جميع المواضيع التي تُدَرَّس من روضة الأطفال حتى الصف العاشر.

اتفاقات تحسين أوضاع الشعوب الأصلية عنصر آخر من عناصر استراتيجية كولومبيا البريطانية لتحسين منجزات الطلاب أبناء الشعوب الأصلية. ومما يُذكر أن اتفاق تحسين أوضاع الشعوب الأصلية عبارة عن اتفاق عمل بين المنطقة المدرسية وجميع المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية ووزارة التعليم. من الأحكام الأساسية لهذه الاتفاقات مطلب بأن تقدم الدوائر المدرسية برامج قوية بشأن ثقافة الشعوب الأصلية المحلية التي توجد في أراضيها التقليدية هذه المناطق المدرسية.

أنشأت وزارة التعليم في مقاطعة يوكون دعماً إطارياً، يشمل موارد لمشاركة الأمم الأولى في سلسلة من المبادرات تهدف إلى وضع منهاج معزز، وفرص تعلُّمية ترفع الاعتزاز بثقافة الأمم الأولى. قدم الدعمُ الإطاريُّ موارد و/أو موظفين و/أو مواد لتطوير عدد من المبادرات، من بينها:

- حلقة عمل في التنمية المهنية للمعلمين عُقدت بمبادرة من المجتمع المحلي لمساعدة المعلمين الجدد على فهم الأثر الذي تركه وجود الخبرة المدرسية على المجتمعات المحلية؛

- نشر منشور بعنوان مساعدة الطلاب على النجاح: الرؤية والأهداف والأولويات للتعليم بشأن الأمم الأولى، ٢٠٠٨، يركز على منجزات الطلاب أبناء الشعوب الأصلية ونجاحهم، وبرامج الثقافة واللغة، وتطوير المناهج والموارد، ومشاركة الآباء والأمهات من أبناء الأمم الأولى والأفكار المتعلقة بالمشاركة.

أنشأت مجموعة كور (CORE) في يوكون (انظر السؤال السابق) شريطَي فيديو ودليلَ موارد ذات صلة بثقافة أهل الشمال، لاستخدامها كأدوات تيسير في جو حلقات العمل. يشمل شريطا الفيديو ممثلين من أبناء الأمم الأولى واعتمدت الدراما على قصص رواها أشخاص من أبناء الأمم الأولى المحلية.

العنف ضد المرأة

٥ - مع ملاحظة الجهود المبذولة من خلال برنامج تدعيم المآوى ، من أجل صيانة وتحسين أماكن الإيواء وزيادة عددها، وكذلك ملاحظة ''استمرار الحاجة إلى تمويل إصلاحات أماكن الإيواء وتوسيع قدرتها الاستيعابية للوفاء بالاحتياجات''، يرجى بيان ما إذا كانت ترتيبات التمويل القائمة بين الحكومة الفيدرالية وحكومات المقاطعات والأقاليم يمكن أن تضمن استدامة برنامج تدعيم المآوى .

تمثل المبادرة المتعلقة بالعنف العائلي، التي شُرع بها في سنة ١٩٨٨، مبادرة من حكومة كندا ذات أبعاد اجتماعية وعدلية وإسكانية وصحية متعددة. قدمت المبادرة المتعلقة بالعنف العائلي، منذ سنة ١٩٩٦، تمويلاً مستمراً بواقع سبعة ملايين دولار في السنة لعناصرها المختلفة، بما في ذلك برنامج تدعيم المآوى (انظر الفقرات من ٧١ إلى ٧٥ من تقريرَي كندا السادس والسابع عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وهي تتلقّى تمويلاً بواقع ١,٩ مليون دولار في السنة.

في بعض مناطق كندا يمكن تقديم تمويل برنامج تدعيم المآوى مشاركةً بين حكومة كندا وحكومة المقاطعة أو الإقليم. و في هذه المناطق، قد تكون وكالات الإسكان التابعة للمقاطعة أو الإقليم مسؤولة عن إنجاز البرنامج، وربما توجد أشكال منوعة للبرنامج. وربما تقدم المقاطعات والأقاليم أيضاً أموال تشغيل منتظمة إلى مآوى ضحايا العنف العائلي الواقعة

تحت ولايتها. وقدمت حكومة كندا وشريكاتها من حكومات المقاطعات والأقاليم تمويلاً يقرب مجموعه من ٧٥ مليون دولار لبرنامج تدعيم المآوى بين سنتي ٢٠٠٣ و٢٠٠٦.

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أعلنت حكومة كندا التزاماً بتقديم مبلغ ٥٢٦ مليون دولار على مدى سنتين لبرامج الإسكان والأشخاص المشردين. ويشمل ذلك مبلغ ٥٢٦ مليون دولار لبرامج مساعدة التجديد للأسر ذات الدخل المنخفض، بما في ذلك برنامج تدعيم المآوى لضحايا العنف العائلي.

أعلنت حكومة كندا في سنة ٢٠٠٧ أنها ستقدم تمويلاً إضافياً مقداره ٥٦ مليون دولار، على مدى خمس سنوات، لتلبية احتياجات نساء الأمم الأولى وأطفالهن، المقيمين في المحميات. تلقّى برنامج تدعيم المآوى من هذا الاستثمار مبلغ ٢,٢ مليون دولار لإقامة ما يصل إلى خمسة مآوى إضافية في المحميات.

في سنة ٢٠٠٨، تقوم حكومة كندا بتقييم برنامج تدعيم المآوى لتقدير أثره على المساهمات المستمرة للمبادرة المعنية بالعنف العائلي، بما في ذلك فحص احتياجات الأمم الأولى لإصلاح المآوى بمزيد من التعمق.

٦ - بالإضافة إلى المعلومات المقدّمة عن البرامج العامة للمساعدة في مجال الإسكان، يرجى إبلاغ اللجنة إن كانت قد اتخذت أي إجراءات للتأكد من أن النساء اللاتي يحاولن الخروج من علاقات يتعرضن فيها لسوء معاملة يمكنهن الاستفادة من خيارات في مجال الإسكان ومن خدمات دعم مناسبة انسجاماً مع الحق في الحصول على مستوى معيشة ملائم. وهل تضمن مجالس الرابطات وغيرها من أشكال حكومات الشعوب الأصلية حصول النساء على سكن أو مأوى آمن وذي تكلفة معقولة؟

دخلت استراتيجية الشراكة لإيواء المشردين، التي وضعتها حكومة كندا لهم حيز النفاذ اعتباراً من ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، بتمويل مقداره ٢٦٩,٦ مليون دولار على مدى سنتين. سوف تساعد هذه الاستراتيجية على منع أو تقليل عدد الأشخاص المشردين في المجتمعات الموجودة في كل أنحاء كندا. يهدف كثير من مشاريع استراتيجية الشراكة لإيواء المشردين إلى ضمان تمكين النساء المشردات من الوصول إلى الإسكان وخدمات الدعم التي تتصدى للتحديات الفريدة التي يواجهنها، كحالات الأم العازبة والاعتداء العقلي والبدني والجنسي. ففي كولومبيا البريطانية، مثلاً، يُستخدم التمويل المقدم في إطار الاستراتيجية لشراء ممتلكات وإقامة مرفق عليها لخدمة المشردين من النساء والأطفال أو الذين يُخشى أن يصبحوا بلا مأوى. وكذلك في نيو برونزويك، يُستخدم التمويل المقدم في إطار هذه

الاستراتيجية لتجديد مأوى النساء والأطفال الهاربين من العنف العائلي (بما في ذلك تحسين أمن هذا المأوى).

فيما بين سنتي ١٩٩٩ و٢٠٠٨، استثمرت استراتيجية الشراكة لإيواء المشردين، والبرنامج الذي سبقها في هذا المضمار، مبلغ ٥٨٠ مليون دولار في مشاريع. وخصص من هذا المبلغ ١٠٧,٥ ملايين دولار لتمويل ٤٢١ مشروعاً مكرسةً على وجه التحديد لتلبية احتياجات النساء المشردات.

تغطي مبالغ الدعم الذي تقدمه حكومة كندا للإسكان بوجه عام سلسلة من الاحتياجات السكنية تتفاوت من توفير المأوى في حالات الطوارئ إلى توفير مساكن سوقية تُقدَّم بواسطة أنشطة مختلفة (انظر الفقرة ١٢٧ من تقريرَي كندا السادس والسابع عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة). وتؤثر هذه التدابير تأثيراً مباشراً في حياة النساء والنساء اللائي يَعُلْنَ أطفالاً، بما في ذلك ما يلي:

- في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، كان ما مجموعه نحو ٨٢٤ مليون دولار من مبلغ مقداره بليون دولار يُستثمر بموجب مبادرة الإسكان الاقتصادي، قد التُزِمَ بها أو أُعلن تخصيصها لبناء أكثر من ٠٠٠ ٣٦ وحدة سكنية في مختلف أنحاء كندا.

- في سنة ٢٠٠٧، قُدِّمَ مبلغ ١,٧ بليون دولار كمساعدة لإعانات السكن إلى نحو٠٠٠ ٦٢٦ أسرة من الأسر ذات الدخل المنخفض في كندا.

- في سنة ٢٠٠٦، خصص مبلغ ٢٥٦ مليون دولار على مدى سنتين لتمويل برامج تجديد المساكن. وقد استفادت من أموال التجديد هذه نحو ٠٠٥ ٢٠ أسرة ذات دخل منخفض، بما في ذلك نساء عازبات ونساء عازبات لهن أطفال. وفيما بين سنة ١٩٩٧ وسنة ٢٠٠٠، ذهب ٦٠ في المائة أو أكثر من مساعدة أصحاب البيوت المستفيدين من برنامج مساعدة إصلاح المساكن، ومساعدة المستأجرين المستفيدين من هذا البرنامج، ومساعدة المعوقين المستفيدين منه، إلى نساء[(١)].

- في سنة ٢٠٠٥، قُدِّمَ مبلغ ١٦,٧ مليون دولار من تمويل برنامج تدعيم المآوى لمساعدة نحو ٨٧٥ ١ وحدة إيواء/سريراً.

- يَسَّرَ مركز الإسكان الاقتصادي (الذي كان يعرف من قبل باسم مركز الشراكات) إنتاج نحو ٢٠٠ ١٦ وحدة سكن اقتصادية في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

(١) بناء على تقييم لبرنامج مساعدة إصلاح المساكن أُنجز في سنة ٢٠٠٢.

- في سنة ٢٠٠٧، قُدِّمَ نحو ٢٧٢ مليون دولار للمساعدة على تلبية احتياجات الإسكان في المحميات.

- يهدف ٢٩٥ مليون دولار من التمويل الإضافي لأحوال الإسكان في المحميات (أشيرَ إليه من قبل، يرجى النظر إلى الفقرة ١٢٧ من تقريرَي كندا السادس والسابع عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة)، إلى تحسين احتياجات مجتمعات الأمم الأولى. ويشمل ذلك بناء نحو ٤٠٠ ٦ وحدة سكنية جديدة، وتجديد نحو ٥٠٠ ١ وحدة قائمة، وإنشاء نحو ٤٠٠ ٥ قطعة أرض سكنية جديدة مزودة بالخدمات.

- بالإضافة إلى دعم ملكية البيوت في المحميات، بتوفير تأمين على القروض المقدمة من القطاع الخاص، أُعلن عن إنشاء صندوق للإسكان السوقي للأمم الأولى بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار في سنة ٢٠٠٧، سيعطي أبناءَ الأمم الأولى القاطنين في المحميات فرصةً أفضل لتملك بيوتهم. ويتوقع أن تُدعم ٠٠٠ ٢٥ وحدة سكنية جديدة على مدى عشر سنين.

- في سنة ٢٠٠٧، أُعلن عن تقديم ٥٥,٦٥ مليون دولار لبرنامج منع العنف العائلي؛ يذهب ٢,٢ مليون دولار من هذه الاستثمارات الجديدة إلى بناء خمسة مآوى جديدة.

في سنة ٢٠٠٦، أُعلن قانون الحماية من العنف العائلي في مقاطعة نيوفاوندلاند ولبرادور. يُعطي القانون ضحايا العنف من النساء القدرةَ على البقاء في بيوتهن بينما يُخرج شركاؤهن منها وربما يصاحب ذلك إصدار أوامر حماية في حالات الطوارئ.

في سنة ٢٠٠٢ قدمت حكومة نيوفاوندلاند ولبرادور تقرير ضحايا العنف – السير إلى الأمام، الذي قدم توصيات بتقديم مساعدة لأي شخص يحتاج إلى مساعدة للخروج من علاقات تنطوي على إساءة له (أو لها). اعتُمدت هذه التوصيات وتُقَدَّمُ مساعدات إلى الأفراد الذين يجدون أنفسهم في أوضاع تنطوي على إساءة لهم. ولا يُطلب من الذين يلتمسون المساعدة أن يكونوا ممن يتلقَّون دعماً لدخلهم لكي يحصلوا على خدمات. وقُدمت الخدمات التالية أيضاً نتيجةً للتقرير المذكور: النقل في حالة طوارئ إلى مساكن آمنة؛ وتوفير مساكن في حالة طوارئ في بيت انتقالي أو مأوى أو مكان آمن آخر؛ وعلاوةً لبدء حياة جديدة تصل إلى ٥٠٠ دولار للأفراد غير القادرين على الحصول على الأشياء اللازمة ''لبدء'' بيت جديد – هذا المبلغ يُعطى للشخص العازب، لكنه يزداد إذا كان في الوضع أطفال؛ وتوفير واسطة نقل لمساعدة ضحايا العنف على حضور اجتماع مجموعات دعم

والمشاركة في عمل؛ والمساعدة في ضمان الحصول على نفقة طفل أو زوجة، وتقديم توعية وتدريب على منع العنف لموظفي وزارة الموارد البشرية والعمل والتوظيف.

.بموجب استراتيجية الحد من الفقر في المقاطعة، تعكف وزارة الموارد البشرية والعمل والتوظيف، ومكتب سياسة المرأة، ورابطة المأوى في نيوفاوندلاند ولبرادور حالياً على البحث في نُهُجٍ لتحسين أوجه الدعم للتوظيف، والخدمات الوظيفية وخدمات التواصل مع النساء اللائي مررن بتجارب عنف أو المعرضات لخطر ممارسة العنف ضدهن.

يوجد في جزيرة الأمير إدوارد سياسة إسكان اجتماعي قائمة منذ زمن بعيد لتسكين النساء الخارجات من علاقات مسيئة على سبيل الأولوية. ففي سنة ٢٠٠٦، قدمت المقاطعة تمويلاً على أساس حالات الطوارئ **لبيت الجَدَّة** ، وهو مأوى لنساء الشعوب الأصلية القاطنات في مناطق حضرية، ويقدم في الوقت الحاضر دعماً لمديرية رابطة البيوت الانتقالية في الجزيرة، واستعراض الإدارة، والتخطيط الاستراتيجي (انظر الفقرتين ٢٠٤ و٢١٣ من تقريرَي كندا السادس والسابع عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة). وبوجد الآن في جزيرة لينوكس (وهي واحدة من محميتين اثنتين لشعب الميكماك في هذه المقاطعة) مأوى لنساء الشعوب الأصلية.

عملت مقاطعة نوفا سكوشيا لسنين عديدة مع البيوت الانتقالية والمآوى لتقديم مساكن طويلة الأجل للنساء الخارجات من علاقات مسيئة. وفي حالات الطوارئ تُعطى النساء الخارجات من علاقة مسيئة أولويةً في توفير سكن عمومي لهن.

تمول مقاطعة نيو برونزيك البيوت الانتقالية بنسبة ١٠٠ في المائة من تكاليف التشغيل المعتمدة. وتتلقّى بيوت المرحلة الثانية ٨٠ في المائة من تكاليف تشغيلها من حكومة المقاطعة، وستزداد هذه النسبة إلى ١٠٠ في المائة في سنة ٢٠١٠. وأُنشئَ مؤتمر مائدة مستديرة بشأن التنمية الاجتماعية في نيو برونزويك لتمكين الأمم الأولى والدوائر الحكومية من العمل على تنظيم مسائل الولاية القضائية لتقليل الثغرات إلى الحد الأدنى.

قدمت حكومة كيبك، منذ سنة ٢٠٠٣، تمويلاً جديداً مقداره ٣١ مليون دولار لـ ١٠٦ بيوت آمنة للنساء اللائي يقعن ضحايا للعنف المترلي وأطفالهن، وكذلك للنساء المعسرات، مما زاد مقدار التمويل إلى ٦١ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٨ (انظر الفقرة ٣٤٠ من تقريرَي كندا السادس والسابع عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة). ومن الجدير بالملاحظة أيضاً أن الضحايا يستطعن منذ سنة ٢٠٠٦ إلغاء عقد الإيجار نتيجة للعنف المترلي أو الاعتداء الجنسي. عندما توضع قائمة انتظار للحصول على سكن عمومي، تُعطى ضحايا العنف المترلي مرتبة أعلى على هذه القائمة لإعطائهن أولوية

على مقدمي الطلبات الآخرين. علاوةً على ذلك، إذا أصبحت امرأة ساكنة في شقة في مسكن عمومي ضحيةً للإساءة أو الاعتداء يُعطى نقلها إلى شقة أخرى في مسكن من نفس النوع الأولويةَ العليا.

تستفيد النساء المعتدى عليهن في كيبك أيضاً من جميع تدابير الحصول على مسكن عمومي بوجه عام، الوارد وصفها في السؤال رقم ٢٣، وكذلك من تدابير الدخل الأدنى الوارد وصفها في السؤال رقم ٢٩.

تركز مبادرات أونتاريو للقضاء على التمييز على تقليل الحواجز التي قد تواجه ضحايا العنف المترلي فيما يتعلق بالحصول على مسكن. وثمة مبادرة أساسية وهي سياسة الأولوية الخاصة، التي تشكل عنصراً من عناصر قانون إصلاح الإسكان الاجتماعي، تعطي أسر ضحايا العنف المترلي أولوية خاصة على قوائم انتظار الإسكان الاجتماعي، تضعها فوق كل الأسر الأخرى. وتنطبق قائمة الأولويات الخاصة على الأسر التي تلتمس دخول الإسكان الاجتماعي وكذلك على الأُسر التي تلتمس الانتقال من مكان إلى آخر في النظام نفسه.

في سنة ٢٠٠٧، عقب عملية مشاورات واسعة النطاق، وضعت حكومة أونتاريو تعديلات لتعزيز سياسة الأولويات الخاصة، وكان ذلك التزاماً بموجب خطة العمل لمكافحة العنف المترلي، بتحسين تطبيق عملية الاستعراض وتوسيع نطاق تعريف الإساءة بصورة تركز على جوانب الإساءة في العلاقات المسيئة.

تكملةً لسياسة الأولويات الخاصة، يشمل عنصران من عناصر برنامج الإسكان الاقتصادي المشترك بين كندا وأونتاريو ضحايا العنف المترلي باعتبارهن مجموعة مستهدفة من المستأجرين. وبموجب العنصر المسمى علاوة الإسكان/ إعانة الإيجار من عناصر البرنامج:

- يُشجَّعُ مديرو الخدمات البلدية، المسؤولون عن تقديم خدمات الإسكان الاجتماعي في كل بلدية، على إعطاء الأولوية الأولى لضحايا العنف المترلي.
- يُخصص ١٠ في المائة من مجموع الوحدات المخصصة لمدير الخدمات لضحايا العنف المترلي.
- يوجَّهُ ما يصل إلى ١٠ في المائة من علاوات الإسكان المتاحة، ومقدارها ٠٠٠ ٥ علاوة، إلى ضحايا العنف المترلي. في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٨، التزم أصحاب المباني بتخصيص ٢٧٣ وحدة سكنية لضحايا العنف المترلي، شغلت منها ١٧٢ وحدة.

وبموجب عنصر المنازل المؤجرة والمدعومة من عناصر البرنامج، وُجِّهت ٥٠٠ وحدة مؤجرة ومدعومة إلى ضحايا العنف المترلي. وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، كانت قد حصلت

موافقة على ٤٠٦ وحدات، منها٤٦ وحدة مشغولة، و٨٧ وحدة قيد البناء، والوحدات الباقية ما زالت في مرحلة التخطيط والموافقة.

تموِّلُ مانيتوبا، بواسطة برنامج منع العنف العائلي، مآوى للنساء وأربعة برامج إسكان في المرحلة الثانية من إنجازها، مخصصة للنساء الخارجات من علاقات مسيئة. وارتفع تمويل جميع برامج الإسكان الـ ١٤ كل سنة منذ سنة ٢٠٠٦. يعمل ستة من المآوي العشرة الممولة من برنامج منع العنف المترلي، بمثابة برامج إسكان مؤقت، ويوجد ما يتراوح من وحدة واحدة إلى خمس وحدات في كل موقع. يقدم هذا البرنامج سكناً قصير الأجل (تتراوح مدته عادة بين ستة أشهر وسنة واحدة) وخدمات دعم للنساء اللائي لهن أطفال واللائي ليس لهن أطفال، لمساعدتهن على الاندماج بنجاح في المجتمع بعد الخروج من وضع مسيء.

يعمل برنامج منع العنف العائلي لضمان إمكانية حصول جميع النساء على الخيارات السكنية وخدمات الدعم، وإذا لم يتيسر ذلك ضمان نقلهن إلى مآوى مناسبة. وتتاح للنساء أيضاً خدمات لغة الإشارة والترجمة والدعم (تقدمها خدمات استشارية للنساء المهاجرات بتمويل من برنامج منع العنف العائلي).

في سنة ٢٠٠٥، وضع برنامج منع العنف العائلي، في شراكة مع سلطة الإسكان في مانيتوبا، بروتوكولاً لأولويات الإسكان للأفراد الذين يودون الانسحاب من علاقة مسيئة والعيش بصورة مستقلة في مساكن عمومية. ويعطى هؤلاء الأفراد، بموجب هذا البروتوكول، أولوية الحصول على مسكن في وحدات إسكان مانيتوبا. وتوحي الأدلة الواردة عن طريق القصص من المآوى أن ما يقرب من ١٠٠ في المائة من الحاصلين على مساكن في وحدات إسكان عمومي خلال السنتين الماضيتين نساء قدمن طلباتهن بموجب بروتوكول الأولويات، وأن ثلاثة أرباع مقدمات الطلبات نجحن في الحصول على مسكن.

يقدم برنامج منع العنف العائلي مشورة ودعماً لدائرة شؤون الهنود وسكان الشمال الكندي في وضع معايير وترتيبات تمويل لجميع المآوى الممولة من الحكومة الفيدرالية.

في سسكتشوان، اتُّخذت تدابير لضمان زيادة إمكانيات حصول النساء ذوات الدخل المحدود على سكن اجتماعي. وتخصص وحدات السكن الاجتماعي المتاحة لطالبات السكن على أساس أشد الحاجة، وحيثما تكون النساء وأسرهن هاربات من علاقات مسيئة يُعطَين الأولوية. نحو ٧٠ في المائة من الأسر الساكنة في وحدات سكن اجتماعي أسر يوجد فيها أحد الوالدين فقط. ومعظم هذه الأسر ترأسها أم ولا يوجد فيها أب.

من الخدمات التي تقدمها عشرة بيوت انتقالية، تمولها حكومة سسكتشوان، خدمة تساعد النساء الساكنات في هذا البيت على استخدام الموارد الموجودة في المجتمع المحلي للحصول على سكن ملائم والانتماء إلى المجتمع المحلي.

تقدم الحكومة أيضاً تمويلاً لمنظمات مقرها المجتمع المحلي في ١٢ مجتمعاً محلياً، تقدم ١٣ خدمة تواصُل للأسر التي هي ضحايا للعنف. تهدف هذه الخدمات إلى مساعدة النساء وأسرهن الساكنات في ظروف عنف واللائي لا يستطعن استخدام المأوى أو يحتجن إلى مساعدة في الوصول إلى مأوى أو خدمات أخرى. يقدم العاملون في مجال التواصُل سلسلة من الخدمات من بينها خدمات مباشرة ودعم مباشر للنساء والأطفال والأسر الواقعة أو يحتمل وقوعها في ظروف عنف؛ وتعليم عمومي بشأن الإساءة والخدمات المتاحة في المجتمع المحلي وتيسير تنمية أنواع الدعم القائمة على أساس المجتمع المحلي، مثل مجموعات الدعم.

أنتجت المنظمة غير الربحية، المسماة الرابطة الإقليمية للبيوت والخدمات الانتقالية في سسكتشوان ورقات مواقف بشأن العدالة والإسكان المدعوم والفقر توجز توصيات لتلبية الاحتياجات الفريدة لسكان سسكتشوان.

وُضِعَ موردان إضافيان من موارد الإسكان ذي المرحلة الثانية للنساء وأطفالهن في ريجينا بجهود المجتمع المحلي (بيت وتشيهيك إسكويواك الانتقالي (Wichihik Iskwewak Transitional House) وبيت ويش وريل (WISH and Riel House)).

يقدم برنامج ألبرتا لدعم الدخل أشكال دعم لضمان استمرار سلامة ضحايا الإساءة. وبالإضافة إلى الفوائد المالية والصحية المتاحة لجميع المستفيدين من دعم الدخل، يعطى استحقاقٌ للهرب من الإساءة، مجموعه ١ ٠٠٠ دولار، لمساعدة ضحايا الإساءة على إقامة أسرة في المجتمع المحلي والبقاء مستقلات عمَّن أساءوا إليهن. عندما يهرب شخص من علاقة مسيئة، يمكن توفير التكلفة الفعلية مع وديعة لضمان تكلفة الأضرار (قد يصل ذلك إلى الحد الأعلى للتكلفة الأساسية للمأوى) ويمكن أيضاً تقديم علاوة مقدارها ٩٠ دولاراً في الشهر لتغطية تكاليف هاتف وتكاليف النقل.

تموِّل مقاطعة كولومبيا البريطانية ٦٣ بيتاً انتقالياً و٢٧ بيتاً آمناً، وقُدمت في سنة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ خدمات لنحو ١٢ ٠٠٠ امرأة وطفل هاربين من العنف والإساءة. وتعمل جميع البيوت الانتقالية الإقليمية ٢٤ ساعة في اليوم وسبعة أيام في الأسبوع، وهي متاحة للنساء القاطنات في المحميات أو خارجها.

تدعم المقاطعة أيضاً مشروعاً تجريبياً للإسكان في كولومبيا البريطانية مع برنامج أولويات إسكان يعطي الأولوية في السكن في بيوت مُعانة للنساء والأطفال الهاربين من عنف

أو إساءة. ويقوم عامل مجتمعي لدعم التواصُل بمساعدة النساء والأطفال الخارجين من البيوت الانتقالية للحصول على الإسكان الصحيح في الوقت الصحيح وتقديم الدعم لتحسين مدة إيجار مساكنهم وفعاليته.

قُدِّمَت استراتيجية الإسكان الجديدة في كولومبيا البريطانية، المسماة الإسكان مهم في كولومبيا البريطانية، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. ويتألف واحد من عناصرها الرئيسية من ضمان إعطاء أشد المواطنين ضعفاً الأولوية في الحصول على سكن. وينعكس هذا العنصر في تطبيق عملية الإسكان الاجتماعي، الذي يعطي الأولوية لمقدمي الطلبات الذين يواجهون خطورة كبيرة على صحتهم وسلامتهم، مثل ضحايا العنف والأسر التي تمر بأزمة.

يشترك مكتب كولومبيا البريطانية لمكافحة الاتجار بالأشخاص مع مقدمي خدمات البيوت الانتقالية لضمان إتاحة المأوى والدعم للنساء المُتَّجَر بهن اللائي أُنقِذنَ من أوضاع استغلالية.

أنشأت حكومة كندا للأقاليم الشمالية الثلاثة البرنامجَ الاستئماني للإسكان في المناطق الشمالية. ووافقت يوكون على تخصيص مبلغ كبير، من استئمانها البالغ ٥٠ مليون دولار، للأمم الأولى في يوكون، اعترافاً بالاحتياجات السكنية لهذه المجتمعات. ووزعت يوكون ٣٧,٥ مليون دولار إلى الأمم الأولى في يوكون بواسطة اتفاقات تُبيِّن كيف يوزع كل من الطرفين الأموال.

في شباط/فبراير ٢٠٠٨، أعلنت مديرية الشؤون النسائية في يوكون – بعد استشارة المنظمات النسائية، وموظفي البيوت الانتقالية، وخدمات الضحايا، ومرافق إسكان الأمم الأولى، والنساء الساكنات في إسكان اجتماعي أو المدرجة أسماؤهن على قائمة انتظار الإسكان الاجتماعي، [أعلنت] أنه سيُبنى مجمَّع إسكان جديد آمن وبتكلفة معقولة يضم نحو ٣٠ وحدة ويركز على احتياجات النساء العازبات والأطفال.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، دخلت سياسة مؤسسة يوكون لإسكان ضحايا العنف والإساءة حيز النفاذ وركزت على دعم النساء الهاربات من شركاء عنيفين.

٧ – يلاحظ التقرير (الفقرة ٦٢) أن تعديلات القانون الجنائي وقانون الأدلة في كندا، التي دخلت حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، تسهل الحصول على شهادة الضحايا والشهود (بما في ذلك ضحايا العنف الجنسي أو الزوجي) وتوفر حماية أكبر خلال عملية الإدلاء بالشهادة. يرجى تقديم مزيد من التفاصيل عن هذه التعديلات وتقديم معلومات إن أمكن عمّا إذا كان تطبيق القواعد المعدّلة في المحاكم قد ساعد في حماية الضحايا

على نحو أفضل. ويرجى أيضا تقديم معلومات عن المبادرات التي تستهدف توفير بيئة تراعي الحساسيات الثقافية للشعوب الأصلية ونساء الأقليات العرقية اللاتي يحصلن على تلك الخدمات.

ينص القانون الجنائي على توفير عدد من مساعدي الشهود لمساعدة الشهود لدى إدلائهم بإفاداتهم، بما في ذلك الضحية/الشهود:

- الفرع ٤٨٦ (١): يسمح للقاضي بأن يأمر كل أو بعض أفراد الجمهور بمغادرة قاعة المحكمة أثناء كل إجراءات المحكمة أو جزء منها. يسترشد القاضي، في تقرير ما إذا كان سيستبعد الجمهور من قاعة المحكمة أم لا، بحكم تفسيري للقانون الجنائي، ينص على أنه ينبغي حفظ مصالح الشهود الذين هم دون سن الثامنة عشرة في جميع الإجراءات.

- الفرع ٤٨٦-١ (٢): يسمح للقاضي بأن يأمر بوجود شخص مساند أثناء إدلاء شاهد ضعيف بإفادته، حيثما يكون من الضروري الحصول على تقرير كامل وصريح من الشاهد عن الأفعال التي هي موضوع الشكوى. ويجب على القاضي، لدى تقرير ما إذا كان سيسمح بحضور شخص مساند في هذه القضية أم لا، أن يأخذ في الاعتبار سن الشاهد، وما إذا كان لدى الشاهد إعاقة بدنية/أو عقلية، وطبيعة الجُرم، وطبيعة أية علاقة بين الشاهد والشخص المتهم، وأي ظروف أخرى يعتبرها القاضي ذات صلة. ويكون الأمر لدى طلبه إلزامياً، إذا كان الشاهد دون سن الثامنة عشرة، ما لم يكن ذلك تدخلاً في تصريف العدالة على الوجه الصحيح؛

- الفرع ٤٨٦-٢ (١): يسمح للقاضي بأن يأمر الشاهد البالغ بالإدلاء بإفادته خارج قاعة المحكمة (بواسطة دائرة تلفزيونية مغلقة) أو من وراء ستار أو أية وسيلة أخرى إذا رأى القاضي أن ذلك ضروري للحصول على تقرير كامل وصريح من الشاهد عن الأفعال التي هي موضوع الشكوى. ويجب على القاضي، لدى تقرير ما إذا كان سيأمر الشاهد بالإدلاء بإفادته على دائرة تلفزيونية مغلقة أو من وراء ستار، أن يأخذ في الاعتبار عمر الشاهد، وما إذا كان لدى الشاهد إعاقة بدنية/عقلية، وطبيعة الجُرم، وطبيعة أية علاقة بين الشاهد والمتهم، وطبيعة أي ظروف أخرى يعتبرها القاضي ذات صلة. ويكون الأمر لدى طلبه إلزامياً، إذا كان الشاهد دون سن الثامنة عشرة، ما لم يكن ذلك تدخلاً في تصريف العدالة على الوجه الصحيح؛

- الفرع ٤٨٦-٣ (٢): يسمح للقاضي بتعيين مستشار لاستجواب شاهد عندما يُمثِّل المتهم نفسَهُ أمام المحكمة، إذا رأى القاضي أن ذلك ضروري للحصول على تقرير

كامل وصريح من الشاهد عن الأفعال التي هي موضوع الشكوى. وإذا كان الشاهد دون سن الثامنة عشرة يكون ذلك الأمر لدى طلبه إلزامياً ما لم يكن ذلك تدخلاً في تصريف العدالة على الوجه الصحيح (الفرع ٤٨٦-٣ (١)). ويكون الأمر لدى طلبه إلزامياً أيضاً في حالة الضحية في الإجراءات المتعلقة بتحرش إجرامي (الفرع ٤٨٦ (٤))؛

- الفرع ٤٨٦ (٤): ينص على منع إلزامي لنشر هوية ضحية الاعتداء الجنسي والشهود الذين هم دون سن الثامنة عشرة في الإجراءات المتعلقة بجُرم جنسي أو أي معلومات يمكن أن تؤدي إلى الكشف عن هوية الضحية أو هؤلاء الشهود؛
- الفرع ٤٨٦-٥ (١): يسمح للقاضي بأن يأمر بحماية هوية أي ضحية أو شاهد أو أي معلومات يمكن أن تكشف عن هويته (أو هويتها)، إذا كان ذلك ضرورياً لتصريف العدالة على الوجه الصحيح؛
- الفرع ٥١٧: يأذن للقاضي بأن يفرض حظر النشر في جلسات الاستماع المتعلقة بالكفالة؛
- الفرع ٥٣٩ (١٤): يأذن بفرض قيود على نشر الأدلة المأخوذة في استطلاع أوَّلي.

تسمح تعديلات قانون الأدلة الكندي، التي دخلت حيز النفاذ في سنة ٢٠٠٦، للشهود الصغار الذين هم دون سن الرابعة عشرة، الذين يستطيعون فهم الأسئلة والرد عليها بالإدلاء بإفاداتهم بعد الوعد بأن يقولوا الحقيقة. ويُفترض أن الشهود الذين هم دون سن الرابعة عشرة لديهم القدرة على الإدلاء بإفاداتهم. ألغت هذه التعديلات الاستطلاعات الإلزامية بشأن القدرة والقسم، التي وُجد أنها تسبب للطفل الشاهد ألماً متزايداً.

يُسمح للضحية ، بموجب الفرع ٧٢٢ من القانون الجنائي، بتقديم بيان بأثر الجُرم على الشاهد، ذكراً كان أو أنثى، إلى القاضي الذي سيصدر الحكم ليصف مقدار الأذى الذي أصابه أو الخسارة التي لحقت به نتيجة لارتكاب الجرم. ويسمح الفرع ٧٢٢ (٢-١) للضحية أن تقدم بيان الآثار التي لحقت بها شفوياً إن كانت لديها رغبة في ذلك. ينص القانون الجنائي على أنه يجب على المحكمة أن تأخذ في الاعتبار بيان الضحية بالأثر الذي لحق بها ''لأغراض تقرير الحكم الذي ستصدره على الجاني''.

اشتركت مبادرةُ حكومة كندا المتعلقة بالعنف العائلي وصندوقُ الضحايا في تمويل مشروع بعنوان تقرير كامل وصريح: باستخدام تسهيلات خاصة ومساعدي شهود لتيسير إدلاء الأطفال بإفاداتهم. هذا مشروع متعدد السنوات يهدف إلى وضع سبعة كتيِّبات مختصرة

للمساعدة على تنفيذ أحكام مساعدي الشهود الجديدة: نظرة عامة على المسائل المتعلقة بإفادة الطفل؛ الإدلاء بالإفادة خارج قاعة المحكمة؛ إدلاء الشهود بإفاداتهم من وراء ستار؛ الإفادة المسجلة بالفيديو؛ توجيهات لأشخاص مساندين محدَّدين؛ الدليل السماعي والأطفال؛ إدلاء الأطفال والمراهقين بإفاداتهم في قضايا العنف المترلي. يمكن الحصول على هذه الكتيِّبات من الموقع التالي على شبكة الإنترنت: http://www.lfcc.on.ca/full_and_candid-account.html..

قُدِّمَ تمويلٌ، بواسطة صندوق الضحايا التابع لحكومة كندا، إلى المقاطعات والأقاليم لمساعدتها في تنفيذ أحكام مساعدة الشهود الواردة في القانون الجنائي. وقد استخدمت المقاطعات والأقاليم هذا التمويل لشراء معدات كالستارات، وأجهزة الدائرة التلفزيونية المقفلة، وتدريب الموظفين العاملين في العدالة الجنائية، بمن فيهم العاملين في خدمة الضحايا.

أنشأت جزيرة الأمير إدوارد، مثلاً، غرفة انتظار ملائمة للأطفال في كل محكمة في المقاطعة. ومن بين الأحكام الأخرى النافذة الآن وجود أدوات مساعدة للشهود، مثل الستارات التي تحجب الطفل المتهم عن الأنظار في القضايا الملائمة، وتوفُّر الشخص المساند، الذي يحضر لدى إدلاء الأطفال الضحايا والشهود بإفاداتهم.

ستُدخل تحسينات خلال السنتين القادمتين على محاكم جزيرة الأمير إدوارد لتحسين تكنولوجيات قاعة المحكمة، بما في ذلك الوصول إلى الدائرة التلفزيونية المقفلة في كل مرفق من مرافق المحكمة. ومن شأن هذه التحسينات أن تساعد على تيسير إدلاء الأطفال والشهود الآخرين المعرَّضين للأذى بإفاداتهم، وتقليل بعض الصعوبات الملازمة للمرور بتجربة المحكمة. وتوفَّر خدمات الترجمة في جزيرة الأمير إدوارد في الحالات التي توجد فيها حواجز لغوية. وقُدِّمَت دورات تدريبية في التوعية بالثقافة والتوعية بالتنوُّع لموظفي شعبة الخدمات المجتمعية والإصلاحية في جزيرة الأمير إدوارد.

يُعترَفُ الآن ببرنامج العدالة للشعوب الأصلية في جزيرة الأمير إدوارد كخيار داخل برنامج التدابير البديلة – حيث اتُّخذت تدابير لحل المنازعات، والتدخل المبكر، ودوائر إصدار الأحكام القضائية، ويُقدَّم الدعم للضحايا بواسطة هذه العملية.

في نيوفاوندلاند ولبرادور، أنهى الصف الأول من المترجمين الشفويين القانونيين بلغات الشعوب الأصلية برنامجهم التدريبي في سنة ٢٠٠٨. تعلَّم الطلاب مهارات الترجمة الشفوية والمصطلحات الرئيسية في لغتي إينو-إيمون وإينوكتيتوت المستخدمتين في المسائل القانونية، لكي يتمكنوا من ترجمة هذه المصطلحات لأبناء الشعوب الأصلية أثناء إجراءات

المحكمة. وبالاقتران مع الدورة التدريبية نُشرت كتب دليلية تحتوي على مصطلحات مترجمة تضم ٥٠٠ مصطلح عدلي رئيسي بلغتي إينو-إيمون ولبرادور إينوكتيتوت.

أُدخل مشروع التواصُل مع الشعوب الأصلية لتقديم خدمات إلى الضحايا في نوفا سكوشيا في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٨ لتقديم خدمات ملائمة ثقافياً لضحايا الجرائم في واحد من المجتمعات المحلية للأمم الأولى وسوف يُوَسَّعُ ليشمل مجتمعَين محليَّين آخَرَين.

نشرت دائرة التعليم القانوني العام والمعلومات القانونية في نيو برونزويك منشورين اثنين مستكملين لضحايا الإساءة المترلية. يجيب أحدهما، وهو بعنوان ضحايا العنف العائلي: الشهادة أمام المحكمة الجنائية ، على الأسئلة التي كثيراً ما يسألها الناجون من أعمال العنف المترلي. وهو يتناول المسائل القانونية المتعلقة بالعنف العائلي، كالشهادة ضد الزوج، ويحيل الضحايا إلى المساعدة، والخدمات والموارد التي يمكن أن تساعد الناجين على تَدَبُّر أمورهم في نظام العدالة الجنائية. أما المنشور الثاني، وهو بعنوان إنهاء الإساءة في علاقتكم، فقد تم تحديثه ونشره في شكل جديد بحجم كتاب الجيب. وتتاح نسخ من هذين الكُتَيِّبين للمحاكم والبيوت الانتقالية وغيرها من مقدمي الخدمات، الذين يمكن أن يتصلوا بضحايا العنف العائلي.

منذ سنة ٢٠٠٠، اتخذت كيبك التدابير التالية لتحسين إمكانيات وصول الشعوب الأصلية إلى العدالة من حيث توفير خدمات أفضل للنظام القضائي والتدخل لصالح الضحايا، مثل المبادرات والمشاريع المجتمعية المتصلة بالعدالة لمكافحة الإساءة العائلية (الفقرتان ٣٣٦ و٣٣٨ من تقريرَي كندا السادس والسابع عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة):

- عملية تدريب مترجمين شفويين بلغات الشعوب الأصلية وإعطاؤهم شهادات بذلك ووضع قوائم مصطلحات قانونية بلغات الشعوب الأصلية: الهدف من وراء هذا التدبير هو إعطاء الأطراف في القضايا من أبناء الشعوب الأصلية، الذين لا يتكلمون اللغة المستخدمة في محاكم كيبك، إمكانية الحصول على خدمات مترجم شفوي مؤهل ومرخص إلى لغات الشعوب الأصلية. ويهدف أيضاً إلى تزويد المترجمين الشفويين بقوائم المصطلحات القانونية الموحدة مترجمةً إلى لغات الشعوب الأصلية، حيثما أمكن ذلك.
- في كيبك، نفذ نحو ١٥ مجتمعاً محلياً من مجتمعات الشعوب الأصلية إنشاء ''لجان عدالة مجتمعية''، تتألف من ممثلي المجتمع المحلي الذين يرغبون في المشاركة في حل المنازعات.

- وُضعت بضعة تدابير موجهة نحو الشعوب الأصلية في خطة العمل التي وضعتها الحكومة بشأن العنف المترلي ٢٠٠٤-٢٠٠٩ (انظر السؤال رقم ٨). علاوةً على ذلك، ستقوم منظمة اسمها نساء الشعوب الأصلية في كيبك، باستئجار منسق مسؤول عن التماس آراء أعضائها بشأن مختلف المسائل المحيطة بالعنف المترلي. وسيعمل هذا المنسق مع مختلف أصحاب المصلحة لتنفيذ مختلف المشاريع الإعلامية، مثل إنتاج مجموعات المصطلحات القانونية التي تُذاع من محطات الإذاعة التابعة لمجتمعات الشعوب الأصلية بشأن المسائل المدنية والجنائية.

توفر أونتاريو خدمات دعم بالمترجمين الشفويين باللغات المحكية لضحايا الجرائم، الذين تكون معرفتهم باللغة الإنجليزية محدودة، باستثمار مبلغ ٢,١ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٨. تقدم وكالاتٌ مموِّلة هذه الخدمات بأكثر من ٦٠ لغة، من بينها لُغتان من لغات الشعوب الأصلية، لمدة ٢٤ ساعة في اليوم، سبعة أيام في الأسبوع. يساعد هذا البرنامج ضحايا العنف المترلي على تحسين إمكانيات وصولهن إلى المآوى، والخدمات القانونية والاجتماعية، والعناية الصحية.

تقدم الخدمات العدلية للضحايا في مانيتوبا دعماً لضحايا الجرائم بالحضور إلى جميع المراكز القضائية الإقليمية وجميع مواقع المحاكم الدائرية في كل أنحاء مانيتوبا. يوظف البرنامج عدداً من الموظفين من أبناء الشعوب الأصلية يمثلون هذه الشعوب، يستطيع كثيرون منهم التعبير عن أنفسهم بلغة من لغات الأمم الأولى. يضاف إلى ذلك أن ثمة عدداً من موظفي خدمات الضحايا يتكلمون اللغات الفرنسية والبولندية والإسبانية والأوكرانية والصربو-كرواتية (http://www.gov.mb.ca/justice/victims/services/index.html). تعمل خدمات الضحايا في تعاون مع الوكالات المجتمعية لإحالة النساء والأطفال المنتمين إلى الشعوب الأصلية والأقليات العرقية إلى موارد المشورة الملائمة الطويلة الأجل. ومن بين التحسينات الرئيسية لهذه الخدمات ما يلي:

- توسيع نطاق خدمات الدعم المقدمة إلى ضحايا العنف المترلي إلى ما مجموعه ٦٣ محكمة وموقع محاكم دائرية. ويشمل هذا كثيراً من المجتمعات المحلية النائية والتي يلزم الوصول إليها بالطائرة.

- إنتاج صحائف حقائق متعددة اللغات لنساء الشعوب الأصلية والأقليات العرقية بشأن التخطيط للسلامة ودورة العنف: بالإنجليزية والفرنسية والكري والأوجيبوي والصينية والإسبانية والعربية والألمانية والبنجابية والتاغالوغ (http://www.gov.mb.ca/justice/victims/index.html).

- زيادة عدد العاملين في دعم الضحايا الأطفال، المؤهلين للعمل مع الضحايا الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من ٦ سنوات إلى ١٨ سنة، في كل أنحاء المقاطعة؛
- الحصول على تمويل من الحكومة الفيدرالية لروابط الفيديو بالدائرة التلفزيونية المقفلة في مناطق باس وتومبسون في شمال مانيتوبا، وكذلك ١٠ شاشات لقاعات المحاكم في المقاطعة لدعم تنفيذ خدمات القانون C-2 للأطفال والشهود المعرضين للأذى والضحايا؛

ويقدم صندوق مساعدة الضحايا، الذي يشكل جزءاً من خدمات الضحايا، تمويلاً للوكالات المجتمعية التي تقدم خدمات ابتكارية ومحسنة لمساعدة نساء الشعوب الأصلية والأقليات العرقية وأطفالهن، بما في ذلك:

- مركز أورورا لمعالجة الأسر: يقدم مشورة للأفراد والجماعات والأطفال والأزواج مساعدةً لأسر ضحايا القتل وأصدقائهم؛
- السن والفرصة: يقدم معلومات ودعماً وتحضيراً للمحكمة لضحايا الجريمة المسنين؛
- منظمة مانيتوبا للمدافعين عن الضحايا: تقدم دعماً ومعلومات ومرافقة الضحايا إلى المحكمة ودفاعاً عنها إلى أسر ضحايا القتل.

مع أن برامج خدمات الضحايا الأربعة الجديدة/الموسعة في سسكتشوان، المشار إليها في السؤال رقم ٦ أعلاه، لا تركِّز تحديداً على الضحايا من أبناء الشعوب الأصلية، فإن تقديم خدمات ملائمة ثقافياً يشكِّل جانباً هاماً من جوانب جميع البرامج.

أنتج مكتب المحامي العام لألبرتا وفرع خدمات الضحايا في دائرة الأمن العام كتاباً دليلياً متعدد اللغات بشأن ضحايا الجرائم ووزَّعاه. يوضح الكتاب الدليلي عملية العدالة من ارتكاب الجريمة حتى حكم المحكمة فيها، والبرامج والخدمات المتاحة، وبيان الضحية عن الآثار التي لحقت بها، وقائمة مصطلحات وأشياء أخرى كثيرة. صُمِّمَ هذا الكتاب الدليلي لتلبية الاحتياجات الفريدة لأنواع مختلفة من الضحايا.

قدمت كولومبيا البريطانية تدريباً بشأن القانون C-2 (انظر الفقرة ٨٦ من تقريرَي كندا السادس والسابع عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة) في المجتمعات التي توجد فيها أعداد كبيرة من أبناء الشعوب الأصلية ومجتمعات المناطق الشمالية الأصلية. وأنتجت المقاطعة منشوراً في سلسلة **المساعدة تبدأ من هنا**، عنوانه معلومات عن تحسين خبرة الضحايا والشهود في المحكمة، لإبلاغ الناس عن أنواع الحماية الخاصة بموجب القانون C-2.

٨ - وإذ تلاحظ اللجنة الدعم المشكور الذي تقدمه الدولة الطرف لمبادرات التصدي لمعدلات العنف المرتفعة بشكل خاص ضد نساء وفتيات الشعوب الأصلية، مثل مبادرة الأخوات في الروح، فضلاً عن الجهود التي بذلت مؤخراً لتبادل أفضل الممارسات، بما في ذلك من خلال محفل السياسة المعني بنساء الشعوب الأصلية والعنف الذي عقد في آذار/مارس ٢٠٠٦، تود اللجنة أن تعرف إن كانت قد اتخذت تدابير لتجميع أفضل الممارسات والدروس المستفادة على نحو منهجي. ويرجى أيضا بيان ما إذا كان العنف ضد نساء الشعوب الأصلية في المناطق الحضرية يلقى الاهتمام نفسه الذي يلقاه العنف ضدهن في المحميات. وإضافة إلى ذلك، تود اللجنة أن تتلقّى معلومات عن النساء الكنديات من أصول أفريقية في نوفاسكوشيا فيما يتعلق بالعنف.

يُطلب من المستفيدين من التمويل المقدم من هيئة مركز المرأة في كندا أن يقدموا تقريراً عن مشاريعهم ويقدموا معلومات عن أفضل الممارسات والدروس المستفادة. وتستخدم المنظمات هذه المعلومات، بواسطة تبادل المعلومات والتشارك في المعرفة، في تصميم وتنفيذ المشاريع على المستويات المحلي والإقليمي والوطني.

مَوَّلَت هيئة مركز المرأة في كندا الاستجابة لاحتياجات التدريب في المآوى وتنفيذ استراتيجية الدفاع من أجل التغييرات في برامج الدعم والسياسات الحكومية المتعلقة بالعنف العائلي ومآوى الشعوب الأصلية في كندا، وهو مشروع للدائرة الوطنية للشعوب الأصلية لمناهضة العنف العائلي. وقد اشتمل العمل فيه على إنتاج وثيقة بعنوان إنهاء العنف في مجتمعات الشعوب الأصلية: أفضل الممارسات في مآوى ومجتمعات الشعوب الأصلية، تعطي أمثلة لأفضل الممارسات في تسع فئات هي: الموقع؛ والأمن والسلامة؛ والشؤون الإدارية (الموظفين، سياسات المأوى، عند الدخول، جمع البيانات، إقامة الشبكات، البروتوكولات)؛ التمويل؛ إشراك المجتمعات المحلية؛ البرمجة (للجميع، الرجال، الأطفال)؛ التدريب/بناء القدرات؛ المتابعة؛ عندما لا يتوفر المأوى. وترد فيها قائمة الحواجز والتحديات التي تعترض سبيل نجاح المآوى إلى جانب ملاحظات عامة عما يمكن أداؤه وما لا يمكن أداؤه.

تساهم جوانب برامج استراتيجية العدالة للشعوب الأصلية، التي وضعتها حكومة كندا، مثل الوساطة في الشؤون المدنية والعائلية، في تقليل حوادث العنف ضد المرأة في المجتمعات المشاركة، بواسطة آليات حل المنازعات. وقد شاركت استراتيجية العدالة للشعوب الأصلية مؤخراً في ندوة لمجتمعات الشعوب الأصلية في المناطق الشمالية والنائية بقصد إعطاء راسمي السياسة فهماً أفضل لمسائل التسليم في مجتمعات الشعوب الأصلية. وتخطط استراتيجية العدالة للشعوب الأصلية أيضاً لعقد دورة مشاركة وطنية مع جميع

البرامج المجتمعية في وقت لاحق من هذه السنة، لكي يتسنى لبرامج التنوُّع المجتمعي والوساطة أن يشرك بعضها بعضاً في أفضل ممارساتها.

المركز الوطني لتبادل المعلومات بشأن العنف العائلي هو مركز كندا لموارد المعلومات عن العنف داخل علاقات القرابة أو الشراكة الحميمة أو التبعية أو الثقة. تقدم الموارد والخدمات مجاناً في كلتا اللغتين الرسميتين وتشمل أكثر من ١٣٠ منشوراً، ومكتبة أشرطة فيديو، وخدمة إحالة لمساعدة الأفراد على الاتصال بالخدمات المتاحة في مجتمعهم المحلي. وقد أضيف مؤخراً منشور، بعنوان نساء الشعوب الأصلية والعنف العائلي، إلى مجموعة مراجع ومعلومات المركز الوطني لتبادل المعلومات. وهذا التقرير عبارة عن نص مختصر لتقرير بحوث في مواقف وآراء نساء الشعوب الأصلية، القاطنات في المحميات أو خارجها، والفنيين الذين يعملون مع هؤلاء النساء في مسألة عنف الشريك الحميم ضد المرأة.

توجد برامج حكومية كثيرة لنساء الشعوب الأصلية في البيئة الحضرية.

فهيئة مركز المرأة في كندا، مثلاً، تتلقّى مقترحات تمويل من منظمات غير موجودة في المحميات، لذلك يقدَّم مزيد من التمويل لمبادرات تركز على العنف ضد نساء الشعوب الأصلية في البيئة الحضرية.

تموِّل هيئة مركز المرأة في كندا العناية عبر الحدود: حلقة التعاون، وهو مشروع تنفذه جمعية رعاية أطفال وأسر الأمم الأولى في كندا، وسوف يدرب ٢٦٠ امرأة من نساء الشعوب الأصلية ويمكِّنهن من أن يصبحن قائدات ووكيلات رئيسيات في مسألة منع العنف. ولدى انتهاء المشروع سيكون لدى نساء الشعوب الأصلية القاطنات في المحميات موارد وشبكات لتطوير منظماتهن المنتمية إلى القطاع الطوعي في المحميات. أما النساء القاطنات خارج المحميات فسيواصلن التعاون مع منظمات القطاع الطوعي في التيار العام للمجتمع الكندي لتعزيز الخدمات القائمة لكي تعكس ثقافات وممارسات الشعوب الأصلية. وسيكون المشروع نموذجاً يُحتذى تُشرَكُ فيه مجتمعات الشعوب الأصلية في سائر أنحاء كندا.

بموجب مبادرة حكومة كندا المتعلقة بالعنف العائلي يُقدَّمُ التمويل لتعزيز التوعية المجتمعية والتعليم وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على معالجة العنف العائلي، بما في ذلك العنف ضد نساء الشعوب الأصلية. ومع أن بعض التمويل المقدم بموجب المبادرة المتعلقة بالعنف العائلي للأمم الأولى يقدم إلى النساء القاطنات في المحميات فقط تعالج أنشطة المبادرة التي تمول بمبلغ ٢١٥ ٠٠٠ دولار في السنة، مسائل العنف في أسر الشعوب الأصلية المباشرة والممتدة في المجتمعات الواقعة خارج المحميات في المناطق الحضرية والريفية. علاوةً على ذلك،

يتاح برنامج المبادرة لتعزيز المآوى لمجتمعات الشعوب الأصلية القاطنة في المحميات أو خارجها على حدٍّ سواء.

يعمل المركز الوطني لمنع الجريمة، التابع لحكومة كندا، مع سلسلة من الشركاء وأصحاب المصلحة لتقديم تمويل مركَّز وموجَّه وكذلك دعم تقني لمساعدة المجتمعات المحلية على تطوير تدخلاتها المستندة إلى الأدلة لمعالجة عوامل الخطورة الكامنة الاجتماعية والاقتصادية، المرتبطة بالجريمة والاحتيال، بما في ذلك مختلف أشكال العنف العائلي. يطلب برنامج التمويل التابع للمركز الوطني لمنع الجريمة ويقبل مقترحات من المجتمعات المحلية في مختلف أنحاء كندا، بما في ذلك مجتمعات الشعوب الأصلية القاطنة في المحميات وكذلك مجتمعات الشعوب الأصلية القاطنة في المناطق الحضرية.

يدعم برنامج حكومة كندا للشعوب الأصلية مبادرات المنظمات النسائية للشعوب الأصلية والفئات المجتمعية لمعالجة العنف ضد المرأة في مجتمعاتها بطريقة ملائمة ثقافياً. جميع المشاريع تستند إلى المجتمع المحلي، وتُنشَأُ بمبادرة من نساء الشعوب الأصلية، وتقوم على أساس هوية ثقافية معززة للشعوب الأصلية. ويوجد أكثر من ٨٠ في المائة من المشاريع السنوية، في المتوسط، في مراكز حضرية.

تقدم حكومة كيبك أموالاً سنوية متكررة لبيتين آمنين في مناطق حضرية لنساء الشعوب الأصلية في كيبك وفي مونتريال، وسبعة بيوت تعمل بالقرب من محميات وثلاثة بيوت مخصصة لنساء الإينويت في نونافيك. وفي سائر أنحاء المقاطعة أيضاً تعمل مراكز تقديم المساعدة ومكافحة الاعتداءات ذات الطابع الجنسي (CALACS) ومراكز مساعدة ضحايا الأعمال الإجرامية (CAVACs) على تعديل خدماتهم لتلبية احتياجات نساء الشعوب الأصلية (الفقرات ٣٣٦-٣٤١ من تقريرَي كندا السادس والسابع عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة).

تقدم حكومة كندا وحكومة كيبك تمويلاً مشتركاً لمراكز الصداقة مع الشعوب الأصلية، وهي منظمات مجتمعية غير ربحية تقدم سلسلة من الخدمات للشعوب الأصلية القاطنة في مراكز حضرية. ومن بين هذه الخدمات منع العنف وأنشطة إذكاء الوعي بالمسائل المتعلقة بالعنف.

تستطيع نساء الشعوب الأصلية القاطنات في بيئات حضرية ويقعن ضحايا للعنف المترلي، شأنهن في ذلك شأن جميع نساء كيبك الأخريات، أن يستفدن من خدمات الإسكان والغذاء والنقل الطبي. غير أن حكومة كيبك، سعياً منها إلى الوصول إلى أكبر عدد ممكن من نساء الشعوب الأصلية، وضعت أيضاً تدابير موجَّهة خصّيصاً إلى نساء الشعوب الأصلية

القاطنات في المحميات. لهذه الغاية، يركِّز عنصر من عناصر خطة العمل الحكومية متعلق بالعنف المترلي ٢٠٠٤-٢٠٠٩ وخطة العمل المتعلقة بالإيذاء الجنسي ٢٠٠٨-٢٠١٣ تحديداً على نساء الشعوب الأصلية اللائي يتعاملن مع المسائل المتصلة بالعنف (انظر الفقرة ٣٣٣ من تقريرَي كندا السادس والسابع عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة).

تتبع شرطة مقاطعة أونتاريو سياسة متعلقة بالعنف المترلي تتمثل في الاستجابة لجميع حوادث العنف على قدم المساواة، بغض النظر عن العرق و الموقع. ولا يوجد أي تمييز في المعاملة بين نساء الشعوب الأصلية القاطنات في بيئات حضرية والنساء القاطنات في المحميات. بالإضافة إلى ذلك، أنشئت أفضل الممارسات وبروتوكولات الاستجابة بين الشرطة الإقليمية لأونتاريو والشركاء في المجتمعات المحلية، كممثلي مجتمعات الشعوب الأصلية (مثل مراكز الصداقة للشعوب الأصلية).

جميع الخدمات المتاحة لضحايا الجرائم في جزيرة الأمير إدوارد متاحة لنساء الشعوب الأصلية في المراكز الحضرية وفي المحميات. وتعمل رابطة نساء الشعوب الأصلية في جزيرة الأمير إدوارد باعتبارها المنظمة السياسية والدفاعية الأولى لنساء الشعوب الأصلية في جزيرة الأمير إدوارد. ومما يُذكَر أن باب العضوية في الرابطة مفتوح لأي امراة تنحدر من الشعوب الأصلية، تكون في السن المطلوبة ومقيمة إقامة دائمة في جزيرة الأمير إدوارد. في سنة ٢٠٠٨، قدمت المقاطعة تمويلاً على سبيل المنح إلى رابطة نساء الشعوب الأصلية لمشروع بعنوان ''أوقفوا العنف: اقتراح لتغيير العنف العائلي في الشعوب الأصلية''.

المبادرات المتخذة في إطار خطة عمل نيو برونزويك بشأن العنف ضد المرأة موجَّهَةٌ إلى جميع النساء القاطنات في المقاطعة، بمن في ذلك نساء الشعوب الأصلية.

في مانيتوبا، كان يوجد عدد من التدابير لجمع معلومات عن العنف ضد نساء وبنات الشعوب الأصلية. مثال ذلك:

- عقب مؤتمر القمة النسائي الوطني للشعوب الأصلية المعقود في سنة ٢٠٠٧ (المشار إليه في السؤال رقم ٣)، اجتمع وزراء مانيتوبا مع مندوبي نساء الشعوب الأصلية وشُكِّل فريقان عاملان مؤلفان من نساء الشعوب الأصلية وممثلي المقاطعة: فريق لتعيين المجالات ذات الأولوية وخطة عمل لمانيتوبا، والثاني لوضع خطة لمؤتمر القمة القادم. وعُرِّفَ العنف ضد نساء الشعوب الأصلية، وهو واحد من مواضيع القمة، بأنه مجال ذو أولوية للنساء القاطنات في المحميات والقاطنات في خارجها.
- عيَّنَت استراتيجية مانيتوبا للأطفال والشباب المعرضين لخطورة عالية والمستغَلّين جنسياً (٢٠٠٢) الحاجة إلى برنامج تدريب وخبرة عملية للأفراد من النساء اللائي

استُغِلِنَ كبغايا. والقصد من ذلك هو تمكين المشاركات من العمل مع الوكالات التي تخدم الشباب والشابّات بعد التخرُّج، والمساعدة على ثني الشابّات عن سلوك مسار حياة مشابه، بالاستفادة من خبراتهن هن أنفسهن. واختيرت منظمة من منظمات الشعوب الأصلية، اسمها نديناوماغاناغ إنداواد إنك (نديناوي)، باعتبارها أنسب مورِّد للخدمات، وبدأ وضع البرنامج في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ وبدأ المشروع التجريبي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. ولم يكن هذا البرنامج موجَّهاً إلى نساء الشعوب الأصلية حصراً؛ غير أن كثيراً من المشاركات فيه عرَّفن أنفسهن بأنهن منحدرات من الشعوب الأصلية.

يحضر موظفو خدمات الضحايا في دائرة العدل بمقاطعة مانيتوبا جميع مواقع المحكمة الدائرية في سائر أنحاء المقاطعة ويقدمون إلى نساء الشعوب الأصلية القاطنات في المحميات نفس الخدمات التي تُقدَّم إلى القاطنات في المراكز الحضرية.

في سسكتشوان، توجد خدمات جديدة للضحايا تقدم إلى المجتمعات المحلية في ستوني رابيدس وبلاك ليك (خدمات أثاباسكا للضحايا) ومنطقة وحدة الفرسان من الشرطة الملكية الكندية في ساندي باي، بدأت في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وقد مُوِّلَت خدمات جزيرة الأمير ألبرت الإقليمية للضحايا بغية توسيعها لتشمل منطقة سبيريتوود لوحدة الفرسان من الشرطة الملكية الكندية، ومن المتوقع أن تبدأ العمل في أواسط السنة المالية ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

اجتمع موظفو حكومة سسكتشوان مع شبكة نساء المناطق الشمالية ونساء المناطق الواقعة وراء خط العرض ٥٤ لبحث مسائل السلامة والعنف، بما في ذلك العنف المترلي، وطرق المساعدة على تمكين نساء المناطق الشمالية واستعادة السلامة بواسطة مبادرات أو أنشطة محددة.

أُنجزَ مؤخراً تقرير بحوث في مقاطعة كولومبيا البريطانية، يعيِّن عناصر أساسية لتصميم وتنفيذ برنامج لمجتمعات الشعوب الأصلية في المناطق الريفية والنائية.

وضعت حكومة كولومبيا البريطانية أيضاً صحيفة حقائق تشير إلى أنشطة وبرامج وخدمات مختلفة لضحايا الجريمة من نساء الشعوب الأصلية، وتقدم دليلاً للبرامج القائمة. من الجدير بالملاحظة شراكة ابتكارية بين سلطة الصحة الساحلية في فانكوفر والخدمات الصحية للشعوب الأصلية - برنامج صحة الشعوب الأصلية ودائرة شرطة فانكوفر لتقديم خدمات من بضعة مواقع في قلب مدينة فانكوفر إلى نساء الشعوب الأصلية اللائي خبرنَ مستويات مرتفعة من العنف. برنامج صحة الشعوب الأصلية نموذج متكامل من خدمات الصحة

العقلية والإدمان ودعم الضحايا، بواسطة دمج الممارسات الغربية وممارسات الاستشفاء التقليدية للشعوب الأصلية في فانكوفر وما حولها.

فيما يتعلق بالنساء الكنديات من أصل إفريقي في نوفا سكوشيا، يتخذ المجلس الاستشاري لنوفا سكوشيا بشأن مركز المرأة – بنشاط – خطوات لشمول نساء نوفا سكوشيا الإفريقيات الأصل في جميع أنشطته، بما في ذلك الأنشطة التي تعالج العنف ضد المرأة. وقد قدم المجلس مساعدة عينية للمعهد النسائي للرابطة المعمدانية الإفريقية المتحدة لمساعدته على إنتاج شريط فيديو يسمى لم تعد ثمة أسرار، يعالج العنف ضد المرأة في المجتمعات الإفريقية في نوفا سكوشيا. ويشجع المجلس استخدام الفيديو في هذه المجتمعات ما أمكن ذلك لإذكاء الوعي وتحسين الاستجابة عندما يقع عنف ضد المرأة.

٩ – يرجى إبلاغ اللجنة بآراء الحكومة بشأن التوصية التي قدمتها لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ملاحظاتها الختامية للدولة الطرف التي اعتمدت في أيار/مايو ٢٠٠٦، بإدراج العنف المنزلي بوصفه جريمة محددة في القانون الجنائي.

إن نهج كندا القائم تجاه العنف المترلي معترَفٌ به كواحد من أكثر النُّهُج شمولاً وفعاليةً في العالم. فالعنف المترلي في كندا جريمة وتُعالج في جرائم القانون الجنائي مثل الاعتداء، والاعتداء بسلاح، والاعتداء الجنسي، والتحرش الإجرامي. ويعامل القانون الجنائي القتل العمد أثناء التحرش الإجرامي بشخص ما باعتباره قتلاً متعمداً مع سبق الإصرار من الدرجة الأولى، بغض النظر عما إذا كان مخطَّطاً ومتعمَّداً أم لا. ويُعتَرَفُ بالطبيعة الفريدة لإيذاء الزوج زوجته في مرحلة إصدار الحكم: يُعتبر إيذاء الزوجة أو الطفل عاملاً مشدِّداً لأغراض إصدار الحكم.

بالإضافة إلى ذلك، يوجد لدى المدَّعين العامين والمحامين العامين في الحكومة الفيدرالية وحكومات المقاطعات توجيهات سياسية تستدعي من أفراد الشرطة والمدَّعين باسم التاج أن يوجهوا التُّهَم ويحاكموا عليها في كل حوادث إيذاء الزوجة، حيث توجد أسباب معقولة أو محتملة للاعتقاد بأن جريمةً قد ارتُكبت، وأنه يوجد احتمال إدانة وأن من المصلحة العامة محاكمة المتهم. وقد ضمنت سياسات الاتهام الإلزامية هذه الاعترافَ بخطورة إيذاء الزوج لزوجته وبحقيقة أن الاعتداء على الزوجة يستحق انتباه الدولة وتدخُّلَها كما يستحقهما الاعتداء على شخص غريب.

الاتجار بالبغايا واستغلالهن

١٠ - يلاحظ التقرير (الفقرة ٨٢) أن رد الحكومة على الاتجار بالبشر تَعَزَّزَ من خلال قانون لتعديل القانون الجنائي (الاتجار بالأشخاص) الذي دخل حيز النفاذ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ وأوجد ثلاث جرائم جديدة تستوجب توجيه الاتهام. يرجى إبلاغ اللجنة إن كان هذا القانون قد ساعد في ردع الاتجار بالنساء بجلبهن إلى كندا، وإن كانت قد رُفعت أي دعاوى قضائية بموجب هذا القانون، وإن كان قد صدرت أي إدانات.

يُعالجَ الاتجارُ بالأشخاص في كندا بالتركيز على أربعة مجالات عامة هي: منع الاتجار، وحماية الضحايا، ومحاكمة الجناة، وبواسطة الشراكات. وتظل كندا ملتزمة بمواصلة الاستجابة العامة، التي تشمل التعاون مع شركاء داخليين ودوليين.

التحقيق في الأفعال الإجرامية والمحاكمة عليها في كندا يجريان على مستوى المقاطعة والبلدية. غير أن دائرة الادعاء العام في كندا (المدَّعين الفدراليين) والشرطة الفيدرالية (فرسان الشرطة الملكية الكندية) مسؤولون هم أيضاً عن التحقيق في الأفعال الجُرمية المشمولة بالقانون الجنائي والمحاكمة عليها، في حالات معينة، وكذلك المحاكمة على أفعال جُرمية فدرالية أخرى (من بينها جريمة الاتجار بالأشخاص الواردة في قانون حماية المهاجرين واللاجئين).

في سنة ٢٠٠٧، أشارت قوات شرطة البلديات إلى أن تهماً عديدة أُدرجت في عداد جرائم الاتجار بالأشخاص المنصوص عليها في القانون الجنائي. وقد أُدرجت ١٣ تهمة تنطوي على حالات ادُّعِيَ فيها بالاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي. وبالإضافة إلى ذلك، أُدرجت أربع تُهَم بحجب وثائق أو تدميرها بقصد الاتجار. ويُعتقد بأن هذه هي أول تُهم توَجَّهُ بموجب أحكام القانون الجنائي. وهذه التهم هي الآن قيد المحاكمة أمام محاكم كندا[٢].

١١ - يرجى بيان ما إذا كانت المبادئ التوجيهية التي صدرت لمسؤولي الهجرة في أيار/مايو ٢٠٠٦، بهدف كفالة النظر في وضع ضحايا الاتجار بالأشخاص باعتبارهم مهاجرين وإصدار تصاريح إقامة مؤقتة لهم، قد ساعدت هؤلاء الضحايا على الإفلات من نفوذ المتاجرين بهم وشجعت عدداً أكبر من الضحايا على الاتصال بالسلطات. ويرجى أيضاً الإشارة إلى البلدان التي تُهَرَّبُ منها النساء إلى كندا. وإضافة إلى أحكام الحماية الواردة في المبادئ التوجيهية التي

(٢) يرجى ملاحظة أن إحصاءات العدالة الرسمية تُجمع في كندا من قبل المركز الكندي لإحصاءات كندا لحساب إحصاءات العدالة. لذلك، لا تمثل المعلومات الواردة أعلاه مجموع الإحصاءات المبلَّغ عنها لإحصاءات كندا، وإنما هي تعكس العدد الأدنى من التهم الموجهة في سنة ٢٠٠٧.

صدرت لمسؤولي الهجرة المشار إليها في السؤال ١١ أعلاه، يرجى الإشارة، إن كانت هناك برامج لمساعدة ضحايا الاتجار على التعافي وإعادة الاندماج في المجتمع.

في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، مددت حكومة كندا الحد الأقصى لطول أذونات الإقامة المؤقتة قصيرة الأجل إلى ١٨٠ يوماً. ويمكِّن هذا التغيير ضحايا الاتجار من تقديم طلبات للحصول على إذن عمل؛ وهذا خيار لم يكن من قبل متاحاً بموجب الإذن الذي مدته ١٢٠ يوماً. يوفر الإذن الممدَّد أيضاً فترة أطول للتعافي والتفكُّر لكي تنظر الضحايا في الخيارات المتاحة لها. ويحق للضحايا التي تُمنح إذن إقامة مؤقتة قصيرة الأجل أن تحصل على استحقاقات العناية الصحية، بما في ذلك المشورة، بموجب برنامج الصحة الفدرالي. ويُعفى الإذن الأول بالإقامة المؤقتة قصيرة الأجل من الرسوم.

منذ إدخال إذن الإقامة المؤقتة قصيرة الأجل لضحايا الاتجار صدرت حتى الآن أذون لأربعة أشخاص. ولا يُمنح إذن إقامة مؤقتة قصيرة الأجل إذا اختار الشخص المتجَر به العودة إلى بلده الأصلي، أو إذا سلك طريقاً آخر للهجرة، كأن يقدم طلباً للجوء. علاوةً على ذلك، ربما يكون الشخص المتجر به قد حصل من قبل على مركز المهاجر القانوني في كندا ولا يحتاج إلى إذن إقامة مؤقتة.

يقدم إلى موظفي الهجرة تدريب لتوعيتهم بالحساسيات التي ينطوي عليها العمل مع ضحايا الاتجار وضمان إسداء المشورة إلى هؤلاء الضحايا بشأن كامل سلسة الخيارات المتاحة لهم.

تقوم حكومة كندا بمراقبة الاتجاهات المتصلة بالاتجار بالضحايا وتستطلع إمكانيات وضع إطار وطني لجمع البيانات لقياس الاتجار بالأشخاص. ومنذ سنة ٢٠٠٦، كان الذين تلقَّوا أذون إقامة مؤقتة لكونهم ضحايا الاتجار قد جيءَ بهم من بلدان آسيا وأوروبا الشرقية.

إذا قدَّر موظف الهجرة المسؤول أنه يشتبه بأن شخصاً ما ضحيةٌ للاتجار، فإن المبادئ التوجيهية تأمر الموظف بتوجيه الشخص المذكور إلى سفارة بلده أو مكتب المندوب السامي لبلده، أو إلى منظمة غير حكومية، أو إلى وكالة للمقاطعة أو البلدية المعنية، وتأمره كذلك بمساعدة الضحية على إجراء أول اتصال بالمجموعات المناسبة للحصول على أي دعم يحتاج إليه الشخص الضحية. وفي الحالات التي يبدي فيها الشخص المعني رغبته في العودة إلى بلده الأصلي يؤمر موظفو الهجرة بتقديم المساعدة إليه في هذا الصدد.

ما زالت استراتيجية مانيتوبا لمنع الاستغلال الجنسي للأطفال والشباب، التي بدأت في سنة ٢٠٠٢، تركز على استراتيجية المنع واستراتيجية التدخل كلتيهما. وبينما ينصبُّ التركيز الرئيسي على الأطفال والشباب، بدأت الاستراتيجية تنظر إلى كيفية دعم النساء

البالغات من العمر ١٨ سنة فما فوق. وتموِّل خدمات الأسرة في مانيتوبا وصناديق الإسكان حالياً مرفقين للإقامة الآمنة للبنات اللائي هن في سن السابعة عشرة فما دون واللائي استُغلِلن جنسياً، بالإضافة إلى عدد من برامج الدعم بواسطة توجيهات جديدة لتوفير الانتقال والتعليم والموارد للإناث. ويوجد تطوير ابتدائي لمشروع إسكان انتقالي للنساء المستغَلاّت استغلالاً جنسياً لكي يعملن كجزء من برنامج الانتقال والتعليم والموارد للنساء بموجب التوجيهات الجديدة.

في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٨، قُدِّمَ مشروع القانون رقم ٢٢ – قانون توظيف العمال وحمايتهم في الجهاز التشريعي لمانيتوبا (http://web2.gov.mb.ca/bills/sess/b022e.php). يستدعي مشروع القانون المذكور ترخيص وكالات العمل والأفراد المعنيين بتشغيل عمال أجانب وأي شخص معني بتشغيل أو تمثيل أطفال دون سن السابعة عشرة يؤدون أعمال ترفيه أو عرض أزياء.

يستدعي مشروع القانون رقم ٢٢ أيضاً من أرباب العمل الذين يوظفون عمالاً أجانب أن يكونوا مسجَّلين وأن يكون لدى الأطفال الذين تمثلهم وكالات مهارات الأطفال إذن عمل. وأُعطيت شعبةُ معايير التوظيف صلاحيات لكي تستردَّ للعمال أو الأطفال أي أموال يكونون قد دفعوها لتعيينهم أو تمثيلهم من قبل وكالة توظيف أو وكالة مهارات أطفال، أو رب عمل، أو مشغِّل للعمال الأجانب أو الأطفال الفنانين.

بالإضافة إلى ذلك، اعتمد الجهاز التشريعي لمانيتوبا في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ قراراً بشأن الاتجار بالبشر (http://www.gov.mb.ca/legislature/hansard/2nd-39th/hansardpdf/28a.pdf pages822 and 823, adopted at page 832). يعترف القرار بأن النساء بوجه خاص ضحايا للاتجار، ويحث الحكومة الفيدرالية على العمل مع جميع الجهات المهتمة، بما في ذلك الحكومات الأخرى، والمنظمات غير الحكومية، والمحال التجارية للعمل متعاونين على إثارة هذه المسألة.

في سسكتشوان، فيما يتعلق بوضع برامج للمهاجرين – للنساء على وجه التحديد، قدمت مقاطعة سسكتشوان في السنة المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٨ مبلغ ٣٥٣ ٤٩ دولاراً للنساء الدوليات في سسكتشوان بواسطة عقد خدمة. يتطلب العقد من المنظمة أن تقدم خدمات تسوية مع شيء من التمويل يطبَّقُ على أساس إسداء مشورة مباشرة للنساء المهاجرات اللائي وقعن ضحيةَ صدمة (معظمهن لاجئات). وفي سنة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، قُدمت منحة مقدارها ٠٠٠ ٢٥ دولار للنساء الدوليات في سسكتشوان لتقديم خدمات مشابهة.

أنشأت ألبرتا التحالف ضد الاتجار بالبشر، الذي يقوم بفحص المسائل المتعلقة بالاتجار بالبشر في ألبرتا ويعمل على وضع نموذج استجابة منسقة للضحايا. يضم التحالف أعضاء من عدة دوائر حكومية في المقاطعة وحكومة كندا ومن وكالات مجتمعية غير ربحية.

يواصل المسؤولون في جزيرة الأمير إدوارد المشاركة في لجنة لإذكاء الوعي والاستجابة لأي حالة من حالات الاتجار بالبشر. وفي سنة ٢٠٠٨، عقدت جلسة إعلامية للشرطة ونظام العدل والمنظمات المجتمعية.

بالإضافة إلى ذلك، تقدم جزيرة الأمير إدوارد تمويلاً لرابطة جزيرة الأمير إدوارد للقادمين الجدد إلى كندا، التي تساعد المهاجرين على الاندماج في المجتمع الكندي وتقدم مساعدة لأي ضحية من ضحايا الاتجار بالبشر.

١٢ - يرجى تقديم معلومات، إذا كانت متوفرة، عما إذا كانت تعديلات القانون الجنائي وقانون الأدلة في كندا التي دخلت حيز النفاذ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ تيسيراً للحصول على شهادة الضحايا الضعفاء (بما في ذلك ضحايا الاتجار)، قد ساعدت في ملاحقة المتاجرين وحماية حقوق الضحايا. ويرجى تقديم معلومات، إذا كانت متوفرة، عن القضايا التي يمكن أن تكون القواعد المعدّلة قد ساعدت في إصدار أحكام إدانة بشأنها و/أو حماية الضحايا فيها.

لا يُطلب من ضحايا الاتجار في كندا أن يشهدوا ضد المتَّجرين بهم ليحصلوا على مركز المهاجرين بصورة مؤقتة أو دائمة أو لأي غرض آخر. غير أنهم إذا اختاروا أن يفعلوا ذلك، توجد عدة أشياء مساعدة لهم في الإدلاء بإفاداتهم بطريقة تعالج الاحتياجات الفريدة للضحايا الضعفاء. يرجى النظر إلى السؤال رقم ٧ أعلاه للحصول على مزيد من المعلومات عن أدوات مساعدة الشهود.

يُمارس تصريف العدالة في كندا، بما في ذلك المحاكمة على الأفعال الجرمية المنصوص عليها في القانون الجنائي، بالدرجة الأولى على مستوى المقاطعات. لا توجد في الوقت الحاضر معلومات عن استخدام ضحايا الاتجار في قضايا محددة لوسائل إعانة الشهود، وهي تتفاوت من قضية إلى قضية تُقَدَّمُ للمحاكمة. يواصل موظفو الحكومة الفيدرالية تعليم وإخبار المشتغلين في العدالة الجنائية على الخطوط الأمامية بشأن استخدام أدوات مساعدة الشهود هذه ويشجعون شركاءهم في العدالة الجنائية على استخدام هذه الأدوات في القضايا الملائمة.

١٣ - يلاحظ التقرير أن من حق ضحايا الاتجار في نيو برونزويك وبرنس إدوارد آيلند الحصول على جميع خدمات الدعم المتاحة لضحايا الجرائم (الفقرتان ٢١٣، ٢٩٤). فهل تتبع المقاطعات والأقاليم الأخرى سياسات مماثلة؟ ويرجى أيضا تقديم معلومات عن النتائج التي توصلت إليها اللجنة العاملة المشتركة بين الإدارات التي أنشأتها حكومة كيبك

لدراسة تدابير الحماية المتوفرة للمهاجرات ضحايا الاتجار واقتراح آليات لمكافحة الاتجار (الفقرة ٣٤٢).

تقدم جميع المقاطعات والأقاليم سلسلة من برامج خدمات الضحايا إلى جميع الضحايا، بمن فيهم ضحايا الاتجار. وفيما يلي أمثلة على بعض الخدمات المقدمة.

ترعى مقاطعة أونتاريو خط دعم الضحايا، الذي يساعد الضحايا على تجاوز آثار الجريمة. يضمن خط دعم الضحايا أن يتلقّى ضحايا الجريمة ما يستحقونه من دعم واحترام ويقدم خدمات متسقة للمتأثرين بالجريمة بواسطة كل مرحلة من مراحل نظام القضاء، بغض النظر عن المكان الذي يوجدون فيه في أونتاريو. وقد يوجَّه الضحايا الذين يتصلون بخط دعم الضحايا إلى مجلس تعويض الإصابات الجنائية في أونتاريو لطلب التعويض إذا أُصيبوا نتيجةً لجريمة عنف ارتُكبت في المقاطعة.

كما جاء شرحه في السؤال رقم ٦ أعلاه، توفر المآوى التي يمولها برنامج منع العنف العائلي في مانيتوبا مأوى في حالة الأزمات لجميع النساء وأطفالهن المتأثرين بالعنف من شريك حميم، بما في ذلك ضحايا الاتجار. وينص معيار المأوى لعدم قبول الزبائن على أن الوكالة يجب – إن أخطأت – أن تميل في خطئها إلى جانب الحذر لضمان توجيه النساء غير المقبولات لإجراء تقييم لهن ثم إحالتهن إلى موارد أخرى.

توجد موارد لضحايا الجرائم أيضاً بواسطة برنامج خدمات الضحايا في مانيتوبا. ويكون ضحايا الاتجار مؤهلين لتلقّي خدمات دعم من خدمات الضحايا إذا كانوا ضحايا جريمة إضافية صُنِّفَت في اللوائح بموجب قانون حقوق الضحايا (http://web2.gov.mb.ca?laws/statutes.ccsm/v055e.php)، أي ضحايا العنف المترلي، أو الضحايا الأطفال، أو الضحايا الضعفاء، أو النساء البالغات الناجيات من اعتداء جنسي. بعثت إدارة العدل في مانيتوبا مؤخراً توجيهاً إلى محامي التاج لتشجيعهم على طلب المساعدة من عامل في خدمات ضحايا الجريمة عندما يتعاملون مع ضحية ضعيفة، بما في ذلك ضحايا الاتجار بالبشر.

في سسكتشوان، ربما تكون ضحايا الاتجار بالبشر مؤهلة لطلب تعويض للضحايا إذا حدث الجرم في سسكتشوان، وكانت أنواع النفقات المعنية وافية بمعايير الأهلية.

في كولومبيا البريطانية، يستطيع الأشخاص المتَّجَرُ بهم الوصول إلى إسكان ممول من المقاطعة، وعناية طبية في حالات الطوارئ، وترجمة، وخدمات دعم الضحايا التي تقدَّم بواسطة وكالات مجتمعية. يعمل مكتب مكافحة الاتجار بالأشخاص مع وزارات المقاطعات

لإزاحة أي حواجز ما زالت باقية أمام الخدمات، مثل العناية الصحية المستمرة، والمساعدة القانونية، والدخل في حالات الطوارئ.

الخدمات متاحة لضحايا الجرائم في نيوفاوندلاند ولبرادور بموجب برنامج خدمات الضحايا، سواءٌ أُقُدِّمَت شكوى إلى الشرطة عن توجيه تهمة أم لم تُقَدَّم. فطبيعة الجرم واستجابة الضحية هما العاملان الحاسمان المستخدمان في تحديد أولوية الخدمة. ولا يُتقاضى أي رسم عن أية خدمة تقدَّم بموجب هذا البرنامج.

لجنة كيبك المعنية بالاتجار بالنساء المهاجرات تقع تحت ولاية لجنة التنسيق المشتركة بين الوزارات والمعنية بالعنف المترلي والعائلي والجنسي. وقد نُفِّذَت باعتبارها استجابة حكومية للمسيرة النسائية العالمية في سنة ٢٠٠٥. وتتمثل الولاية العملية للجنة في ''فحص التدابير الحمائية المقدمة للنساء المهاجرات اللائي يقعن ضحايا للاتجار، في إطار الولاية القضائية لمقاطعة كيبك، واستطلاع إمكانيات التفاوض على اتفاق مع الحكومة الفيدرالية''، وتشارك خمس وزارات ووكالات في أنشطة اللجنة.

كانت الخطوة الأولى وضع قائمة بالإسكان والدعم السيكولوجي وموارد تنظيم المركز. وستمكِّن القائمة وكالة خدمات الحدود الكندية وفرسان الشرطة الملكية الكندية من القيام، بعد شن الغارات أخيراً لتفكيك شبكات الاتجار، بتوجيه الضحايا نحو البيوت الآمنة في كيبك حين لا يعرِّض هذا النوع من الموارد سلامتهم للخطر، ولا سلامة المقيمين الآخرين أو العاملين. وستتمكن البيوت الآمنة وأصحاب المصلحة الآخرون أيضاً، بهذه القائمة، من الاعتماد على شركاء آخرين وجهات اتصال رئيسية في الوزارات ذات الصلة. غير أن هذا النوع من الاستجابة مجرد تدبير مؤقت.

أتمت اللجنة مشاوراتها في سنة ٢٠٠٧ وستقدم تقريرها إلى رئيسَي لجنة نواب الوزراء المعنية بالعنف المترلي والعائلي والجنسي في سنة ٢٠٠٨. غير أن المعلومات التي جُمعت أثناء المشاورات لن تكون في هذه المرحلة قد مكَّنَت من تعيين هوية ضحايا الاتجار في كيبك، لكنها ستكون قد أنتجت نموذج استجابة لاحتياجات الضحايا في الوقت الراهن وفي المستقبل.

المشاركة في الشؤون العامة

١٤ - يلاحظ التقرير أن الحكومة تدعم مبادرة غير حكومية اسمها ''الوصول إلى البوابة'' وهي حملة أُطلقت عبر الإنترنت تهدف إلى زيادة عدد النساء المنتخبات على جميع مستويات المناصب العامة (الفقرة ٩١). يرجى بيان ما إذا كانت قد اتُّخذت إجراءات أخرى لزيادة

تمثيل النساء في مواقع صنع القرار، بما في ذلك مجلس العموم، حيث تشغل المرأة حالياً حوالي ٢٠ في المائة من المقاعد. ويرجى بصفة خاصة بيان ما إذا كانت الأحزاب السياسية تبنّت تدابير خاصة مؤقتة تتسق مع الفقرة ١ من المادة ٤ من الاتفاقية.

يتمثل هدف هيئة مركز المرأة في كندا في العمل على تحقيق ''المساواة بين المرأة والرجل ومشاركتها مشاركة تامة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية في كندا''. لتحقيق هذه النتيجة، صُمِّمَ التمويل من هيئة مركز المرأة في كندا لدعم مشاريع تعزز مشاركة المرأة في الحياة الديمقراطية في كندا، بما في ذلك أنشطة تمكِّن المرأة بإعطائها المعرفة اللازمة للقيام بدور نشط في العملية الديمقراطية كمسؤولة منتخبة وكمواطنة تشارك في نظام التصويت.

في أيار/مايو ٢٠٠٧، أنشأ مكتب سياسة المرأة، سعياً منه إلى النهوض بمشاركة المرأة في القيادة واتخاذ القرارات في مقاطعة نيوفاوندلاند ولبرادور، لجنة تضم ممثلين من هيئة مركز المرأة والمجالس النسائية في كل أنحاء المقاطعة لتعيين وتقييم البرامج المختلفة الموجودة في الولايات القضائية الأخرى في كندا وعلى الصعيد الدولي؛ وتعيين وتقييم بدائل التمويل؛ والتوصية بسبيل عمل ووضع برنامج كامل. اكتمل تقرير البحوث بتوصيات للعمل، تضم سبيلين اثنين للتدخل – النهوض بالمرأة في القيادة المهنية والنهوض بالمرأة في القيادة السياسية. أُرسل التقرير إلى ممثلي المراكز النسائية لمراجعته والعملُ جارٍ في تنفيذ المبادرة.

المرحلة الراهنة من عمل تحالُف جزيرة الأمير إدوارد من أجل المرأة في عمل الحكومة هي البحث في توازُن العمل/الحياة للسياسيين، كوسيلة لتعيين طرق لإزالة الحواجز التي تعترض المشاركة (الفقرة ٢١٦ من تقريرَي كندا السادس والسابع عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة). يواصل التحالُفُ عملَه بالتعاون مع الأحزاب السياسية في المقاطعات لمساعدتها على تحقيق الأهداف الطوعية لترشيح نساء. ويواصل أيضاً حث المواطنين على التصويت للنساء المرشحات في المقاطعات.

خاضت سبع خرّيجات من مدرسة حملة نوفا سكوشيا للنساء انتخابات المقاطعة لسنة ٢٠٠٦. كان في المدرسة ٣٠ مشاركة في ربيع ٢٠٠٧، ودورة ربيع ٢٠٠٨ ما زالت مستمرة (الفقرة ٢٤٩ من تقريرَي كندا السادس والسابع عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة).

يدعم أحد التدابير التي قُدِّمَت في خطة العمل للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠، وهو ينبع من سياسة حكومة كيبك للمساواة بين الجنسين، مشاريع إقليمية تهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في المقاطعة. والهدف هو ربط النساء بتنمية منطقتهن، بما في ذلك العمل، بواسطة

اتفاقيات محددة، مع المؤتمرات الإقليمية للمسؤولين المنتخبين، وجهة الاتصال في حكومة كيبك، لجميع المسائل المتصلة بالتنمية الإقليمية. وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٩، سيكون ٢٠ مؤتمراً إقليمياً للمسؤولين المنتخبين، من مجموع ٢١ مؤتمراً، قد عقدت اتفاقيات، يقدم معظمها مبادئ توجيهية لزيادة تمثيل المرأة في مناصب رئيسية لاتخاذ القرارات، لا سيما ما يتصل منها بانتخابات البلديات في سنة ٢٠٠٩. سوف تستثمر كيبك ثلاثة ملايين دولار على مدى ثلاث سنوات لتنفيذ هذا الإجراء. وبالنظر إلى الاستثمارات التي استثمرها جميع الأطراف سوفَ يُستخدَم ما مجموعه ثمانية ملايين دولار لمشاريع تتعلق بالمساواة بين الجنسين في كل أنحاء كيبك.

بدأت المبادرة المسماة مركز تنمية المرأة والحكم، التي تموِّلها حكومة كيبك بالاشتراك مع المدرسة الوطنية للإدارة العامة وحكومة كندا، في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. يستقبل هذا المركز النساء ويدربهن ويعلمهن لعلهن يشغلن في يوم من الأيام مناصب ذات نفوذ ويتخذن فيها القرارات، لا سيما بتقديم دعم للنساء غير الممثلات تمثيلاً كافياً في هذه المناصب، مثل المهاجرات ونساء الشعوب الأصلية والمتقدمات في السن.

أُجرِيَ استفتاء في حملة انتخابات أونتاريو، التي أجريت في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، بشأن نظام تصويت نسبي يختلط فيه المرشحون من الجنسين، يمكن أن يؤدي إلى زيادة عدد النساء المنتخبات. غير أن حكومة أونتاريو لم تتمكن من تنفيذ نظام التصويت النسبي لأنه لم يحظَ بالتأييد الكافي أثناء الاستفتاء. وأنفقت دائرة الانتخابات في أونتاريو نحو ٦,٨ ملايين دولار على حملة لتثقيف الجماهير بشأن الاستفتاء، اشتملت على موقع على شبكة الإنترنت، ودفعت تكاليف إعلانات وعينت موظفين في كل دائرة انتخابية تتلخص وظيفتهم في تنفيذ حملة تثقيفية محايدة للجمهور.

في سنة ٢٠٠٧، صوت أعضاء برلمان المقاطعة لانتخاب قادة المجلس من بين أعضاء الأحزاب المعترف بها لتشكيل لجنة تمثل فيها جميع الأحزاب لتقديم توصيات إلى رئيس المجلس بشأن طرق كفيلة بجعل العمل في الهيئة التشريعية لمقاطعة أونتاريو أكثر ملاءمةً للأسرة. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٨، اقترح رئيس حزب الأغلبية في المجلس أن يجلس الأعضاء المختلطون بين الجنسين، المنتخبون بموجب نظام تصويت نسبي في وقت مبكر وأن ينهوا عملهم في حدود الساعة السادسة مساءً، لتشجيع النساء والرجال الذين لديهم أسر على دخول معترك السياسة.

في السنوات السابقة، كانت أونتاريو تموِّلُ ''مناسبات نساء في السياسة'' تهدف إلى إثارة اهتمام النساء الشابات والفتيات بالعمل في السياسة.

في سنة ٢٠٠٨، بدأت لجنة الخدمة المدنية في مقاطعة مانيتوبا، بالاشتراك مع جامعة مانيتوبا، برنامجاً لإصدار شهادات إدارة في القطاع العام بغية إعطاء المديرين في المستوى المتوسط فرصة لبناء مهاراتهم الإدارية، مع التركيز بوجه خاص على السياسة العامة، بما في ذلك شؤون الساعة والاتجاهات التي تواجه الخدمة المدنية في مانيتوبا. وتبلغ نسبة النساء المشاركات في البرنامج الآن ٥٧ في المائة.

في سنة ٢٠٠٧، استضافت إدارة الشؤون البلدية والإسكان في ألبرتا بالمجان مؤتمراً ليوم واحد لتشجيع النساء على دخول المعترك السياسي في البلديات، بعنوان ضعي اسمك على بطاقة الانتخابات: النساء يؤثرن في الحكم المحلي. وستواصل ألبرتا البحث عن طرق لتشجيع المرأة على دخول المعترك السياسي وشغل مناصب قيادية ذات نفوذ.

ساهمت كولومبيا البريطانية خلال السنوات الأربع الماضية في المنتدى السنوي للنساء في القيادة، الذي استضافته رابطة الإدارة في الحكم المحلي في كولومبيا البريطانية، لتشجيع مشاركة النساء في الحكم المحلي.

١٥ - يرجى بيان ما إذا كان الدعم الحكومي المقدّم إلى نساء الشعوب الأصلية يشمل تزويدهن بالتمويل لتمكينهن من المشاركة في عمليات الحكم والعمليات التشريعية التي تتناول مسائل يمكن أن تعرقل تحقيقهن للمساواة القانونية والموضوعية.

يواصل برنامج الشعوب الأصلية في حكومة كندا دعم المشاريع التي تنظمها منظمات أو مجموعات نسائية من الشعوب الأصلية في المجتمعات المحلية. ويقدم أحد عناصر هذا التمويل دعماً لهذه المنظمات والمجموعات للتعامل مع اهتمامات نساء الشعوب الأصلية فيما يتعلق بتطوير الحكم الذاتي للشعوب الأصلية. ويشمل بعض الأنشطة الرئيسية المشاركة في منظمات الشعوب الأصلية والتشارك معها ومع الحكومات في التفاوض بشأن تنفيذ الحكم الذاتي، وتنمية القدرات القيادية في هذا الميدان، وإقامة شبكات مجتمعية وإعلامية وتطوير وتعزيز روابط الاتصالات.

في سنة ٢٠٠٧، قدمت كولومبيا البريطانية تمويلاً لدعم مشاركة نساء الشعوب الأصلية في مشاورات ومبادرات أخرى، من بينها مؤتمر القمة الوطني لنساء الشعوب الأصلية لسنة ٢٠٠٧، وسلسلة من مؤتمرات المائدة المستديرة الإقليمية وحوار نساء الشعوب الأصلية مع الوزير المسؤول عن المسائل النسائية، لإسداء المشورة إلى الحكومة بشأن أولويات نساء الشعوب الأصلية والمسائل الناشئة التي تهمهن.

في سنة ٢٠٠٤، عملت مديرية النساء في مقاطعة يوكون مع المنظمات النسائية للشعوب الأصلية لاستضافة منتدى سياساتي يتعلق بالنساء والقيادة والحكم الذاتي. وفي سنة

٢٠٠٥ استضافت دورة تدريبية للنساء للمطالبة بالأراضي، اشتملت على تركيز على أدوار النساء (تاريخياً وحالياً) في عملية التفاوض بشأن المطالب في الأراضي وتنفيذ الحكم الذاتي. وفي سنة ٢٠٠٧، ساهمت في تطوير الحلقة النسائية للشعوب الأصلية في مدينة وايت هورس لكتاب تدريبي ودورة تدريبية تركزان على المطالب بالأراضي، والتطوير السياساتي والقيادة لنساء الشعوب الأصلية.

العمالة

١٦ - يقدم التقرير معلومات عن التدابير التشريعية وغيرها من التدابير التي اتخذت لكفالة تساوي الأجر لقاء العمل المتساوي القيمة في عدد من المقاطعات والأقاليم. يرجى بيان ما إذا كانت مثل هذه التدابير قد اتُّخذت على الصعيد الاتحادي أو إن كانت اللجنة الدائمة للمسؤولين على المستوى الاتحادي وعلى مستوى المقاطعات والأقاليم استُخدمت لكفالة تنفيذ مبدأ الإنصاف في الأجور على المستوى الاتحادي ومن جانب حكومات المقاطعات كافة.

تنبع مسؤولية حكومة كندا عن الإنصاف في الأجور من الجزء الثالث من قانون العمل الكندي والقانون الكندي لحقوق الإنسان. ترد الأحكام التشريعية الفيدرالية المتصلة بالإنصاف في الأجور في الفرع ١١ من القانون الكندي لحقوق الإنسان، والمبادئ التوجيهية للإنصاف في الأجور، ١٩٨٦، وكذلك الفرعين ١٨٢ و٢٤٩ من قانون العمل الكندي، الجزء الثالث. فالقانون الكندي لحقوق الإنسان ينص على أنه ''إذا أنشأ رب عمل أو أبقى فروقاً في الأجور بين الذكور والإناث العاملين في نفس المؤسسة ويؤدون عملاً متساوي القيمة فتلك ممارسة تمييزية''. وتقدم المبادئ التوجيهية لتساوي الأجور، ١٩٨٦، التي وضعتها اللجنة الكندية لحقوق الإنسان، توجيهاً بشأن أحكام الإنصاف في الأجور الواردة في الفرع ١١ من القانون الكندي لحقوق الإنسان وتطبيقها. ومما يذكر أن الفرعين ١٨٢ و٢٤٩ تمكِّن مفتشي برنامج العمل من تفتيش جميع سجلات الموظفين الذين تنظم عملهم الحكومة الفيدرالية، لتقرير ما إذا كان ثمة تمييز في الأجور على أساس نوع الجنس. وإذا كان لدى المفتش أسباب معقوله للاعتقاد بأن رب عمل ما لم يتخذ خطوات لتنفيذ الإنصاف في الأجور في مؤسسة ما، فهو مفوض بإبلاغ ذلك إلى اللجنة الكندية لحقوق الإنسان.

في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، جددت حكومة كندا تركيزها على تنفيذ برنامج فعال للإنصاف في الأجور، وسيتم إنجازه في ثلاث مراحل، هي:

١ - **التعليم والتعزيز**: دور برنامج العمل هو إسداء المشورة وتقديم الإرشاد لأرباب العمل في المؤسسات العاملة تحت ولاية الحكومة الفيدرالية، لكي يفهموا التزاماتهم

القانونية بموجب الجزء الثالث من قانون العمل الكندي والقانون الكندي لحقوق الإنسان. تشمل هذه الخطوة زيارات أولية لأرباب العمل لتقديم مواد تعليمية وإسداء مشورة لأرباب العمل لمساعدتهم على تنفيذ الإنصاف في الأجور في منظمتهم.

تشمل المواد التعليمية كتاباً إرشادياً في مجال الإعلام لأرباب العمل وصحائف حقائق. يقدم موقع الإنصاف في الأجور الموجود على شبكة الإنترنت، الذي حُدِّثَ مؤخراً، معلومات إلى أرباب العمل، ومنظمات أرباب العمل، واتحادات العمال، والموظفين. علاوةً على ذلك، يوجد توجيه فني مخصص بواسطة أخصّائيّي الإنصاف في الأجور.

٢ - **الوساطة:** المساعدة في الوساطة المتخصصة متاحة لدى طلب الأطراف في مكان العمل تقديم مساعدة أساسية في التفاوض على حلول تحقق الإنصاف في الأجور في أماكن العمل الخاضعة للنقابات.

٣ - **رصد الامتثال:** سيقوم موظفون ميدانيون بزيارة أرباب العمل لجمع معلومات واستعراض سجلات الأجور. وسيقدم خبراء التعويض مشورة ومساعدة في المسائل الفنية ويقدرون التقدم الذي أحرزه أرباب العمل. وسيجرى مسح دوري يشمل الأرقام الإجمالية لأرباب العمل بعد تنفيذ سياسة وبرامج الإنصاف في الأجور. وستُحال قضايا عدم الامتثال أو الشكاوى التي يدَّعي أصحابها التمييز في ممارسات الأجور إلى اللجنة الكندية لحقوق الإنسان.

تتشاور الحكومة الفيدرالية وحكومات المقاطعات والأقاليم، بواسطة اللجنة المستمرة للمسؤولين عن حقوق الإنسان، وتتبادل المعلومات بشأن المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان بغية تحسين الالتزامات الدولية لكندا في مجال حقوق الإنسان. وإن اللجنة بتيسيرها تبادل المعلومات وأفضل الممارسات بشأن مسائل مثل تساوي الأجور عن الأعمال المتساوية في القيم، وإن لم تكن هي هيئة إنفاذ أو اتخاذ قرارات، تضمن الوعي بالالتزامات التعاهدية، بما في ذلك آراء الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، التي يمكن أن تؤثر في رسم السياسات ووضع البرنامج، وتساهم - بدورها - في تنفيذ المعاهدات.

١٧ - يرجى تقديم معلومات عن الجهود المبذولة لمراجعة تصنيفات الوظائف، فضلاً عن تفاصيل ما آلت إليه التحقيقات المتعلقة بمسألة تصنيف الوظائف في مجال التمريض، بعد أن تلقت اللجنة الكندية لحقوق الإنسان عدداً كبيراً من الشكاوى في هذا الصدد (الفقرة ٥٤ من التقرير).

نظرت المحكمة الكندية لحقوق الإنسان في أيار/مايو ٢٠٠٧ في قضية والدين وآخرين ضد مؤسسة التنمية الاجتماعية الكندية، ومجلس الخزانة الكندي، ووكالة إدارة

الموارد البشرية في الخدمة العامة الكندية، 56 CHRT 2007. كانت المسألة الرئيسية في القضية هي ما إذا كان تصنيف مجموعة من ''الحكام الطبيين'' معظم أفرادها من الإناث بأنهم ممرضون بحكم التدريب، بموجب معيار تصنيف إدارة البرنامج، ممارسةً تمييزيةً مخالفة للقانون الكندي لحقوق الإنسان. الحكام الطبيون قارنوا أنفسهم بمجموعة ''المستشارين الطبيين'' التي معظم أفرادها من الذكور، الذين صُنِّفوا بأنهم أطباء بحكم التدريب، وكان ذلك باستخدام معيار التصنيف الطبي. وجدت المحكمة أن ممارسة التصنيف تمييزية. وتلتمس حكومة كندا الآن مراجعةً قضائيةً للقرار أمام المحكمة الفيدرالية الكندية.

١٨ - يلاحظ التقرير أن عدداً من التدابير المتعلقة بالعمالة التي اتخذت في عام ٢٠٠٦ استهدفت مساعدة النساء فضلاً عن الرجال في الاستفادة على نحو أفضل من فرص العمل. ومع ذلك، يرجى بيان إلى أي مدى أفادت هذه التدابير النساء بالفعل، وما إذا كانت اتُّخذت أي تدابير محددة لزيادة النسبة المئوية من النساء اللاتي تنطبق عليهن ترتيبات الوظائف النظامية مع الحصول على مزايا اجتماعية كافية. ويرجى تقديم بيانات عن نسبة النساء اللائي يعملن لحسابهن الخاص وكذلك للنساء غير المتفرغات أو اللاتي يشغلن وظائف هامشية.

ارتفع عدد النساء اللائي يعملن لحسابهن الخاص في قوة العمل الكندية كل سنة في الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٧، فزاد بنسبة ١١,٩ في المائة في هذه الفترة (متوسط النمو ٢,٤ في المائة في السنة). مقابل ذلك، انخفض عدد النساء العاملات لحسابهن الخاص في قوة العمل الكندية، بين سنة ١٩٩٧ وسنة ٢٠٠٢، بنسبة ١,٥ في المائة.

بين سنة ٢٠٠٦ وسنة ٢٠٠٧ ارتفع عدد النساء العاملات لحسابهن الخاص بنسبة ٤ في المائة، وهذا يمثل أعلى نسبة ارتفاع سنوية في العمالة منذ سنة ٢٠٠٢. ومنذ سنة ٢٠٠٧، تمثل النساء ٣٤,٩ في المائة من العاملين لحسابهم الخاص في كندا؛ وكان ١١,٤ في المائة من النساء العاملات يعملن لحسابهن الخاص (وقد ارتفع هذا الرقم عما كان عليه في سنة ٢٠٠٦، حين كان ١١,٣ في المائة)، مقارنة بعدد الرجال العاملين لحسابهم الخاص البالغة نسبتهم ١٩,١ في المائة من مجموع الرجال العاملين (وقد ارتفع هذا الرقم عما كان عليه في سنة ٢٠٠٦، حين كان ١٨,٥ في المائة).

في سنة ٢٠٠٦، كان ٢٦ في المائة من الإناث الموظفات يعملن دون تفرُّغ، مقارنة بـ ١١ في المائة من الرجال الموظفين. وتشكل النساء نحو ٧ من كل ١٠ موظفين غير متفرغين للوظيفة. وبينما كانت أعلى نسب للموظفات غير المتفرغات لوظائفهن إما لم يُردن العمل على سبيل التفرغ في ٢٠٠٦ (٢٨ في المائة) أو كن ملتحقات بالمدرسة (٢٧ في المائة)، ولم

يستطع ٢٢ في المائة منهن الحصول على وظيفة على أساس التفرغ. وعملت ١٩ في المائة من النساء الموظفات دون تفرغ للوظيفة بسبب مسؤولياتهن تجاه الأطفال أو تجاه الأسرة، بينما كانت نسبة الرجال الذين فعلوا ذلك لهذا السبب ٢ في المائة فقط. (http://www.statcan.ca/english/freepub/89F0133XIE/89Fo133XIE2006000.pdf).

تُيسِّرُ حكومة كندا قابلية التوظُّف لمن تقدمت بهم السن، والمهاجرين، والقادمين الجدد في المستقبل، بما في ذلك النساء، بواسطة المبادرات التالية:

- المبادرة الموجَّهة لمن تقدمت بهم السن تدعم العاطلين عن العمل ممن تقدمت بهم السن في المجتمعات الهشة بواسطة أنشطة منها تطوير المهارات، تهدف إلى إعادة دمجهم في قوة العمل. وقد استثمرت الحكومة الفيدرالية مبلغ ٧٠ مليون دولار على مدى سنتين، وتقترح ميزانية ٢٠٠٨ مبلغاً إضافياً مقداره ٩٠ مليون دولار على مدى ٣ سنوات أخرى.

- مكتب إحالة التحصيل العلمي الأجنبي يساعد الأفراد المدربين في الخارج على الحصول على المعلومات والوصول إلى الخدمات التي يحتاجون إليها في الخارج وفي كندا لمساعدتهم على استخدام مهاراتهم وتحصيلهم العلمي في قوة العمل الكندية. يقدم المكتب، بتمويل بلغ مجموعه ٣١,٥ مليون دولار على مدى خمس سنوات، معلومات موثوقة وجارية ومتكاملة عن سوق العمل الكندية، وعمليات تقييم التحصيل العلمي، وكذلك إيجاد الطرق وخدمات الإحالة عن طريق موقعه الإلكتروني المسمى بوابة الهجرة إلى كندا (Canada-Immigration Portal).

- برنامج الاعتراف بالتحصيل العلمي الأجنبي، الذي يبلغ مجموع تمويله ٧٣ مليون دولار على مدى ست سنوات (٢٠٠٣-٢٠٠٩)، تدخُّلٌ منظم في سوق العمل يطوِّر ويعزِّز قدرة كندا على الاعتراف بالتحصيل العلمي الأجنبي، ويحسِّن اندماج المهاجرين في سوق العمل في جميع المجموعات الجنسانية والعرقية واللغوية.

- ثمة مبادرة رئيسية تبيِّن الفوائد التي تحصل عليها النساء، وهي المشروع الكندي لاندماج المهاجرين التابع لرابطة كليات المجتمع الكندية. بدأ المشروع في سنة ٢٠٠٥، ويستمر بواسطة الاتفاق على مساهمة مقدارها ٨,٣ ملايين دولار من برنامج الاعتراف بالتحصيل العلمي الأجنبي، ويشكل استمراراً تجريبياً لبرامج وخدمات في الصين والهند والفليبين، تساعد الوافدين الجدد على تحضير أنفسهم لدخول سوق العمل الكندية قبل الوصول إلى كندا وبعده.

منذ سنة ٢٠٠٤، ارتفع عدد النساء اللائي سجلن في برامج التدريب على مهن غير تقليدية في نيوفاوندلاند ولبرادور بنسبة ٣٥ في المائة، وثمة بضع مبادرات جديدة أُدخلت في السنوات الأخيرة، كان لها أثر مباشر على عدد النساء اللائي دخلن برامج المهن الماهرة. مثال ذلك:

- تعمل المقاطعة جاهدةً مع شركات تستند إلى الموارد الطبيعية وموارد الطاقة على ضمان وضع خطط لتوظيف النساء لتنمية جميع الموارد في المقاطعة، وضمان توظيف النساء نتيجة لذلك.
- خصصت المقاطعة، خلال السنتين الماضيتين تمويلاً كبيراً لمجالات التلمذة التدريبية، والعلوم والتكنولوجيا، والبرمجة، والتدريب، والبنى التحتية. وموَّلت هذه الاستثمارات برامج جديدة في الكليات، وحسَّنَت البنى التحتية وموارد التعلُّم، وضاعفت عملياً المقاعد في برامج تعلُّم المهن الماهرة في الجامعات والكليات في سائر أنحاء المقاطعة.
- عرضت الحكومة أنواعاً مختلفة من خدمات التوظيف، بما في ذلك إسداء النصح في إيجاد وظيفة، ودعم العمل بأشكال مختلفة، وإعانة الأجور. وكانت مشاركة المرأة في جميع هذه البرامج والخدمات موضع مراقبة. وقد شغلت المرأة نحو ٥٠ في المائة من جميع الوظائف التي أُنشئَت بموجب برامج التوظيف التي رعتها المقاطعة.

جربت حكومة مقاطعة نيوفاوندلاند ولبرادور بنجاحٍ مبادرة للتحوُّلات الوظيفية لمساعدة الأمهات العازبات، اللائي يتلقَّين دعماً للدخل، في الحصول على وظائف. تقدم هذه الخدمة أشكالاً من الدعم الشخصي، والدعم قبل التوظيف وتحضيراً للوظيفة، وتسدي المشورة. وهي تشمل أيضاً تدبير إضافة إلى الدخل تشجع الأفراد على التماس فرص لزيادة أجورهن تخرَّج من هذا البرنامج ٧٨ امرأة بين سنة ٢٠٠٦ و٢٠٠٨. وستوسَّع المبادرة في سنة ٢٠٠٨ لتشمل موقعاً ثانياً في وسط المقاطعة.

تشترك حكومة نيوفاوندلاند ولبرادور أيضاً مع عدد من الوكالات المجتمعية في تقديم خدمات التوظيف. ومن بين المبادرات التي تستهدف النساء على وجه التحديد ما يلي:

- التوجيه نحو برنامج المهن والتكنولوجيا، وهو برنامج مدته ٢٤ أسبوعاً، وتعقد دورتان اثنتان منه في كل سنة. وأتيحت فرصة لـ ٦٠ امرأة فيما بين ٢٠٠٦ و٢٠٠٨ لاستطلاع مهن غير تقليدية بواسطة هذه المبادرة؛

- برنامج تحضير للتوظُّف وتدريب في البحث عن الوظائف، مع نهج تقديم إضافات للدخل، سيتم توسيعه وتقديمه في موقع ثانٍ في سنة ٢٠٠٨، تصدِّياً للتحديات التي تواجه النساء القاطنات في مناطق ريفية من المقاطعة؛
- النساء المهتمات بالتوظُّف الناجح، وهو برنامج تشترك في تمويله حكومة المقاطعة وحكومة كندا، مدته ١٢ أسبوعاً، ومهمته استطلاع الحياة الوظيفية والاستعداد للوظيفة. شاركت في هذا البرنامج ٢٧٠ امرأة بين سنة ٢٠٠٥ وسنة ٢٠٠٨. ويتلقّى ما يتراوح بين ٤٠ و٥٠ في المائة من مجموع المشاركات في البرنامج دعماً للدخل.

تَبَيَّنَ من بيانات آخر استقصاء (٢٠٠٧) لقوة العمل في نيوفاوندلاند ولبرادور انخفاض طفيف في عدد النساء اللائي شاركن في قوة العمل عما كان عليه العدد في السنة السابقة (انخفاض بواقع ١ في المائة)، لكن حدثت زيادة في نسبة النساء اللائي يعملن في وظائف على أساس التفرغ مقارنةً بالعاملات دون تفرغ (زيادة بواقع ٢ في المائة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٧). وكشفت هذه البيانات أيضاً عن أن ٨٥,٩ في المائة من أفراد قوة العمل يعملون في وظائف على أساس التفرُّغ، و ١٤,٢ في المائة يعملون دون تفرُّغ. وكانت نسبة النساء ٤٥ في المائة من مجموع العاملين على أساس التفرغ و٦٩,٨ في المائة من مجموع العاملين دون تفرُّغ. ويستفاد من إحصاء ٢٠٠٦ أن النساء العاملات لحساب أنفسهن يمثِّلن نسبة مئوية صغيرة من النساء العاملات في قوة العمل في نيوفاوندلاند ولبرادور (١ في المائة).

خصصت حكومة نيو برونزويك مبلغ ٠٠٠ ١٥٠ دولار لمنح دراسية تعطى لطلاب مسجلين في برامج تدريب على مهن غير تقليدية في شبكات كليات المجتمع في مقاطعة نيو برونزويك. والغرض من هذه المنح هو تشجيع النساء والرجال على استطلاع تنوُّع أوسع للخيارات الوظيفية في مجالات غير تقليدية ومعالجة النقص في المهارات واليد العاملة في نيو برونزويك. وقد قُدِّمَت ٥٨ منحة تغطي كامل رسوم الدراسة في السنة الأولى من البرنامج في السنة الدراسية ٢٠٠٧-٢٠٠٨. ووضعت نيو برونزويك أيضاً موقعاً إليكترونياً على شبكة الإنترنت يُبحث فيه عن الوظائف، وهو يهدف إلى إذكاء الوعي لدى الشباب للخيارات الوظيفية العديدة المتوفرة، بما في ذلك العمل غير التقليدي، وصحائف حقائق ودليل موارد لتزويد أرباب العمل بأدوات إعلامية لدمج النساء في قوة العمل ودعمهن.

منذ سنة ١٩٨٧، نفذت دائرة الخدمات العامة في كيبَك برامج عمل إيجابي. هذه البرامج، التي ما زالت قائمة، تمكِّن النساء من أداء دورٍ أكبر كثيراً في دوائر المقاطعة ووكالاتها، بغض النظر عن فئة الوظائف. فارتفعت نسبة النساء الموظفات على المستوى

التنفيذي، مثلاً، من ٧,٢ في المائة في سنة ١٩٨٧ إلى ٣٥,٩ في المائة في سنة ٢٠٠٧، ومن ٢٠,٩ في المائة في الوظائف المهنية إلى ٤٦,٣ في المائة.

في الآونة الأخيرة، جعل القانون المتعلق بالمساواة في إمكانيات الوصول إلى الوظائف في الهيئات العمومية، الذي اعتُمد في سنة ٢٠٠٠، تنفيذ برامج العمل الإيجابي إلزامياً في الهيئات العمومية (البلديات، وشبكة التعليم، وشبكات العناية الصحية والخدمات الاجتماعية، ومؤسسات التاج، وتأمين ضباط الشرطة في مقاطعة كيبَك). في آذار/مارس ٢٠٠٨، كانت ٢٢٣ منظمة تنفذ برنامجها. وكانت المنظمات الأخرى (٢٦٤) تسير وفق جدول زمني فرضته لجنة كيبَك لحقوق الشخص وحقوق الشباب.

منذ ٢٠٠١، كانت استراتيجية التدخل لصالح الإناث العاملات تهدف إلى تعزيز ودعم اندماج النساء واستبقائهن في سوق العمل. ويرد استعراض وتحديث لهذه الاستراتيجية في خطة العمل للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ التي وضعتها الحكومة لسياسة المساواة بين الجنسين.

أحوال عمل الأشخاص العاملين في وظائف غير قياسية في كيبَك تثير قلق المقاطعة. لذلك، نُشر في سنة ٢٠٠٣، بعد طلب من وزارة العمل إجراء دراسة مستقلة لهذه المسألة، تقريرٌ عن احتياجات الأشخاص العاملين في وظائف غير قياسية إلى شبكة سلامة اجتماعية، واقترح ٥٣ توصية. نُفِّذَت منذ ذلك التاريخ ٩ توصيات منها تنفيذاً جزئياً أو كلياً، وبناءً على واحدة من هذه التوصيات، أُنشئ الفريق العامل المعني بالحاجة إلى شبكة سلامة اجتماعية للعاملين في وكالات العمل المؤقت (الفقرة ٣٦٠ من تقريرَي كندا السادس والسابع عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة). بالإضافة إلى ذلك، يأخذ بعض البرامج الحكومية الجديدة وضع العمال غير القياسي في الاعتبار. فخطة تأمين الوالدين في كيبَك، مثلاً، مفتوحة لقبول الأشخاص العاملين لحسابهم الخاص.

منذ سنة ٢٠٠٣، استفاد أكثر من ١٠ ٠٠٠ امرأة في أونتاريو من برامج التوظيف الموجهة للنساء ذوات الدخل المنخفض، مما مكَّنهنَّ من ضمان الوظيفة بحصولهنَّ على مزيد من التدريب أو الشهادات. تقدم هذه البرامج تدريباً على مهارات العمل التجاري الحر، وتدريباً لتحضير الناس للوظيفة، وأشكالاً من الدعم، وتدريباً في قطاعَي تكنولوجيا المعلومات والمهن الماهرة.

من بين المبادرات التي تدعم دخول النساء القاطنات في أونتاريو الوظائف العادية ما يلي:

- وصلت زيادات الحد الأدنى من الأجور إلى ٨,٧٥ دولارات في الساعة في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨، وسوف ترفع إلى ١٠,٢٥ في سنة ٢٠١٠. تفيد هذه الزيادات النساء، اللائي يشكلن ثلثَي العمال الذين يتقاضون الحد الأدنى من الأجور.
- أُنشئ منذ سنة ٢٠٠٤ أكثر من ٠٠٠ ٢٢ مكان مرخص حديثاً لرعاية الأطفال.
- الأسر ذات الدخل المنخفض مؤهلة للحصول على إعانة تساوي مقدار الرسوم الكاملة لرعاية الأطفال.
- خفضت ساعات أسبوع العمل من ٦٠ ساعة إلى ٤٨ ساعة، مما يسمح للموظفين أن يقرروا إن كانوا يريدون أن يعملوا ساعات إضافية.
- تسمح استحقاقات الأطفال في أونتاريو للوالدين ذوَي الدخل المنخفض أن يواصلا تلقّي استحقاقات مالية لأطفالهما عند خروجهما من برنامج المساعدة الاجتماعية ودخولهما قوة العمل.

منذ سنة ١٩٩٥، قُدِّمَ برنامج حكومة مانيتوبا للتدريب للاستفادة من برنامج المكافآت التعليمية للغد إلى النساء لتشجيعهن على دخول دورات تدريبية للحصول على مهارات عالية في برامج تدريب مدتها سنتان في الرياضيات والعلوم ودورات ذات صلة بالتكنولوجيا، تؤدي إلى التوظُّف في مهن عليها طلب مرتفع، توفِّر لهن الاكتفاء الذاتي الاقتصادي. وقد قُدِّمَ حتى الآن ما مجموعه ٦٩١ مكافأة مالية تعليمية لنساء في مانيتوبا يدرسن في كليات المجتمع. وفي سنة ٢٠٠٨، زيدت قيمة المكافآت التعليمية من ٠٠٠ ٥٠ دولار إلى ٠٠٠ ١٠٠ دولار، وستُقدَّم ٨٠ مكافأة يبلغ مقدار الواحدة منها ٢٥٠ ١ دولاراً.

أنشأت المبادرات الزراعية والغذائية والريفية في مانيتوبا برنامج تدريب الشابّات المزارعات، الذي يهدف إلى تمكين الشابّات في مناطق مانيتوبا الريفية من النجاح في المشاريع الزراعية. تشمل المبادرة سلسلة من الدورات التدريبية تقدَّم في عدة مواقع ريفية.

توجد مبادرة أخرى حديثة في مانيتوبا، هي صندوق النمو الاقتصادي للشعوب الأولى، الذي يهدف إلى تحسين الوضع الاقتصادي العام لأبناء الأمم الأولى بتشجيع المؤسسات التجارية والفرص الاقتصادية لأبناء الأمم الأولى، مجموعاتٍ وأفراداً، في مانيتوبا وتعزيزها وتطويرها والمساعدة على تحسينها. ومن حق نساء الأمم الأولى الوصول إلى هذا الصندوق.

تعمل حكومة سسكتشوان، بواسطة شراكاتها المجتمعية وبرنامج التوطين لديها، مع أرباب العمل والفئات المجتمعية على وضع خطط توطين وتنفيذ برامج تيسر توطين الوافدين حديثاً وأسرهم ودمجهم وإبقاءَهم في المجتمعات المحلية في سائر أنحاء سسكتشوان. يقدم فرع الهجرة في سسكتشوان تمويلاً لمساعدة مجتمعات سسكتشوان والمجموعات الثقافية-الإثنية على توفير خدمات التوطين، والتدريب على اللغات ومهارات العمل الوظيفي. في كل سنة، تطلب المقاطعة من المنظمات، بواسطة صندوق بناء قدرات المجتمعات المحلية، أن تقدم مقترحات لمعالجة هذه الاحتياجات الخدمية للمهاجرين إلى سسكتشوان، المقرر أن يصلوا إلى المجتمع، مع التركيز على الأشخاص الذين ترشحهم سسكتشوان وأسرِهِم. نظراً إلى أن هذا البرنامج نُفِّذَ مؤخراً فقط، لم يتم حتى الآن جمع البيانات عن نتائج هذه التدابير للنساء على وجه التحديد.

ستؤدي مبادرتان في سسكتشوان إلى زيادة التدريب وفرص العمل في الحرف. ومع أن الحرف مهن يسيطر عليها الرجال تقليدياً، يُبذَلُ جهد لتشجيع النساء على النظر في أمر العمل في هذه الصناعات، حيث يوجد حالياً نقص في اليد العاملة:

- مبادرة التدريب التشاركي على مهارات الشعوب الأصلية وتوظيف أبنائها قدِّمَت في شهر آذار/مارس ٢٠٠٨، ستجمع بين الحكومات على المستوى الفدرالي ومستوى المقاطعة والشركاء الصناعيين، ومنظمات الشعوب الأصلية ومؤسسات التدريب وأصحاب المصلحة في المجتمعات المحلية، لتزويد أكثر من ٥٠٠ ١ شخص من أبناء الشعوب الأصلية في شمال سسكتشوان بما يحتاجون إليه من خبرة في تطوير المهارات والعمل للمشاركة في صناعة البناء.
- تشكل مراكز الحرف والمهارات جزءاً من خطة قيمتها ١٠٠ مليون دولار، لإنعاش الأحياء السكنية في سسكتشوان، أُعلنت في أواخر شباط/فبراير ٢٠٠٧. وستكون فرص التدريب متاحة عند تنفيذها للشباب الذين هم في المدارس، والشباب والكهول العائدين إلى التعليم لتعزيز مهارهم وضمان الحصول على وظائف أو زيادة التعلُّم في مرحلة ما بعد الدراسة الثانوية.

كما يتبين في الجدول الوارد أدناه، حصلت زيادة قليلة لكنها مستقرة في عدد النساء المشاركات في برنامج المساعدة على تحقيق قابلية التوظُّف للأشخاص ذوي الإعاقات في سسكتشوان.

نوع الجنس	٢٠٠٣-٢٠٠٤	٢٠٠٤-٢٠٠٥	٢٠٠٥-٢٠٠٦	٢٠٠٦-٢٠٠٧

إناث	٤٧٦	%٤٧,٦	٤٧٦	%٤٦,٠	٥٧٨	%٤٩,١	٦٠٤	%٥٠,٠
ذكور	٥٢٤	%٥٢,٤	٥٥٩	%٥٤,٠	٥٩٩	%٥٠,٩	٦٠٣	%٥٠,٠
	١٠٠٠	%.١٠٠	١٠٣٥	%١٠٠	١١٧٧	%١٠٠	١٢٠٧	%١٠٠

شهدت النساء بوجه عام زيادة في الوظائف في سسكتشوان أكبر مما شهده الرجال بين سنة ٢٠٠١ وسنة ٢٠٠٦[٣]. ازداد عدد النساء العاملات بنسبة ٣,٩ في المائة، بينما ازداد عدد الرجال العاملين بنسبة ٢,٥ في المائة.

تستثمر كولومبيا البريطانية ٣,٨ ملايين دولار في السنة في سد الفجوة الحاصلة في برنامج التشغيل، لمساعدة النساء اللائي مررن بتجربة عنف وإيذاء للتغلب على الحواجز التي تعترض سبيل التوظُّف والمضي قُدُماً نحو الاستقلال والتوظُّف. يشمل البرنامج أيضاً النساء اللائي يواجهن حواجز إضافية تعترض سبيل التوظُّف نتيجة لاختلاف اللغة أو الثقافة؛ و/أو لاشتغالهن في تجارة الجنس في الماضي.

من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ حتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أحيلت ٢ ٩٧٢ امرأة إلى برنامج سد الفجوة الحاصلة في التوظُّف، وقُبل منهن ٢ ٥٦٤ امرأة (٨٦ في المائة). من بين هؤلاء النسوة المقبولات، ما زالت ١٥٣ امرأة (٦ في المائة) مسجلات في الدورات التدريبية وأتمت ١ ٥٨٢ امرأة تدريبهن. وأتمت ٨٤٢ امرأة (٥٣ في المائة) من هؤلاء النسوة البرنامجَ وانتقلن فيما بعد إلى: برامج حكومية أخرى (٥١٠ نساء)؛ والعمل (٢٨١ امرأة)؛ والتعليم فيما بعد المرحلة الثانوية (٤٤ امرأة)؛ والتعليم الثانوي (٧ نساء).

١٩ - يلاحظ التقرير أن استراتيجية تنمية الموارد البشرية للشعوب الأصلية ساعدت أعداداً كبيرة من نساء الشعوب الأصلية على إيجاد عمل والعودة إلى الدراسة (الفقرتان ٩٨ و ٩٩). يرجى بيان ما إذا كانت فرص العمل التي أُوجدت بمساعدة هذا البرنامج قد وفّرت دخلاً مستداماً ومناسباً لنساء الشعوب الأصلية، بما في ذلك حصولهن على كافة المزايا الاجتماعية اللازمة. وفيما يتعلق بالتعليم، يُرجى تقديم بيانات عما إذا كان البرنامج قد ساعد، أو من المرجح أن يساعد، على زيادة نسبة التحاق نساء الشعوب الأصلية بالتعليم الثانوي. يرجى إبلاغ اللجنة عما إذا كان من المتوقع أن يمتد البرنامج إلى ما بعد آذار/مارس ٢٠٠٩.

(٣) تعداد السكان في سنة ٢٠٠١ وفي سنة ٢٠٠٦، الإحصاءات الكندية.

استراتيجية تنمية الموارد البشرية من الشعوب الأصلية بدأت في سنة ١٩٩٩. ساعدت هذه الاستراتيجية على مدى السنين العشر الماضية أكثر من ٠٠٠ ٤٠٠ رجل وامرأة على العودة إلى المدرسة أو العمل، ومثَّلت النساء نصف من شملهم التدخُّل تقريباً. وبدعم من استراتيجية تنمية الموارد البشرية من الشعوب الأصلية، عملت النساء في وظائف مستديمة، كما تبيَّن من قصص النجاح التي ورد ذكرها عن الأطراف في اتفاق تنمية الموارد البشرية من الشعوب الأصلية. وكان بعض هؤلاء الأطراف في طليعة من نفَّذوا مشاريع ومبادرات ركزت على تحسين فرص العمل للنساء والبنات. فالرابطة الكندية لنساء الشعوب الأصلية، مثلاً، وهي طرف وطني في اتفاق تنمية الموارد البشرية من الشعوب الأصلية، مكلفة بإنجاز برمجة المساعدة في توظيف جميع نساء الشعوب الأصلية القاطنات خارج المحميات. لها ١١ شريكة من المنظمات، يشار إليها باسم الرابطات الأعضاء في المقاطعات والأقاليم التي تُنجز مبادرات التوظيف والتدريب في سائر أنحاء البلد. وهي تمول إعانات الأجور الموجَّهَة، وشراكات إيجاد الوظائف، وكذلك برامج تنمية المهارات، وعمل المرء لحسابه الخاص، والشباب، والأشخاص المعوقين.

من خلال مبادرة رعاية أطفال الشعوب الأصلية والإنيويت، وهي عنصر من عناصر استراتيجية تنمية الموارد البشرية من الشعوب الأصلية، تقدم حكومة كندا إمكانيات الوصول إلى خدمات ممتازة لرعاية أطفال الأمم الأصلية وأطفال الإنيويت، الذين يدخل آباؤهم وأمهاتهم في سوق العمل أو برامج التدريب. تُقدَّم أماكن لرعاية الأطفال في ٤٠٧ مجتمعات للأمم الأولى وشعب الإنيويت في مختلف أنحاء كندا.

أبرزت عمليات تقييم استراتيجية تنمية الموارد البشرية للشعوب الأصلية، والتعاقد مع أصحاب المصلحة، الأشياء التي تتماشى جَيِّداً مع الاستراتيجية، وعرَّفت المجالات التي تحتاج إلى تحسين. وتبيَّن أنه يجب تعزيز إمكانيات الحصول على دعم لرعاية الأطفال والوصول إلى سوق العمل والتدريب، مما ييسر مشاركة المرأة. ومن شأن التدخلات الأطول أجلاً أن تضمن بقاء نساء الشعوب الأصلية في وظائف مستديمة وإتاحة فرص التدريب لهن على نحو يمكِّنُهن من تلبية احتياجاتهن بصورة أفضل. وبتحسين جمع البيانات ومعالجة نتائجها يتحسَّن خط الأساس الذي يبدأ منه قياس الأحوال الاجتماعية-الاقتصادية.

ميزة كندا، وهي خطة اقتصادية استراتيجية بعيدة المدى مصممة لتحسين الازدهار الاقتصادي لكندا، تعترف بأن أجدى الطرق لمعالجة الفجوة في الأحوال الاجتماعية-الاقتصادية التي تواجهها الشعوب الأصلية، رجالاً ونساءً، هي زيادة مشاركتهم في الاقتصاد الكندي. بناءً على ذلك، التزمت حكومة كندا بالعمل مع مجموعات أفراد الشعوب الأصلية

وأصحاب المصلحة على وضع استراتيجية جديدة في الميزانية الفيدرالية لسنة ٢٠٠٨ خلفاً لاستراتيجية تنمية الموارد البشرية للشعوب الأصلية.

العمل جارٍ الآن على برمجة سوق العمل لأبناء الشعوب الأصلية فيما بعد سنة ٢٠٠٩ برمجةً تَبني على أوجُه النجاح التي حققتها استراتيجية تنمية الموارد البشرية للشعوب الأصلية، بينما تعكس التغيراتِ الديمغرافيةَ والتغيراتِ الحاصلةَ في سوق العمل. ومن شأن البرنامج الجديد أيضاً أن يضع ما هو متاح للشعوب الأصلية، رجالاً ونساءً، من مهارات وتدريب، بطريقة أفضل، في سياق احتياجات أرباب العمل وسوق العمل. دخلت رابطة نساء الشعوب الأصلية في كندا طرفاً في اتفاق تعاون سياساتي مع حكومة كندا، مما يمكِّنها من الاسترشاد بالمعلومات في وضع خيارات سياساتية لبرمجة سوق العمل لنساء الشعوب الأصلية فيما بعد سنة ٢٠٠٩.

سيُجرى للبرنامج الجديد تحليل على أساس نوع الجنس لضمان قدرة نساء الشعوب الأصلية على الحصول على استحقاقات خدمات البرنامج على قدم المساواة.

٢٠ - يرجى إبلاغ اللجنة ما إذا كانت التدابير المتخذة لكفالة توفير الضمان الاجتماعي المناسب لمُقدِّمي الرعاية الذين يعملون في إطار برنامج مقدمي الرعاية المقيمين أثبتت فعاليتها. وهل توجد قاعدة بيانات حول هذا الموضوع؟

كما هو الحال مع جميع العمال في كندا، بغض النظر عن مركزهم من حيث الهجرة، يشترك مقدمو الرعاية - بموجب برنامج مقدمي الرعاية المقيمين مع الأسرة - في خطة تأمين العمل وخطة المعاشات التقاعدية الكندية، ومن حقهم الحصول على هذه الاستحقاقات إذا استوفَوا معايير الأهلية لهذه البرامج.

مقدمو الرعاية المقيمون مع الأسرة في كندا مشمولون بتأمين العمل. ويدفع مقدم الرعاية المقيم مع الأسرة أثناء عمله اشتراكاً في حساب تأمين العمل يخصم من أجره. ويتوقف مقدار المبلغ المخصوم على مقدار الدخل الذي يكسبه. ورب العمل ملزم أيضاً بدفع اشتراك في حساب تأمين العمل عن مقدم الرعاية ويبعث الاشتراكين (اشتراك رب العمل واشتراك الموظف) إلى حكومة كندا.

ويقدم تأمين العمل إلى مقدم الرعاية المقيم مع الأسرة استحقاقات إذا أُنهي عمله دونما خطأ منه. ويتوقف عدد ساعات العمل التي يجب أن يجمِّعها ليصبح مؤهَّلاً للحصول على هذه الاستحقاقات على نسبة البطالة في المنطقة التي يقدَّم فيها طلب الاستحقاق. ويمكن أن يكون مقدِّم الرعاية مؤهَّلاً للحصول على استحقاق بينما هو يبحث عن عمل آخر. غير أنه يُتوقَّع من المشاركين في البرنامج أن يجدوا ربَّ عملٍ جديداً في أسرع وقت ممكن.

كما هو الحال مع جميع العمال في كندا، بغض النظر عن مركزهم من حيث الهجرة، يجب أن يدفع مقدمُ الخدمة المقيم مع الأسرة وربُّ العمل أيضاً اشتراكات إلى خطة المعاشات التقاعدية الكندية. وللحصول على أي استحقاقات، ينبغي استيفاء بعض المتطلبات، وتتوقف أهلية الفرد للحصول على استحقاقات التقاعد على الاشتراكات التي يدفعها مما يكسبه من وظيفته. وعندما يتقاعد العامل الأجنبي، أو يصبح عاجزاً عن العمل، يمكن أن يكون مؤهَّلاً للحصول على استحقاقات حتى وإن كان مقيماً خارج كندا في ذلك الوقت. وإذا كان العامل الأجنبي، الذي اشترك في خطة المعاشات التقاعدية الكندية، مقيماً خارج كندا في الوقت الذي أصبح فيه مؤهَّلاً للحصول على معاش تقاعدي من الخطة يمكنه أن يتصل مباشرة بخطة المعاشات التقاعدية الكندية أو برنامج تأمين المسنّين، بالكتابة إلى مكتب الحكومة الإقليمي في المقاطعة التي كان آخر عمل له فيها قبل مغادرته كندا، أو بالاتصال بالسفارة الكندية في البلد الذي يقيم فيه.

لا توجد قاعدة بيانات في هذه المسألة.

الصحة

٢١ - يرجى إبلاغ اللجنة بأهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها حلقة العمل التي نظّمها مؤخرا مكتب صحة المرأة والتحليل الجنساني بالاشتراك مع مراكز التفوق لبرنامج صحة المرأة، المشار إليها في تقرير الدولة الطرف، الفقرة ١١٠. ويرجى أيضا إيضاح الكيفية التي ساعدت بها مبادرة مؤشرات صحة المرأة على دمج البعد الجنساني في التطوير الأوسع للمؤشرات الصحية ونُظُم الإبلاغ والحد من التفاوتات الصحية وتحسين صحة المرأة.

الغرض من الحصول على الرعاية في حينها: كان الهدف من حلقة العمل في المسائل الجنسانية إبلاغ المشتركين فيها عن تطبيق التحليل على أساس نوع الجنس على المسألة الناشئة المتعلقة بأوقات الانتظار. كانت حلقة العمل فرصة تعلُّمية ولم يقصد بها أن تصوغ توصيات. غير أن هذا التمرين الإعلامي أظهر كيف يمكن للتحليل على أساس نوع الجنس أن يعزز التخطيط الصحي وتقديم الخدمات. واستنتج المشتركون في الحلقة أنه يجب على الباحثين أن يضعوا مؤشرات نوعية ويجب على صانعي القرار أن يعتمدوا هذه المؤشرات، التي من شأنها أن تقيس العوامل الاجتماعية التي يتقرر بها مدى التمتع بالصحة. وقد اعترف المشاركون في الحلقة بأهمية التحليل على أساس نوع الجنس في وضع السياسات الصحية، ويُتوقَّعُ أن يطبقوا ذلك، بدرجات متفاوتة، في عملهم.

يقود مكتب صحة المرأة والتحليل الجنساني مبادرة حكومة كندا بشأن مؤشرات صحة المرأة إلى العمل على إدخال منظورَي نوع الجنس والتنوُّع في التقارير المقدمة عن

الصحة. وقد أُكمل مشروعان للبحث في المؤشرات الخارجية في ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ويعملان الآن بمثابة أدلة ذات صلة تسترشد بها الحكومة في وضع سياساتها وبرامجها:

- يعطي المشروع المعنون نحو تفهُّم أفضل للصحة العقلية للمرأة ومؤشراتها، الذي أُطلق في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، صورة واضحة لتفاعُل العوامل التي تؤثر في الفوارق الجنسانية في معدلات استخدام الأدوية المؤثرة في العقل لمعالجة الكرب العاطفي في المجتمع. وتساهم نتائج المشروع في فهم الاختلافات الجنسانية في الصحة العقلية، لا سيما في مجال الراحة العاطفية، وتساعد على إرشاد سياسات تحسين صحة المرأة في كندا. ومن شأن نتائج هذا المشروع أيضاً، لدى تقديمها في المؤتمرات وإشراك مقدمي البيانات فيها، أن تساهم في المساعدة على دمج المنظورات الجنسانية في تجميع بيانات الصحة العقلية وتقديم تقارير عنها في المستقبل.
- أما المشروع الثاني، المسمى قياس التفاوت الصحي بين النساء الكنديات: وضع سلة من المؤشرات، الذي أُطلق في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، فقد أدى إلى وضع مجموعة من مؤشرات الصحة النسائية، قائمة على أساس الأدلة، لقياس ورصد أوجه التفاوت في الصحة والعناية الصحية المتصلة بالدخل، والتعليم، والطابع الإثني. يساعد تحسين استخدام مجموعات البيانات الموجودة لوصف صحة المرأة على تعيين تدابير السياسة العامة التي يمكن أن تنطوي على إمكانية تقليل أوجه التفاوت والجور الصحي بين الرجل والمرأة. وقدمت نتائج المشروع تحليلاً لـ : ''سلة مؤشرات'' تقوم على أساس الأدلة، يمكن للمسؤولين في الحكومة الفيدرالية وحكومات المقاطعات والحكومات المحلية أن يختاروا التدابير التي تستند إلى احتياجاتهم وأولوياتهم لكي تسترشد بها سياساتهم وبرامجهم الصحية.

النساء اللائي يعانين من أوضاع هشّة: نساء الأقليات والمهاجرات واللاجئات

٢٢ - نظراً لارتفاع نسبة النساء اللاتي يعانين من الفقر، لا سيما المسنات اللاتي يعشن بمفردهن، والأمهات الوحيدات، ونساء الشعوب الأصلية، والنساء الأكبر سناً، والملونات، والمهاجرات، وذوات الإعاقة، يرجى الإشارة إن كان قد أجري تقييم لتأثير البعد الجنساني على تدابير مكافحة الفقر، وما هي التدابير التي اتُّخذت لمكافحة الفقر بين النساء بصفة عامة، ونساء الفئات الضعيفة بصفة خاصة. ويرجى تقديم بيانات مبوَّبة بحسب نوع الجنس عن كل مجموعة.

قُطعت أشواط كبيرة في السنوات الأخيرة في تحسين أوضاع النساء ذوات الدخل المنخفض في كندا. ومع أن عدد حالات الدخل المنخفض[٤] أعلى إلى حدٍّ ما في حالة النساء منها في حالة الرجال (١٠,٩ في المائة مقابل ١٠,١ في المائة)، انخفضت نسبة الإناث ذوات الدخل المنخفض في كندا بوجه عام انخفاضاً مطَّرداً منذ أواسط التسعينات من القرن المنصرم، من ١٦,٥ في المائة في سنة ١٩٩٦ إلى ١٠,٩ في المائة في سنة ٢٠٠٦. هذا يعني أن عدد النساء اللائي يعشن في فقر انخفض بواقع ٦٧١ ٠٠٠ امرأة في سنة ٢٠٠٦ عما كان عليه في سنة ١٩٩٦. تشمل البيانات الأخرى التي تؤيد هذا الاتجاه ما يلي:

- في سنة ١٩٨٠، كانت النساء يشكلن ٥٨,٢ في المائة من الفقراء في كندا. وفي سنة ٢٠٠٦، انخفضت هذه النسبة إلى ٥٢,١ في المائة.
- انخفضت نسبة الأسر ذات الدخل المنخفض التي ترأسها الوالدة وحدها من نسبة عالية مقدارها ٥٢,٧ في المائة في سنة ١٩٩٦ إلى ٢٨,٢ في المائة في سنة ٢٠٠٦.
- انخفضت النسبة المئوية للأطفال الذين يعيشون في أسرة منخفضة الدخل ترأسها الوالدة وحدها من ٥٥,٨ في المائة في سنة ١٩٩٦ إلى ٣٢,٣ في المائة في سنة ٢٠٠٦.

نساء الشعوب الأصلية، والنساء ذوات الإعاقة، والمهاجرات، ونساء الأقليات الظاهرة أقل مشاركةً في قوة العمل ونسبة الموظفات منهن أقل من نسبة نظرائهما الرجال ومن نسبة مجموع الإناث في البلد (باستثناء الأقليات الظاهرة). وتشير البيانات المتاحة عن متوسط الدخل المكتسب ومتوسط الإيرادات إلى أن النساء في هذه المجموعة السكانية الفرعية أسوأ حالاً بكثير من نظرائهن الرجال، وأن الفجوات بين الجنسين في هذه المجموعات السكانية أصغر منها في السكان بوجه عام. ويرد أدناه تحليل أكثر تفصيلاً.

نساء الشعوب الأصلية

نسب المشاركة والتوظُّف للشعوب الأصلية، رجالاً ونساءً، أقل منها لدى السكان غير الشعوب الأصلية، لكن الفجوات بين الجنسين أصغر في الشعوب الأصلية منها في بقية السكان.

(٤) لا يوجد لدى كندا مقياس للفقر. ويُستخدم بدلاً من ذلك مقياس لحد الدخل المنخفض بعد استقطاع الضريبة. وتعتبر الأسرة ذات دخل منخفض إذا أنفقت على الضروريات (الغذاء والملابس والمأوى) أكثر مما تنفقه الأسرة المتوسطة بنسبة تزيد عن ٢٠ في المائة من دخلها الصافي. هذا مقياس نسبي يتفاوت بحسب المجتمع المحلي الذي تعيش فيه الأسرة وبحسب حجمها.

- في الشعوب الأصلية تبلغ نسبة النساء المشاركات في سوق العمل ٥٩,١ في المائة مقابل ٦٧,٣ من الرجال. والأرقام المناظرة في السكان غير الشعوب الأصلية هي ٦١,٧ في المائة و ٧٢,٥ في المائة، على التوالي.
- في الشعوب الأصلية، ٥١,١ في المائة من النساء موظفات، مقابل ٥٦,٥ في المائة من الرجال. والأرقام المناظرة في السكان غير الشعوب الأصلية هي ٥٧,٧ في المائة و٦٨ في المائة، على التوالي

نسبة البطالة لدى نساء الشعوب الأصلية (١٣,٥ في المائة) أقل منها لدى الرجال (١٦,١ في المائة) في نفس الفئة السكانية. ومتوسط الدخل المكتسب للمرأة ومتوسط إيراداتها أقل من متوسط الدخل المكتسب ومجموع الإيرادات لمتوسط ما تكسبه المرأة في السكان بوجه عام أو ما يكسبه الرجل من أبناء الشعوب الأصلية.

- متوسط ما تكسبه المرأة الموظفة من بنات الشعوب الأصلية من وظيفتها (٧٧٣ ٢١ دولاراً) أقل مما يكسبه الرجل من أبناء الشعوب الأصلية بواقع ٣٣٧ ٨ دولار ومن متوسط ما تكسبه المرأة من غير الشعوب الأصلية بواقع ٤٩٩ ٦ دولاراً.
- متوسط دخل المرأة من بنات الشعوب الأصلية (٦٥٤ ١٥ دولاراً) أقل من متوسط دخل الرجل من أبناء الشعوب الأصلية بواقع ٠٦٠ ٣ دولاراً، وأقل من متوسط دخل جميع النساء الكنديات بواقع ٨٠٦ ٤ دولارات.
- الفجوة بين الجنسين في الدخل المكتسب من الوظيفة ومتوسط الإيرادات في مجموع السكان أعلى منها بكثير في الشعوب الأصلية.

المهاجرات

نتائج النساء المهاجرات في سوق العمل أسوأ من نتائج الرجال المهاجرين أو النساء غير المهاجرات.

- ٥١,٥ في المائة من النساء المهاجرات موظفات مقابل ٦٥ في المائة من الرجال المهاجرين و٥٩,٥ في المائة من النساء غير المهاجرات.
- ٧,٨ في المائة من النساء الناشطات عاطلات عن العمل مقابل ٦,١ في المائة من الرجال المهاجرين و٦,٢ في المائة من النساء غير المهاجرات.

دخل النساء المهاجرات من الوظيفة أدنى كذلك من دخل الرجال المهاجرين و/أو النساء غير المهاجرات. يبلغ متوسط دخل المرأة المهاجرة من الوظيفة ٨١٧ ٢٧ دولاراً، مقابل ٢١٣ ٤٣ دولاراً للرجل المهاجر، و ٢٠٤ ٢٨ دولارات للمرأة غير المهاجرة.

الفجوة بين الجنسين في معدلات التوظُّف بين المهاجرين أعلى منها بين غير المهاجرين (١٣,٥ في المائة مقابل ٩ في المائة). الفجوة بين الجنسين في متوسط الدخل من الوظيفة لدى المهاجرين متناسبة مع الفجوة بين الجنسين لدى غير المهاجرين (٣٩٦ ١٥ دولاراً للمهاجرين مقابل ٨٧٢ ١٥ دولاراً لغير المهاجرين).

النساء ذوات الإعاقة

نتائج النساء ذوات الإعاقة في سوق العمل أسوأ من نتائج الرجال ذوي الإعاقة أو النساء غير ذوات الإعاقة، مع استثناء واحد، وهو أن نسبة البطالة بين النساء ذوات الإعاقة أقل منها بين الرجال ذوي الإعاقة.

- ٤٨,٩ في المائة من النساء ذوات الإعاقة موظفات، مقارنة بـ ٥٤,١ في المائة من الرجال ذوي الإعاقة، و ٧٠,٣ في المائة من النساء غير ذوات الإعاقة.
- ٨,٥ في المائة من النساء ذوات الإعاقة عاطلات عن العمل مقابل ٨,٨ في المائة من الرجال ذوي الإعاقة و٦,٨ في المائة من النساء غير ذوات الإعاقة.

الفجوة بين الجنسين في معدلات العمالة أقل في حالة الأشخاص ذوي الإعاقة منها في حالة الأشخاص غير ذوي الإعاقة (٥,٢ مقابل ٩,٧ نقاط مئوية).

المرأة في الأقليات الظاهرة

نتائج المرأة من بنات الأقليات الظاهرة في سوق العمل أسوأ من نتائج الرجل من أبناء الأقليات الظاهرة أو نتائج المرأة من غير بنات الأقليات الظاهرة، مع استثناء واحد وهو أن نسبة مشاركة المرأة من بنات الأقليات الظاهرة في سوق العمل أعلى قليلاً من نسبة مشاركة المرأة من غير بنات الأقليات الظاهرة (٦٢ في المائة مقابل ٦١,٥ في المائة).

- ٥٦,٢ في المائة من نساء الأقليات الظاهرة موظفات، مقابل ٦٧,٣ في المائة من رجال الأقليات الظاهرة، و ٥٧,٨ في المائة من نساء الأقليات غير الظاهرة.
- ٩,٣ في المائة من النساء الناشطات في الأقليات الظاهرة عاطلات عن العمل، مقابل ٧,٨ في المائة من رجال الأقليات الظاهرة ، و ٦,١ في المائة من نساء الأقليات غير الظاهرة.

متوسط دخل المرأة من الأقليات الظاهرة من الوظيفة أيضاً (٢٠٤ ٢٥ دولارات) أقل من متوسط دخل الرجل في الأقليات الظاهرة (٣٢٩ ٣٥ دولاراً) أو دخل المرأة من الأقليات غير الظاهرة (٥٨٤ ٢٨ دولاراً).

الفجوة بين الجنسين في معدلات العمالة أكبر في حالة الأقليات الظاهرة منها في حالة الفئات السكانية التي لا تشكل جزءاً من أي أقلية ظاهرة (١١,١ في المائة مقابل ٩,٩ في المائة). أما الفجوة بين الجنسين في الدخل من الوظيفة فهي أصغر في الأقليات الظاهرة منها في الفئات السكانية التي لا تشكل جزءاً من أي أقلية ظاهرة (١٢٥ ١٠ دولاراً مقابل ٧٤٣ ١٦ دولاراً).

كبار السن

انخفض عدد حالات الدخل المنخفض عند كبار السن انخفاضاً كبيراً منذ الثمانينات من القرن الماضي. ويصح هذا أيضاً على النساء كبيرات السن. وانخفضت النسبة المئوية للنساء كبيرات السن اللائي يعشن دون مستوى الحد الأدنى للدخل المنخفض من ٢٦,٦ في المائة في سنة ١٩٨٠ إلى ٨,٤ في المائة في سنة ٢٠٠٥[٥]. وإن مستوى الدخل المنخفض للنساء كبيرات السن أدنى من نظيره للنساء من جميع الفئات العمرية.

تشمل الدوافع الرئيسية لهذا الانخفاض مشاركة المرأة في قوة العمل، ومساهمة نظام التقاعد الكندي العام والخاص، أي نُضج خطة المعاشات التقاعدية الكندية وخطة المعاشات التقاعدية لكيبك، واستحقاقات ضمان الشيخوخة وكذلك خطط المعاشات التقاعدية المسجلة. نظام الدخل الآتي من المعاش التقاعدي في كندا هو مفتاح الضمان الاقتصادي للنساء. تعمل أركان النظام الثلاثة معاً لمنع وتخفيف انخفاض الدخل عند الكبر، ومساعدة الكنديين على منع انخفاض مستوى معيشتهم عند التقاعد.

تكملة الدخل المضمون ترفع مستوى دخل الغالبية العظمى من الذين يتلقّونها إلى مستويات تفوق الحد الأدنى للدخل المنخفض. غير أنه على الرغم من انخفاض عدد النساء كبيرات السن اللائي يعشن دون مستوى الحد الأدنى للدخل المنخفض، ما زال بعض كبار السن معرضين للعيش في مستوى الدخل المنخفض. ويظل عدد حالات العيش في دخل منخفض عند الأشخاص غير المرتبطين بعائلة أعلى كثيراً من عددها عند كبار السن الذين

(٥) بناءً على مقياس سلة السوق، انخفض عدد حالات الدخل المنخفض لكبار السن أيضاً في كندا، من ٥,٩ في المائة في سنة ٢٠٠٠ إلى ٣,٨ في المائة في سنة ٢٠٠٤. وفي حالة النساء كبيرات السن، انخفضت النسبة من ٦,٥ في المائة إلى ٣,٩ في المائة في الفترة نفسها.

يعيشون مع عائلاتهم، ونسبة النساء أعلى من نسبة الرجال في فئة كبار السن ذوي الدخل المنخفض غير المرتبطين بعائلة، ويشكلن ٨٠ في المائة من هذه الفئة الأكثر هشاشة.

توجد لدى الأشخاص غير المرتبطين بأسرة أعلى نسبة من ذوي الدخل المنخفض في أية فئة، وكان نحو ١٦ في المائة من كبار السن غير المرتبطين بأسرة يعيشون دون مستوى الحد الأدنى للدخل المنخفض بحسب إحصاءات كندا في سنة ٢٠٠٦، وهذه النسبة أعلى منها عند كبار السن المتزوجين (١,٤ في المائة) بواقع ١١ ضعفاً. ونظراً إلى أن النساء أطول عمراً من الرجال، تكون احتمالات بقائهن غير مرتبطات بأسرة في أواخر العمر أكثر كثيراً من الرجال، مما يضعهن في خطر أفدح. تبلغ نسبة الذين يعيشون بدخل منخفض من الرجال غير المرتبطين بأسرة ١٣,٤ في المائة، مقابل ٢٠,٣ في المائة للنساء كبيرات السن غير المرتبطات بأسرة. وكان نحو ٧٥ في المائة من المسنّين الذين يعيشون بدخل منخفض في سنة ٢٠٠٦ من النساء، وكانت الغالبية العظمى منهن تعيش في مراكز حضرية.

تدابير لمكافحة الفقر

يوجد لدى حكومة كندا عدد من الآليات الفيدرالية التي تعالج احتياجات الأشخاص ذوي الدخل المنخفض، لا سيما النساء، ومن هذه الآليات:

- نظام الإعانة الضريبية الكندية للأطفال يقدم للأُسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط استحقاقات لمساعدة الأسرة على دفع تكاليف تربية الأطفال. يشمل هذا النظام تكملة الإعانة الوطنية للأطفال، التي تعطي دعماً إضافياً لدخل الأسر ذات الدخل المنخفض التي لديها أطفال.
- كان للإعانة الوطنية للأطفال أثر كبير على تخفيض نسبة الأسر ذات الدخل المنخفض التي لديها أطفال، وهذه تشمل الأسر التي تعولها أمهات وحيدات. في سنة ٢٠٠٤ وحدها، اتَّقى ٣٠٠ ٤٥ طفل يعيشون في ٠٠٠ ٢٣ أسرة تعولها أمهات وحيدات العيش بدخل منخفض بسبب الإعانة الوطنية للأطفال، أي أن نسبة الانخفاض كانت ٩,٥ في المائة.
- .بموجب الاستحقاق العام لرعاية الأطفال، تتلقّى جميع الأسر ١٠٠ دولار في الشهر لكل طفل دون سن السادسة لمساعدتها على الموازنة بين عملها والحياة العائلية. منذ سنة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، يقدَّم كل سنة ٢٥٠ مليون دولار للمقاطعات والأقاليم للمساعدة على دعم إنشاء أماكن جديدة لرعاية الأطفال.

- تضمن إصلاحات دعم الأطفال لعام ١٩٩٧ مقادير للدعم أكثر قابلية للتنبؤ وتحسينات لتعزيز دعم الأطفال ومعالجته ضريبياً، ومساعدة الأم الوحيدة (أو الأب الوحيد) على تلبية احتياجات أطفالها (أطفاله).

- مساندة الأسرة في دفع تأمين العمل تقدم مساعدة إضافية للأسر ذات الدخل المنخفض التي تطالب باستحقاقات، بزيادة معدل تعويض الدخل من ٥٥ في المائة إلى حدٍّ أقصاه ٨٠ في المائة من المكاسب القابلة للتأمين.

- برنامج خطة المعاشات التقاعدية الكندية للمعوقين مصمم لتقديم مساعدة مالية للمشتركين في خطة المعاشات التقاعدية الكندية، الذين هم دون سن الخامسة والستين ولا يستطيعون العمل بسبب إعاقة شديدة وطويلة الأجل. تُدفَع الاستحقاقات شهرياً إلى العمال المعوقين وأطفالهم المعولين.

- الاستحقاق من ضريبة الدخل للعمال عبارة عن سماح ضريبي يُرَدُّ إلى دافع الضريبة يهدف إلى جعل العمل أكثر إدراراً للكنديين ذوي الدخل المنخفض والمتواضع. ثمة جانب هام لهذا السماح الضريبي البالغ مقداره ٥٥٠ مليون دولار في السنة، وهو أن رب العمل الذي يفوز بجائزة التوازن بين العمل والحياة لموظفيه يتلقّى نفس المبلغ السنوي الذي يتلقّاه الزوجان. وثمة ميزة أخرى لبرنامج المكافأ، وهي أنه يقدم تكملة لدخول الأشخاص ذوي الإعاقة. في سنة ٢٠٠٧، قُدِّرَ أن ١,٣٩ مليون أسرة و ٣٤٠ ٠٠٠ والدة وحيدة استفادوا من هذا الاستحقاق الضريبي.

التزمت حكومة كندا في ميزانية ٢٠٠٨ بمواصلة تحسين نوعية الحياة لكبار السن بما يلي:

- ضمان احتفاظ من يتلقّون تكملة الدخل المضمون بالمال الذي اكتسبوه برفع المستوى الراهن لتكملة الدخل المضمون من مستواه الراهن، ومقداره ٥٠٠ دولار، إلى ٥٠٠ ٣؛

- اقتراح حساب توفير جديد مُعفى من الضرائب، يمكِّن كبار السن من زيادة توفيراتهم دون التأثير في استحقاقاتهم من تكملة الدخل المضمون.

تشمل المبادرات الأخرى التي اتخذتها حكومة كندا لمساعدة كبار السن ما يلي:

- زيادة استحقاقات تكملة الدخل المضمون الشهرية بمبلغ ٣٦ دولاراً للفرد و ٥٨ دولاراً للزوجين من كبار السن. يمثل هذا التغيير استثمار ٢,٧ بليون دولار على مدى خمس سنوات.

- اتُّخِـذَت خطـواتٌ، بواسـطة القـانون C-36 لتحـسين إمكانيـات الحـصول علـى استحقاقات تكملة الدخل المضمون وعلى المعاشات التقاعدية العمومية بوجه أَعَمَّ. كل ما يحتاج إليه كبار السن الآن هو أن يقدموا طلباً مرة واحدة لقبض استحقاقات تكملة الدخل المضمون، التي هم مؤهلون لقبضها.
- أَدخلت خطة الإنصاف الضريبي أيضاً تقسيم الدخل الآتي من المعاش التقاعدي للكنديين، وزادت مقدار السماح المتعلق بالتقاعد وكذلك السماح المرتبط بالسن، فقدمت إعفاءً ضريبياً كبيراً لكبار السن الكنديين.

يقدم برنامج ضمان الشيخوخة استحقاقات لجميع الأشخاص البالغين ٦٥ سنة فما فوق، الذين يستوفون متطلبات الإقامة المحددة في القانون. تشمل الاستحقاقات بموجب برنامج ضمان الشيخوخة المعاش التقاعدي الأساسي بموجب ضمان الشيخوخة، الذي يُدفع لكل المسنين تقريباً، وتكملة الدخل المضمون لكبار السن ذوي الدخل المنخفض، وعلاوة الكنديين ذوي الدخل المنخفض، الذين تتراوح أعمارهم بين ٦٠ و٦٤ سنة، والذين هم أزواج أو شركاء بموجب القانون العام لمن يتلقَّون تكملة الدخل المضمون أو أرامل لأشخاص كانوا يتلقونها. جميع الاستحقاقات التي تدفع بموجب برنامج ضمان الشيخوخة مرتبطة ارتباطاً تاماً بالأسعار لكي تواكب تحركات تكاليف المعيشة، كما تقاس بالرقم القياسي لأسعار الاستهلاك. في سنة ٢٠٠٧، تلقّى ٤,٣ ملايين شخص من كبار السن تقاعداً من ضمان الشيخوخة، وتلقّى ١,٦ مليون شخص من كبار السن، ٦٣ في المائة منهم نساء، تكملة الدخل المضمون أيضاً. وأخيراً، تلقّى العلاوةَ أكثرُ من ٠٠٠ ٩٠ شخص، معظمهم (٩١,١ في المائة) نساء.

خطة المعاشات التقاعدية الكندية برنامج تأمين اجتماعي يقدَّم عوضاً عن الدخل الأساسي للمشاركين وأسرهم في حالة التقاعد أو الوفاة أو الإعاقة. وحيث إن البرنامج يقوم على المشاركة وهو مرتبط بالدخل المكتسب، تتحدد الأهلية للاستحقاقات بموجب الخطة، إلى حدٍّ كبير، بمدى ارتباط المشترك بسوق العمل. وتحتوي الخطة على عدة عناصر في تصميمها تضمن قدراً من الحماية للنساء. وقد اعتُرف صراحةً بدور تربية الأطفال في خطة المعاشات التقاعدية الكندية، التي تنص على حكم بانتهاء فترة التربية، يمكِّن الوالدين من عدم استبعاد أية فترة، أو أية فترة مرتبطة بتربية طفل حتى سن السابعة، يكون فيها الدخل المكتسب منخفضاً، من حساب استحقاقاتهما بموجب خطة المعاشات التقاعدية الكندية. ومما يذكر أن ٩٤ في المائة ممن يستعملون هذا الحكم نساء.

من الجدير ملاحظة أن الاعتماد على تكملة الدخل المضمون واستحقاقات العلاوة قد انخفض في حالة كبار السن ذوي الدخل المنخفض، نساءً ورجالاً على حدٍّ سواء. فقد انخفضت نسبة النساء اللائي يتلقَّين تكملةً للدخل المنخفض والعلاوة خلال الفترة ١٩٨١-٢٠٠٦، من ٥٦ في المائة في سنة ١٩٨١ إلى ٤٣ في المائة في سنة ٢٠٠٦. وقد يعكس هذا الانخفاض عدداً من العوامل، من بينها زيادة حصة المشاركين والمعاشات التقاعدية الخاصة المرتبطة بالدخل المكتسب، في الأموال التي تُصرف لكبار السن.

أُدرجَ تحليلٌ شامل يقوم على نوع الجنس في استراتيجية نيوفاوندلاند ولبرادور للحد من الفقر. ومما يذكر أن الوزير المسؤول عن مركز المرأة عضو في اللجنة الوزارية التي تشرف على الاستراتيجية، وأن الجماعات النسائية تُستشار بصورة منتظمة.

فيما يلي بعض التطورات التي حدثت مؤخراً لمكافحة الفقر في كيبَك:

- في شهر أيار/مايو ٢٠٠٧، رُفع الحد الأدنى للأجور إلى ٨ دولارات وسوف يُرفع إلى ٨,٥٠ دولارات في أيار/مايو ٢٠٠٨. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، كان ٣٧٨ ١٩٢ شخصاً من العاملين بالحد الأدنى من الأجور نساء.
- منذ تموز/يوليه ٢٠٠٥، لا يحتاج الأشخاص البالغون ٦٥ عاماً فما فوق، الذين يتلقَّون أعلى تكملة ممكنة للدخل المنخفض، إلى دفع ثمن الأدوية التي يأخذونها.

في كيبَك تستفيد النساء ذوات الدخل المنخفض من تدابير تكامُل سوق الوظائف ومبادرات الوصول إلى المساكن العمومية، والتدابير الضريبية، والسياسات المتعلقة بالأسرة، وضمان الحد الأدنى من الدخل. كان لهذه التدابير أثر إيجابي على حالة الأسر ذات الدخل المنخفض وساهمت في التخفيض المنتظم لعدد الأمهات العازبات اللائي يلجأن إلى مساعدة الشؤون الاجتماعية. في سنة ١٩٩٨، كانت الأمهات العازبات يشكلن ١٩,١ في المائة من كل الأشخاص الذين يقبضون من مساعدة الشؤون الاجتماعية، مقارنة بـ ١٣,٧ في المائة في سنة ٢٠٠٦. وكذلك انخفضت نسبة الأسر التي تعولها والدة عزباء، ويكون دخلها بعد استقطاع الضريبة منخفضاً، من ٣١,١ في المائة في سنة ١٩٩٦ إلى ٢١ في المائة في سنة ٢٠٠٤.

أونتاريو الآن عاكفة على وضع استراتيجية شاملة طويلة الأجل لمكافحة الفقر، سوف تركِّز على توسيع نطاق الفرص لمن يعيشون في فقر. وسوف تُعلن الاستراتيجية في آخر سنة ٢٠٠٨ وسوف تشمل تدابيرَ ومؤشراتٍ وأهدافاً.

حكومة أونتاريو الآن في المراحل الأولية من وضع استراتيجية شاملة لمكافحة فقر الأطفال والشباب. وسوف يتم في وضع هذه الاستراتيجية تقدير أوضاع عدد من المجموعات السكانية ذات الأولوية التي يُخشى عليها من الفقر أو تعيش فعلاً في فقر، ومنها الأسر التي تعولها أمهات وحيدات.

استثمرت أونتاريو ٢,١ بليون دولار في استحقاق أطفال أونتاريو، الذي أُدخل في سنة ٢٠٠٧. هذا الاستحقاق هو استحقاق مالي قائم على فحص الدخل يُعطى للأسر ذات الدخل المنخفض التي لديها أطفال. وسوف تتلقّى أمهات عازبات كثيرات هذا الاستحقاق، فهن يشكلن عدداً غير متناسب من الأسر ذات الدخل المنخفض في أونتاريو. وسوف يساعد في تخفيف حدة الآثار السلبية لفقر هؤلاء النساء على أطفالهن.

تشمل التدابير الأخرى المتخذة لتخفيف حدة الآثار السلبية للفقر على الأسر والنساء في أونتاريو ما يلي:

- زيادة عدد أماكن رعاية الأطفال في أونتاريو بـ ٠٠٠ ٢٢ مكان منذ سنة ٢٠٠٥.
- في سنة ٢٠٠٧، أُدخل أسلوب اختبار جديد للدخل يحدد أهلية الأسر لتلقّي إعانة لدفع رسوم رعاية الأطفال، مما يسهل على الأُسر التأهُّل لتلقّي إعانات لرعاية الأطفال.
- إيجاد ٣٠١ مكان لرعاية أطفال الشعوب الأصلية خارج المحميات مناسبة ثقافياً لهذه الشعوب.
- المساهمة بمبلغ ١٤٢,٥ مليون دولار في سنة ٢٠٠٧ لتعزيز نظام أونتاريو لرعاية الأطفال. ساهم نحو ٢٥ مليون دولار من هذا المبلغ مباشرة في تحسين أجور العاملين المؤهلين في رعاية الأطفال – وهو قطاع عمالي تشكل النساء نحو ٩٦ في المائة من العاملين فيه.

تقدم أونتاريو أيضاً برامج للشباب الذين هم، أو يُخشى أن يصبحوا، في صراع مع القانون، بموجب قانون العدالة الجنائية للشباب. تقدم هذه البرامج خدمات محددة بحسب نوع الجنس في برامج منزلية ومجتمعية (مثل مراكز الحضور) تشمل التعليم والوظيفة والتدريب على المهارات الحياتية، وتوفر كذلك تنسيقاً للخدمات لتسهيل إمكانيات الحصول على مسكن، ومشورة عائلية أو شخصية، وخدمات أخرى تساهم في مكافحة الفقر لدى الشابّات.

ثمة مبادرات أخرى في أونتاريو تساعد على مكافحة الفقر لدى النساء، تشمل ما يلي:

- تقديم تمويل للبلديات لبناء مساكن أكثر اقتصاديةً وإعطاء الأسر ذات الدخل المنخفض إعانات للإسكان.
- برامج تدريب على العمل في وظائف، تمولها الحكومة، للنساء العاطلات عن العمل، أو يعانين نقصاً في العمالة أو اللائي هن ذوات دخل منخفض.
- الاستثمارات في تعليم اللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية كلغة ثانية ودورات تدريب لغوي لمهن محددة لمساعدة النساء المهاجرات على إيجاد وظائف.
- برامج تدريب مرحلية لمساعدة المهاجرات على اكتساب خبرة عملية في مهنتهن أو حرفتهن.

لم تُجرِ الحكومة أيَّ تقييم لأثر تدابير مكافحة الفقر على الجنسين في مانيتوبا. غير أنه مع أن مبادرات الحكومة ليست موجهة خصيصاً للنساء، تستفيد نسبة عالية من النساء من كثير من البرامج والخدمات المقدمة بواسطة برنامج خدمات وإسكان الأسر في مانيتوبا. من الأمثلة على التدابير الجديدة وتحسينات النسب والاستحقاقات منذ سنة ٢٠٠٦ ما يلي:

- الاتصالات المتعلقة بالوظائف: ابتداءً من أوائل سنة ٢٠٠٨، بدأ فريق من الموظفين المتخصصين العمل مع الوالدات العازبات والمشتركات في المساعدة العامة، لمساعدتهن على تخطّي الحواجز وإيجاد عمل دائم.
- استعدّ!: ابتداءً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، ووفِقَ على حضور المشاركين غير الناجحين في إيجاد وظائف دائمة، برامج تعليم وتدريب لمدة تصل إلى سنتين. يمكن الموافقة على حضور الوالدات العازبات والأشخاص ذوي الإعاقة برامج لفترة أطول من سنتين.
- في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ ازدادت مساعدة الدخل، للأشخاص الذين يأخذون استحقاق إعاقة، بنسبة ٣٠ في المائة؛ ومُنحت علاوة مقدارها ٢٥ دولاراً للباحثين الجدد عن وظائف؛ وعُزِّزَت حوافز العمل لكي يتمكن المشاركون أصحاب الدخل المكتسب من الاحتفاظ بدخل مكتسب مقداره ٢٠٠ دولار و ٣٠ في المائة من الدخل الزائد عن ٢٠٠ دولار قبل أن يُبدأ بتخفيض الاستحقاقات.

- في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، خُفضت رسوم رعاية الأطفال ورُفعت مستويات الأهلية لإعانة رعاية الأطفال، مما وفر مستويات أعلى للمساعدة ودعم مزيد من الأسر في الحصول على رعاية الأطفال.
- في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، شُرع في تطبيق استحقاق الأطفال في مانيتوبا، الذي يقدم ما يصل إلى ٣٥ دولاراً للطفل في الشهر لدعم الأسر ذات الدخل المنخفض، التي لا تتلقّى مساعدةً للحصول على عمل ومساعدةً للدخل.

تقوم سسكتشوان باستمرار، بتقييم أثر برامج مساعدة الدخل التي تقدمها إلى من يعيشون في فقر، بما في ذلك الوالدات الوحيدات، ونساء الشعوب الأصلية، والنساء بوجه عام. تهدف برامج مساعدة الدخل في سسكتشوان إلى تعزيز الاكتفاء الذاتي بواسطة سوق العمل، مع توفير الحماية من الفقر كملجأ أخير:

- برنامج المساعدة في سسكتشوان برنامج يُستخدم كملجأ أخير، متاح لجميع النساء اللائي لا يستطعن تسديد التكاليف الأساسية للمعيشة لأسباب مختلفة (من بينها الإعاقة، أو المرض، أو انخفاض الدخل، أو البطالة).
- علاوة الوظيفة الانتقالية تُقَدَّمُ مساعدةً للدخل لجميع النساء المشاركات في البرامج والخدمات السابقة للتوظف أو اللائي هن 'مستعدات للوظيفة' ويبحثن عن عمل.
- خطة الدخل في سسكتشوان متاحةٌ للنساء المسنّات إذا كان المصدر الرئيسي لدخلهن تكملة الدخل المضمون والمعاش التقاعدي للمسنّين.

في سسكتشوان، سَهَّلَ الاقتصاد القوي وتنفيذ برامج دعم الدخل، خارج نطاق المساعدة الاجتماعية، على النساء وأسرهن التحوُّل إلى الاكتفاء الذاتي. ومن شأن برامج دعم الدخل، الموجهة إلى الأسر التي لديها أطفال، مثل إعانة الوظائف في سسكتشوان، وإعانة رعاية الأطفال، وإعانة سسكتشوان للإسكان، وبطاقة الأجر المخفض لركوب الحافلات أن تساعد على تخطّي حواجز ربما تواجهها النساء في البحث عن وظيفة أو الاحتفاظ بوظيفة. هذه البرامج متاحة للأفراد الذين يحصلون على مساعدة اجتماعية متقطعة وتظل متاحة للنساء اللائي يكسبن زيادة في الدخل، حتى يصلن إلى نقطة الاكتفاء الذاتي. ومنذ تنفيذ هذه البرامج لم يعد ٤٠٠ ٨ شخص يعتمدون على مساعدة الدخل.

أكثر ما يوجد الفقر في سسكتشوان لدى الأمهات الوحيدات، مقارنةً بالمجموعات الفقيرة الأخرى. توفر برامج سسكتشوان لدعم الدخل، بحكم تصميمها، دعماً لدخل هؤلاء النساء وأسرهن. وقد انخفض عدد حالات الدخل المنخفض لدى الأمهات الوحيدات بنسبة

تزيد عن ٤٠ في المائة بين سنة ١٩٩٦ وسنة ٢٠٠٥. وفي الفترة نفسها، انخفض عدد حالات الدخل المنخفض لكل أنواع الأسر بنسبة ١٤ في المائة.

يُتاح لنساء الأقليات الظاهرة، والمهاجرات، ونساء الشعوب الأصلية الوصول إلى برامج سسكتشوان وخدماتها لدعم الدخل. بالإضافة إلى ذلك، إعانةُ المساكن المستأجرة متاحةٌ للنساء اللائي ليس لديهن أطفال، واللائي لديهن إعاقة بدنية أو عقلية.

في كولومبيا البريطانية، انخفض عدد النساء العازبات اللائي يتلقّين مساعدة للدخل بواقع يزيد عن ٣٠٠ ٣ امرأة في الفترة من حزيران/يونيه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وكان ثمة انخفاض مطَّردٌ منذ سنة ٢٠٠١ في عدد الأسر التي تعولها أمهات عازبات قادرات على العمل وتتلقّى مساعدة للدخل (من نحو ٠٠٠ ٢٥ حالة إلى أقل من ٠٠٠ ٤ حالة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧).

التعويضات التالية تُقدَّمُ إلى نساء كولومبيا البريطانية اللائي يتركن أوضاعاً يتعرضن فيها إلى الأذى أو العنف: تقييم فوري لمساعدة الدخل؛ إعفاء من فترة الثلاثة أسابيع للبحث عن عمل؛ استثناء من فحص الاستقلال لمدة سنتين والحدود الزمنية. وتعفى النساء الحوامل أيضاً من الحدود الزمنية ومطلب الاستقلال لمدة سنتين. وتعفى الوالدة العزباء التي ترعى طفلاً معوقاً أو طفلاً يقل عمره عن ثلاث سنوات من البحث عن عمل وتُستثنى من الحدود الزمنية.

تنفق كولومبيا البريطانية أيضاً ما يقرب من ١,٣ مليون دولار في السنة على الحوامل المحتاجات وعلى أطفالهن، على شكل إعانات شهرية متعلقة بالولادة (زيدت في سنة ٢٠٠٥ من ٣٥ دولاراً إلى ٤٥ دولاراً) إعانةً غذائيةً للطفل قبل الولادة وبعدها ووجبات حليب مقوّى للأطفال الذين يعتمدون عليه في تغذيتهم، وتقل أعمارهم عن ١٢ شهراً، وتكون لديهم حالة طبية تحتاج إلى وجبة حليب مخصصة.

٢٣ - فيما يتعلق بالتدابير المتخذة في مجال توفير المسكن بدعم اجتماعي، يرجى إبلاغ اللجنة بما إذا كان قد أجري تحليل للآثار المبنية على نوع الجنس بالنسبة للفئات الضعيفة من النساء، بما في ذلك النساء والفتيات اللاتي ليس لهن مأوى، أو ما إذا كانت قد اتُّخذت تدابير أخرى تهدف إلى كفالة حصول النساء الضعيفات على مسكن آمن ومعقول التكلفة، وذلك انسجاماً مع التوصيات المؤقتة التي قدمها المقرر الخاص المعني بالسكن اللائق بعد زيارته لكندا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

مع أن حكومة كندا لم تقدم أي تدابير جديدة منذ زيارة المقرر الخاص لكندا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، ما زالت تقدم دعماً كبيراً لتحسين أحوال السكن للفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء (انظر السؤال رقم ٦ أعلاه).

وُضعت استراتيجية المشاركة من أجل المشردين على أساس فهم العوامل التي تساهم في تشرُّد النساء في كندا، وكذلك عواقب هذا التشرد، التي دلت الدراسات على أنها غالباً ما تكون نتيجةً لانهيار علاقة هامة. ويعتبر العنف بين الزوجين والعنف العائلي، لا سيما الإيذاء البدني والجنسي، واختلال توازن الأسرة أثناء الطفولة عوامل ذات خطورة للتشرد. ويوجد كذلك كثير من النساء – خاصة الأمهات العازبات – المعرضات لخطر التشرد نتيجة لعدم إمكانية الحصول على سكن مناسب وبتكلفة معقولة.

تواجه النساء القاطنات في المحميات تحديات إضافية من حيث الأحوال الراهنة للسكن. ففي حالة فسخ الزواج، لا توجد لدى محاكم المقاطعات صلاحية لإعطاء مصلحة في بيت الزوجية، الذي هو في العادة ملك قانوني للزوج. ويسفر هذا في الغالب عن اضطرار المرأة إلى ترك المحمية، لا سيما عندما لا توجد للمجتمع المحلي سياسة إسكان تعالج أوضاعاً من هذا القبيل. في آذار/مارس ٢٠٠٨، طرحت حكومة كندا مشروع قانون جديد (القانون C-47) لتنظر فيه الهيئة التشريعية بغية حل مسألة قائمة منذ زمن بعيد، وهي مسألة العقارات الزوجية في المحميات. وتحاول الحكومة، باقتراحها قانون البيوت العائلية في المحميات والمصالح أو الحقوق الزوجية، سد هذه الثغرة التشريعية، مما يمكِّن من حماية النساء والأطفال القاطنين في المحميات حماية شبيهة بما هو موجود الآن للنساء والأطفال القاطنين خارج المحميات (انظر السؤال رقم ٢٥).

في نيوفاوندلاند ولبرادور، يَستخدم وضعُ سياسة جديدة أو تحليل جديد لبرامج الإسكان عدسة شاملة لنوع الجنس. غير أنه أُجريَ تحليل كامل يقوم على نوع الجنس لبرامج الإسكان الاجتماعي.

في كيبَك، يزيد عدد النساء اللائي يُخَصِّصنَ أكثر من ٣٠ في المائة من دخلهن للإسكان عن عدد الرجال الذي يخصِّصون نفس النسبة. ففي سنة ٢٠٠١، مثلاً، كان هذا هو حال ثلث الأمهات العازبات جميعاً. ونتيجةً لذلك كانت هذه الفئة أول من استفاد من تدابير الحكومة الداعمة للإسكان العمومي.

التزمت حكومة كيبَك، في ميزانية السنة المالية ٢٠٠٨-٢٠٠٩، بتخصيص مبلغ ١٣٢ مليون دولار لبناء ٢ ٠٠٠ وحدة إسكان عمومي جديدة بموجب برنامج الوصول إلى مسكن في كيبَك، مما رفع عدد وحدات الإسكان العمومي الجديدة إلى ٢٤ ٠٠٠ وحدة.

صُمِّمَت بعضُ المشاريع أيضاً خصّيصاً لمساعدة النساء اللائي هن أكثر الناس هشاشة. فقد ركزت حكومة كيبَك، مثلاً، في خطة عملها للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ من سياستها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، على إقامة مشاريع سكنية للأمهات العازبات المراهقات لمساعدتهن على العودة إلى المدرسة. والتزمت أيضاً بإفراد عدد من وحدات الإسكان جانباً للنساء المشردات، اللائي غالباً ما يكنَّ ضحايا سوء المعاملة والإيذاء.

تعكف وزارة الشؤون البلدية والإسكان في أونتاريو الآن على وضع استراتيجية طويلة الأجل للإسكان الاقتصادي، تأخذ في الحسبان احتياجات الفئات الهشة من النساء. وتواصل أونتاريو برامج الدعم المصممة لمعالجة مسألة التشرد بالحيلولة دون فقدان الأفراد والأسر بيوتهم (مثل البرنامج الموحد لمنع التشرد وصندوق الطاقة لحالات الطوارئ).

نفذت أونتاريو تعديلات للوائح قانون إصلاح الإسكان الاجتماعي لتعزيز أحكام سياسة الأولويات الخاصة، التي تنص على إعطاء أولوية الحصول على سكن اجتماعي لضحايا العنف المترلي. وكان تعزيز الأحكام التنظيمية لسياسة الأولويات الخاصة من بين المبادرات المتخذة بموجب خطة العمل الأوسع نطاقاً، التي وضعتها الحكومة لمكافحة العنف المترلي. وقد استندت التعديلات إلى مشاورات مع ممثلي أصحاب المصلحة الذين يمثّلونهم على نطاق واسع، بما في ذلك القطاع المعني بالعنف المترلي.

تقدم أونتاريو أيضاً لضحايا العنف المترلي علاوات مخصصة للإسكان بواسطة برنامج كندا-أونتاريو الجديد للإسكان الاقتصادي. وسوف يقدَّم مبلغ ٨ ملايين دولار، بموجب هذا البرنامج، على مدى فترة خمس سنوات (تنتهي في سنة ٢٠١٣) لمنح ٥٠٠ علاوة إسكان مخصصة لضحايا العنف المترلي (أُعلن ذلك في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٥). وحتى أيار/مايو ٢٠٠٧، كانت أكثر من ١٠ في المائة من هذه الوحدات السكنية قد شغلت.

تقدم حكومة أونتاريو أيضاً سلسلة من الخدمات في برامجها السكنية والمجتمعية تسهِّل على الشابّات الحصول على سكن آمن وتكلفة معقولة، مثل تنسيق الخدمات، والدفاع، والدعم المالي قصير الأجل. ومن بين أشكال الدعم الإضافية إسداء المشورة للأسر وللأفراد، وكذلك التعليم والتدريب على العمل في وظيفة وعلى المهارات الحياتية.

لم يُجرَ في مانيتوبا أي تحليل للإسكان قائم على نوع الجنس تحديداً. غير أن تدابير اتُّخذت لضمان إعطاء الفئات السكانية الهشة في المقاطعة إمكانية الحصول على سكن آمن وبتكلفة معقولة:

- مبادرة الإسكان الاقتصادي، وهي شراكة بين الحكومة الفيدرالية وحكومات المقاطعات، تساعد على تحسين الإسكان الموجود، وزيادة عدد البيوت التي يملكها

ساكنوها، وجعل الوحدات المستأجرة أيسر منالاً للمستأجرين من سكان مانيتوبا. صُممت مبادرة الإسكان الاقتصادي لمساعدة المستأجرين الذين يتراوح دخلهم بين المنخفض والمعتدل والأسر القاطنة في المناطق الحضرية وأبناء الشعوب الأصلية الذين لا يعيشون في المحميات، وسكان المناطق الشمالية، وذوي الإعاقات من المسنّين، والمهاجرين الجدد.

- تستثمر مانيتوبا ٠٠٠ ١٥٠ دولار مساعدةً في تسديد الدفعات الأولى و ٠٠٠ ٢٥٠ دولار مساعدةً بواسطة برنامج تيبي ميتاوا، الذي يشكل جزءاً من صندوق إين داه أُونغ لأبناء الشعوب الأصلية.
- تستطلع دائرة خدمات الأسرة والإسكان في مانيتوبا، بواسطة مبادرات التنسيق المشتركة بين الوزارات، عدداً من خيارات الإسكان لدعم من يعانون من سكان مانيتوبا مشاكل ومسائل تتعلق بالصحة العقلية، بعدد من المبادرات ستُنفَّذُ ابتداءً من ٢٠٠٨-٢٠٠٩.
- أعلنت المقاطعة في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٧ مبادرة **الإسكان** أوَّلاً!، التي تشمل عنصرين اثنين لمعالجة مسألة التشرُّد في المقاطعة:
- سقفٌ فوق كل سرير – ٣,٩ ملايين دولار لتوفير مآوى طارئة وانتقالية للأشخاص المشردين في سنة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ ووضع استراتيجية طويلة الأجل لمعالجة مسألة التشرُّد.
- أشغال **بيتية!** ٧,٤ مليون دولار مخصصة للمشردين من سكان مانيتوبا.
- يوجد أيضاً عدد من المبادرات الأخرى بشأن مسألة التشرُّد يجري الآن وضعها، بواسطة مبادرات التنسيق فيما بين الوزارات.

بالإضافة إلى التدابير المذكورة في الرد على السؤال رقم ٦، تعالج سسكتشوان قلة المساكن الاقتصادية والمساكن البديلة للنساء الهاربات من العنف المترلي بواسطة مبادرة إعادة إنعاش الأحياء السكنية وبرنامج امتلاك البيوت النائية. يركز هذان البرنامجان كلاهما على توفير المزيد من المساكن الاقتصادية الجيدة في المناطق الداخلية من المدن وفي المجتمعات المحلية في المناطق الشمالية من المقاطعة.

تواصل مؤسسة الإسكان في سسكتشوان إقامة شراكات مع وكالات حكومية أخرى لضمان تنسيق خدمات الإسكان والخدمات الصحية والاجتماعية بغية دعم الفئات الهشة من السكان، بمن في ذلك النساء الضعيفات والبنات، دعماً أفضل.

منذ سنة ٢٠٠٣، ازداد التمويل السنوي من الحكومة لمآوى النساء في ألبرتا من ١١ مليون دولار إلى ما يقرب من ٢٣ مليون دولار في سنة ٢٠٠٧. والعمل جارٍ الآن في تنفيذ توصيات ذات أولوية من استعراض برنامج مآوي النساء في ألبرتا.

إلى جانب أوضاع الطوارئ (الوارد وصفها في السؤال رقم ٦)، يُقَيَّمُ طالبو الإسكان الاجتماعي في كولومبيا البريطانية، فيما يتعلق بعوامل مثل الدخل وظروف المعيشة الراهنة. وتشكل الأسر التي تعولها نساء نسبة كبيرة من الأسر التي تعطى أعلى الأولويات لدى النظر في طلباتها.

في سنة ٢٠٠٦، كجزء من دائرة مسائل الإسكان في كولومبيا البريطانية، قدمت حكومة كولومبيا البريطانية برنامجاً لإعانة مستأجري مساكنهم، يقدم البرنامج إعانة سكن للأسر التي تستأجر من السوق في القطاع الخاص. لتسهيل حصول الأسر ذات الدخل المنخفض على المساكن المستأجرة من سوق القطاع الخاص وتيسير دفعها للإيجار، وُسِّع البرنامج برفع الحدود القُصوى للدخل المؤهِّل للإعانة ورفع مستويات إعانة الإيجار. يوجد في كولومبيا البريطانية ما مجموعه ١ ٠٤٠ وحدة سكنية موجَّهة خصّيصاً للنساء اللائي يعشن بمفردهن و/أو النساء اللائي لديهن أطفال يموَّلون من المقاطعة، بما في ذلك المآوى المقامة في حالات الطوارئ، والإسكان في المرحلة الثانية، والإسكان الانتقالي، وإسكان الأمهات العازبات الشابّات، وكبار السن، والإسكان المدعوم من مختلف الأنواع (مثل النساء المصابات بأمراض عقلية أو مدمنات للمخدرات) والنساء المشردات. بالإضافة إلى ذلك، يوجد ٦٦٤ سريراً في مساكن انتقالية و٨٩ وحدة إسكان في المرحلة الثانية، قُدِّمَت خصّيصاً للنساء والأطفال الهاربين من العنف والإيذاء. تنطبق على هذه الخدمات المبادئ والمبادئ التوجيهية القائمة على نوع الجنس.

في سنة ٢٠٠٨، أجرت مديرية الشؤون النسائية في مقاطعة يوكون دراسة جدوى لإقامة مأوى للطوارئ في مدينة وايت هورس. وسوف تحدد الدراسة نموذج المأوى المقام للطوارئ مع إيلاء الانتباه للسياق الأعمَّ للخدمات في حالات الطوارئ، والمرحلة الانتقالية، والمرحلة الثانية، والإسكان الاجتماعي في يوكون. وسوف تنجز الدراسة كل هذا بالنظر في التطوير والتصميم والخدمات اللازمة للنساء المشردات، مع المراعاة الخاصة لاحتياجات نساء الشعوب الأصلية.

في شباط/فبراير ٢٠٠٨، أعلنت حكومة يوكون أن مُجَمَّعاً سكنياً جديداً آمناً واقتصادياً، يضم نحو ٣٠ وحدة، سوف يبنى، ويركز على احتياجات النساء العازبات والأطفال (انظر السؤال رقم ٦).

يرجى النظر إلى السؤالين رقم ٥ ورقم ٦ أعلاه، فيما يتعلق بتدابير الإسكان الإضافية. وقد وُجِّهَت عناية المقرر الخاص للأمم المتحدة إلى هذه التدابير وتدابير الإسكان الأخرى.

٢٤ - إن التعليقات الختامية التي أقرتها اللجنة في عام ٢٠٠٣ وكذلك تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وجّها الانتباه إلى بعض الآثار التي تنطوي على تمييز في القانون الهندي، بما في ذلك مسائل خاصة بحقوق الإنسان تتصل بمركز السكان الهنود مثل فقدان أبناء الجيلين الثاني والثالث لعضويتهم في المحمية إذا تزوجت سيدة هندية من خارج مجتمعها المحلي. وأشار المقرر الخاص إلى أن هذا الوضع ما زال يثير الكثير من القلق للعديد من سيدات الأمم الأولى في هذا البلد ويستحق اهتماماً عاجلاً. ويرجى الإشارة إلى المبادرات التي اتخذت لحل هذه المسألة، ولضمان حصول نساء الشعوب الأصلية بصفة عامة على المساواة على مائدة التفاوض حينما تكون مصالحهن وحقوقهن على المحك، كما أوصت اللجنة في تعليقاتها الختامية لعام ٢٠٠٣. يرجى أيضاً تقديم معلومات مستكملة عن وضع برنامج الطعون القضائية.

تظل الأجزاء المتعلقة بالأعضاء من القانون الهندي على حالها دون تغيير منذ الفترة المشمولة بتقرير كندا السابق. يُنشئ القانون الهندي نظاماً لتسجيل الهنود لأغراض تقرير مَن منهم مؤهل للاستفادة من برامج الحكومة الفيدرالية واستحقاقاتها.

نقضت تعديلات القانون في سنة ١٩٨٥ أحكاماً كانت النساء يفقدن بموجبها مركزهن كهنديات إذا تزوَّجنَ رجالاً غير هنود، وكان هذا، قبل التعديلات، يحرم الأولاد المولودين من هذا الزواج مركزهم كهنود. وأنشأت التعديلات قواعد للتسجيل تنص على أنه بعد جيلين متتاليين من التوالد لزواج بين امرأة هندية ورجل غير هندي (أو رجل هندي وامرأة غير هندية)، لا تستمر أهلية التسجيل كهنود للأجيال التي تأتي في المستقبل. وهذا ما يشار إليه بوجه عام باسم ''الانقطاع بعد الجيل الثاني''. وهو يؤثر في الذكور والإناث على حدٍّ سواء.

تتخذ حكومة كندا خطوات إيجابية لتعزيز مشاركة نساء الشعوب الأصلية على قدم المساواة في التفاوض بشأن اتفاقيات الحكم الذاتي والمطالبة بالأراضي. تشمل هذه الخطوات ما يلي:

- إدراج التحليل القائم على نوع الجنس في البرامج والسياسات الداخلية والتشريع وأنشطة المفاوضات؛
- وضع مبادئ توجيهية لـ ''مشاركة النساء في عملية التفاوض''؛
- تقترح المبادئ التوجيهية للمفاوضات الفيدرالية نُهُجاً لتنفيذ سياسة المساواة في عملية التفاوض تنفيذاً منهجياً؛

- ضمان كون اتفاقيات الحكم الذاتي والقوانين التي تسنها مجموعات الشعوب الأصلية تتفق مع الميثاق الكندي للحقوق والحريات.

كما جاء في تقريرَي كندا السادس والسابع عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التميز ضد المرأة، تدعم مبادرة الحكم الذاتي في برنامج الحكومة الكندية للشعوب الأصلية مشاركة نساء الشعوب الأصلية في عملية المشاورات واتخاذ القرارات المتصلة بمسائل الحكم الذاتي للشعوب الأصلية (انظر السؤال رقم ١٥).

فيما يتعلق ببرنامج الطعون القضائية، أعلنت حكومة كندا في سنة ٢٠٠٦، بعد استعراضها لجميع برامجها، قرارها بإلغاء برنامج الطعون القضائية. ستفي حكومة كندا بكل التزاماتها التي عقدتها بموجب البرنامج حتى ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، إلى حد استنفاد جميع طرق الرجوع المتاحة، بما في ذلك الاستئناف أمام المحكمة العليا الكندية.

٢٥ - يلاحظ تقرير الدولة الطرف (الفقرة ٥٧) أن ممثلا وزاريا عيِّن في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٦ للعمل مع رابطة نساء الشعوب الأصلية لكندا وجمعية الأمم الأولى لوضع خطة بشأن مسألة حقوق الملكية العقارية الزوجية، التي حُرمت منها في ظروف معيّنة النساء الهنديات اللاتي يعشن في المحميات. يرجى الإشارة إلى الحالة التي بلغتها هذه المشاورات وما إذا كان قد اقتُرح أي نموذج تشريعي في هذا الصدد.

في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، أعلنت حكومة كندا عزمها على إجراء مشاورات حول مسألة حقوق الملكية العقارية الزوجية وعينت ممثلةً وزاريةً لمسألة الملكية العقارية الزوجية في المحميات. وأجريت المشاورات من شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، وتبعتها عملية بناء توافُق في الآراء شملت الممثلة الوزارية وحكومة كندا، ورابطة نساء الشعوب الأصلية لكندا، وجمعية الأمم الأولى. وإن الحاجة الملحة إلى إصلاح الوضع، والحاجة إلى الموازنة بين الحقوق الفردية والحقوق الجماعية لمجتمعات الأمم الأولى، والحاجة إلى ممارسة الأمم الأولى صلاحيات على الملكية العقارية الزوجية في وضع قوانين خاصة بمجتمعاتها قد بُحثت بحثاً ذا معنى في هذه العملية. وقدمت الممثلة الوزارية تقريرها المتضمن توصياتها إلى الوزير في شهر آذار/مارس ٢٠٠٧.

في شهر آذار/مارس ٢٠٠٨، قدمت حكومة كندا مشروع القانون C-47، وهو القانون المقترح باسم: قانون البيوت العائلية في المحميات والمصالح أو الحقوق الزوجية، لحل مسألة الملكية العقارية الزوجية في المحميات. وقد استرشد مشروع القانون بتوصيات الممثلة الوزارية، التي تستند إلى ما سُمع أثناء المشاورات ومراحل بناء التوافُق في الآراء من عملية المشاورات.

هدف القانون المقترح هو توفير الحقوق الأساسية والإصلاحات للأفراد القاطنين في المحميات أثناء العلاقة، وفي حالة فسخ العلاقة، ولدى وفاة زوج أو شريك بموجب القانون العام، فيما يتعلق ببيت الأسرة والمصالح أو الحقوق الزوجية الأخرى. يضع مشروع القانون قواعد فدرالية وأحكاماً لسن قوانين من قبل الأمم الأولى. ستكون القواعد الفيدرالية إجراءاً مؤقتاً، لكنها ستأخذ في الحسبان حقيقة أنه لا يجوز لبعض الأمم الأخرى أن تضع قوانين خاصة بها لمعالجة مصالح أو حقوق في بيت الأسرة أو مصالح أو حقوق زوجية أخرى.

جميع الأمم الأولى (باستثناء الأمم الأولى التي توجد لديها قوانين خاصة بالملكية العقارية الزوجية بموجب قانون إدارة أراضي الأمم الأولى أو اتفاقية حكم ذاتي تشمل إدارة أراضي المحمية) ستكون خاضعة للقواعد الفيدرالية الواردة في القانون المقترح إلى أن يأتي وقت تسن فيه هذه الأمم قوانينها الخاصة بها.

إن القانون المقترح: (أ) سوف يقيم توازناً بين الحقوق الفردية والحقوق الجماعية؛ (ب) يحترم عدم قابلية أراضي المحمية للتصرف؛ (ج) سيكون نافذاً بطريقة عملية؛ (د) سيسفر عن يقين أكبر في مسألة مصالح وحقوق الأزواج أو الشركاء بموجب القانون العام في المحميات بشأن بيت الأسرة والمصالح والحقوق الزوجية الأخرى.

٢٦ - في ضوء المخاوف الأخيرة التي أعربت عنها اللجنة الكندية لحقوق الإنسان إزاء وضع السجينات، وبالنظر إلى التوصيات ذات الصلة التي قدمتها لجنة حقوق الإنسان في ملاحظاتها الختامية التي أُقرّت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، يرجى بيان ما إذا كان قرار مواصلة الممارسة المتعلقة بتعيين ذكور في وظائف الخطوط الأمامية في المؤسسات النسائية قد أعيد النظر فيه. ويرجى أيضا بيان ما إذا كانت سلطات المقاطعات تضمن عدم سجن اللاجئات المحتجزات مع المجرمات.

لاحظت الاستعراضات السابقة لممارسة حكومة كندا المتمثلة بتعيين رجال في وظائف الخطوط الأمامية الأثر على العمليات اليومية الناتج عن وجود رجال بارزين في المؤسسات النسائية وأيدت أغلبية الأطراف الذين استشيروا، بمن فيهم نساء جانيات، إبقاء الرجال في وظائف الخط الأمامي. بناءً على هذه النتائج واستنتاج اللجنة الكندية لحقوق الإنسان ''أن الخدمة الإصلاحية في كندا يجب أن تلتمس بدائل أخرى بقوة قبل أن تضر بحقوق الرجال في التعيين بهذه الطريقة'' (أي استبعاد الرجال من وظائف الخط الأمامي)، قررت الحكومة الإبقاء على عمليات توظيف أشخاص من الجنس الآخر.

عملاً بتوصيات اللجنة الكندية لحقوق الإنسان بتحويل البروتوكول الوطني للتشغيل - التعيينات في الخط الأمامي لمؤسسات النساء الجانيات إلى وثيقة سياسة عامة، سنت

حكومة كندا في آذار/مارس ٢٠٠٦ توجيهاً من المفوض 477 (CD) عنوانه المتطلبات التشغيلية لتعيين أشخاص من الجنس الآخر في مؤسسات النساء الجانيات؛ يضع توجيهُ المفوض بصيغة رسمية المتطلباتِ التي ينبغي مراعاتها عندما يعمل الرجال في مؤسسات نسائية؛ وهو يضمن احترام كرامة النساء الجانيات وخصوصياتهن إلى أبعد حد يتفق مع السلامة والأمن؛ ويضمن أنَّ أوضاع تشغيل الجنس الآخر في مكان العمل لا تعرِّض الموظفين أو الجانيات لأوضاع هشة.

إن سياسة حكومة كندا القائمة على تعيين موظفين من الجنس الآخر، وعمليات تدريب الموظفين واختيار الموظفين تضمن وجود 'اختبارات' كافية لحماية خصوصيات النساء الجانيات وكرامتهن وسلامتهن، وهن في السجن. بالإضافة إلى المراجعات المنتظمة لعمليات تدريب الموظفين واختيار الموظفين، وُضعت أداةٌ إطارية لمراقبة الإدارة ونُفذت في سنة ٢٠٠٧ لرصد امتثال هذه السياسة. يضاف إلى ذلك أن حكومة كندا ستُجري، كما أوصت اللجنة الكندية لحقوق الإنسان، مراجعةً لسياسة توظيف الجنس الآخر، ومن المتوقع أن يبدأ ذلك في خريف سنة ٢٠٠٨. ستساهم هذه الآليات في إطار المساءلة الإجمالي للحكومة في هذا المجال الحسّاس من إصلاحيات النساء.

تواصل حكومة نيوفاوندلاند ولبرادور تعيين ذكور في وظائف الخط الأمامي في مركز كلارينفيل الإصلاحي للنساء. وتوجد سياسات عديدة للحيلولة دون مراقبة الذكور الموظفين في المركز لكاميرات المركز، ومراقبة منطقة الاغتسال، وإجراء عمليات التفتيش، أو الإشراف على منطقة الفصل بين الجنسين. لا يستطيع الذكور أن يقوموا منفردين بحراسة النساء أثناء نقلهن من مكان إلى آخر، وتوجد في المؤسسة امرأة موظفة في كل وقت من الأوقات.

في سنة ٢٠٠٦، راجعت حكومة نوفا سكوشيا وأكدت سياسة تقييد عمل الذكور شاغلي وظائف الخط الأمامي مع البنات والنساء في المؤسسات الإصلاحية لنوفا سكوشيا. ويوجد هذا في قانون الخدمات الإصلاحية وفي دليل مرافق الجناة البالغين.

يوجد في كيبك مرفقان إصلاحيان اثنان فقط للنساء. ومناصب موظف الخدمات الإصلاحية مفتوحة للرجال والنساء على حد سواء في جميع المرافق الإصلاحية في كيبَك. وتُنفَّذُ الممارسات على نحو يحمي كرامة السجناء. ففي المرافق الإصلاحية للإناث تشكل الإناث غالبية الموظفين في كل نوبة من نوبات العمل، وهن الوحيدات اللائي يؤذن لهن بالعمل في القطاعات التي يرجح أن يجري فيها التفتيش البدني. علاوةً على ذلك، توجد لوائح صارمة تنظم تفتيش السجينات.

روجع في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ التوجيهُ الذي نُفِّذ في سنة ١٩٨٥، للتأكُّد من التنفيذ التدريجي للقانون المتعلق بنظام الإصلاحيات في كيبَك، بدءاً من شباط/فبراير ٢٠٠٧. فقواعد التفتيش موجودة ليس فقط في التعليمات الإدارية، وإنما في لائحة كاملة مستقلة. اللائحة الموضوعة بموجب القانون المتعلق بنظام الإصلاحيات في كيبَك تُعَرِّف الحالات التي يجري فيها تفتيش السجناء، وأنواع التفتيش المسموح بها، وكذلك الموظفين أو فئات الموظفين الذين يمكن أن يقوموا بالتفتيش. فتفتيش السجينة عاريةً، مثلاً، يجب أن تقوم به دائماً موظفةُ خدمات إصلاحية، و تفتيش السجناء، ذكوراً وإناثاً، الذي ينطوي على التعرّي يجب – فيما عدا حالات الطوارئ، أن يقوم به موظف من نفس نوع جنس السجين أو السجينة. وتفتيش التجاويف يقوم به طبيب أو طبيبة من نفس نوع جنس السجين أو السجينة، أو طبيب من الجنس الآخر إذا وافق السجين أو السجينة على ذلك. ويجب حضور شاهد من نفس جنس السجين الذي يجري تفتيشه أو السجينة التي يجري تفتيشها.

في المرفق الإصلاحي للنساء في أونتاريو تشكل النساء نحو ٦٥ في المائة من الموظفين، ويقوم معظم الموظفين الذكور بأدوار مساندة لموظفي الإصلاحية. ويجوز بوجه العموم أن يعمل الموظفون الذكور في وحدات سكن الإناث في أونتاريو، لكن الممارسات المحلية يمكن أن تختلف من مكان إلى آخر. وتمشّياً مع سياسة الوزارة، لا يفتش الرجال السجينات تفتيشاً جسدياً أو تفتيشاً ينطوي على التعرّي إلا في حالات الطوارئ، حين يمكن إثبات وجود ''أسباب محتملة''. وهذا لا يحدث إلا نادراً جداً. وفي حالة مرافقة الجانيات أثناء نقلهن من مكان إلى آخر تُعَيَّن موظفة واحدة على الأقل لمرافقتهن فيما عدا حالات الطوارئ. وتنصُّ تعليمات تدريب موظفي الإصلاحيات وتقييمهم في الوقت الحاضر على أن الرجل الموظف يجب أن ''يعلن عن وجوده'' في بداية النوبة. وقد روجعت هذه الممارسة وأُكِّدَت مؤخراً – في حزيران/يونيه ٢٠٠٧.

وضعت شعبة الإصلاحيات في وزارة العدل في مقاطعة مانيتوبا، بعد مراجعة مطوَّلة، مسودةَ سياسةٍ للسجون تتعلق بتوظيف موظفين من الجنس الآخر في مرافق الإناث ووحدات سكنهن، تشتمل على نص صريح للغرض، وهو: ضمان ''احترام كرامة الجانيات/السجينات وخصوصياتهن، في المرافق الإصلاحية للبالغين والشباب في مانيتوبا، إلى أقصى حد ممكن يتفق مع السلامة والأمن''. وتعترف هذه السياسة اعترافاً صريحاً بأن ''درجة معقولة من الخصوصية مسألة أساسية لكرامة الإنسان وهي حق أساسي ممنوح للجناة/السجناء'' (ذكوراً وإناثاً). ويتلقّى جميع الموظفين المعينين في المرافق الإصلاحية للإناث أو وحدات سكنهن – بانتظام – تدريباً يلبي حاجة الجنس الآخر، في برنامج تدريب يلبي حاجة ا لجنس الآخر وضعته إدارة الإصلاحيات.

لا توجد في ألبرتا مؤسسات إصلاحية مخصصة للنساء. لذلك، يُستخدم موظفون ذكور في وظائف الخطوط الأمامية للعمل في وحدات الإناث من المراكز الإصلاحية في المقاطعة. غير أن الممارسة القياسية هي أن تعمل امرأةٌ موظفةٌ شريكةً للرجل في هذه الأوضاع. وتضمن السياسة ألا يقوم بتفتيش الجناة شخص من الجنس الآخر.

تشغِّل خدمات سجن الشباب في كولومبيا البريطانية ثلاثة مراكز احتجاز آمنة ومفتوحة يُحتجز فيها الشباب ذكوراً وإناثاً. في سنة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، كان متوسط عدد الإناث المحتجزات في هذه المراكز الثلاثة ٢٠ امرأة (١٣ في المتوسط في الأماكن المفتوحة و ٧ في الأماكن الآمنة). حتى شهر أيار/مايو ٢٠٠٧، كان السكن المختلط في اثنين من المراكز هو الممارسة العادية نظراً إلى قلة عدد الإناث. ومنذ أيار/مايو ٢٠٠٧، فتح كلا المركزين وحدات سكن للإناث فقط رغم قلة عددهن، وشدد المركزان على تعيين إناث للإشراف على هذه الوحدات. ويُسمح، كملجأ أخير، للموظفين من أحد الجنسين بالعمل في مناطق يُحتجز فيها جناةٌ من الجنس الآخر، لكن ذلك لا يكون إلا بالقدر الذي يُضمن به عدم المساس بكرامة المحتجزين/المحتجزات وخصوصياتهم. أنشأت دائرة خدمات السجون فريقاً عاملاً في المقاطعة مؤلفاً من ممثلي السجون وممثلي المجتمعات المحلية لمعالجة احتياجات الشابّات المحتجزات ومصالحهن.

لا يوجد موظفون ذكور يعملون في وحدات الإناث في المراكز الإصلاحية في كولومبيا البريطانية.لكن يجوز، في المراكز التي يُحتجز فيها الجناةُ، ذكوراً وإناثاً، لموظف من الذكور أن يدخل وحدةً للإناث في نوبة إشرافية، بيد أنه توجد دائماً أنثى موظفة في الوحدة في نفس الوقت.

في المركز الإصلاحي في مقاطعة يوكون، توجد موظفة معينة في الجناح الذي يؤوي السجينات.ذ ويجب أن تكون هناك موظفة في كل نوبة عمل. يُسمح أثناء ساعات الدوام للموظفين الذكور بدخول منطقة الإناث المحتجزات بعد إعلانهم عن وجودهم في المنطقة، لكن لا يُسمح لهم بدخول الوحدة بعد ساعات الدوام. تُراجع السياسات والممارسات الآن وتخطِّط مقاطعة يوكون لإقامة وحدة نسائية انتقالية لا يعمل فيها إلا الإناث الموظفات.

في حالة اللاجئات المحتجزات، لا تستطيع مقاطعة نيوفاوندلاند ولبرادور أن تضمن عدم احتجازهن في نفس المرفق الذي تُحتجز فيه المجرمات، لأنه لا يوجد في المقاطعة سوى مرفق إصلاحي واحد للنساء. ومع أنهن لا يُحتَجَزْنَ في نفس الزنزانة مع المجرمات، لا يمكن فصل السجينات عن اللاجئات في المناطق المفتوحة من المؤسسة.

في نوفا سكوشيا، توضع النساء المسجونات بموجب قرار من دائرة الهجرة في مرفق إصلاحي لكن الموظفين الإصلاحيين لا يعلمون أنهن لاجئات.

في كيبَك، تدير وكالة خدمات الحدود الكندية مركزاً لتوقيف المهاجرين يُحتجز فيه اللاجئون. وعندما يُعتبر شخص ما خطراً إلى حد لا يمكن معه احتجازه في هذا المركز، يُصدر مسؤول دائرة الهجرة أمراً باحتجاز الشخص المذكور في مركز إصلاحي تابع للمقاطعة.

يُرسَلُ عدد قليل فقط من النساء كل سنة إلى واحد من المرفقَين الإصلاحيَّين للنساء في كيبَك بتهم تتعلق بالهجرة. وتفيد الإحصائيات المتاحة أن ثلاث نساء فقط احتُجزن لهذه الأسباب في سنة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وأربع نساء في سنة ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وإذا سُجنت امرأة في مرفق إصلاحي تابع لمقاطعة كيبَك عقب إصدار أمر باعتقالها، وكان ذلك لهذا السبب فقط، ينبغي وضعها في قطاع مخصص للمتهمين وتُعطى نفس الحقوق والامتيازات أثناء بقائها في هذا المرفق.

لا توفر أونتاريو العزل لفئة محددة من النساء المعتقلات. ولا يعلم الموظفون الإصلاحيون أن جانية ما تطالب بمنحها مركز اللاجئة.

توجد لدى مقاطعة يوكون القدرة على عزل اللاجئات عن المجرمات، لكن لم يوجد لديها لاجئات أبداً.

٢٧ - نظراً لزيادة حالات سوء المعاملة والعنف ضد نساء الشعوب الأصلية، وكذلك ارتفاع نسبة وجودهن في نظام السجون، يرجى بيان ما إذا كانت قد اتُّخذت تدابير لتوفير تدريب يراعي الحساسيات الثقافية للضباط القيِّمين على إنفاذ القوانين، على أن تؤخذ في الاعتبار قابلية نساء الشعوب الأصلية بشكل محدَّد للتعرض للعنف القائم على أساس نوع الجنس. وهل اتُّخذت أي مبادرات لتدريب نساء الشعوب الأصلية وتوظيفهن داخل المؤسسات الإصلاحية؟ وفي هذه الحال، ما هي المرحلة التي بلغتها مثل هذه المبادرات ونتائجها على الصعيد الاتحادي وعلى صعيد المقاطعات والأقاليم؟

جميع موظفي حكومة كندا الذين يعملون في المؤسسات الجزائية يُدرَّبون تدريباً شاملاً، والموظفون الجدد الذين يرغبون في العمل في المؤسسات النسائية يدرَّبون تدريباً يركز على معاملة النساء ويجب أن يجتازوا امتحاناً قبل أن يتعاملوا مع النساء الجانيات.

تُقدَّمُ في الوقت الحاضر برامج تدريب حساسة، تعالج مسائل نساء الشعوب الأصلية ومسائل العنف، إلى جميع الموظفين، كجزء من عملية التوجيه الكندية للخدمات الإصلاحية

في حكومة كندا. ويشمل تدريب الموظفين المسؤولين عن الإفراج المشروط وموظفي الإصلاحيات والموظفين الجدد ما يلي:

- في سنة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، كان جميع الموظفين المسؤولين عن الإفراج المشروط يتلقّون تدريباً ليوم واحد في مسألة العنف من شريك حميم.
- كجزء من التدريب المستمر للموظفين المسؤولين عن الإفراج المشروط، يتلقّى جميع هؤلاء الموظفين تدريباً لمدة ثلاثة أيام في موضوع عنوانه مفاهيم الشعوب الأصلية قبل شهر آذار/مارس ٢٠٠٩. وتتمثل أهداف هذا التدريب في ما يلي: معرفة العوامل التي تؤثر في المفاهيم؛ توضيح العوامل التي تؤثر في مفاهيم الشعوب الأصلية إزاء نظام العدالة الجنائية؛ وصف الدور المركزي لمفهوم الاستشفاء في مجتمعات الشعوب الأصلية والمرافق الإصلاحية للشعوب الأصلية.
- الموظفون المسؤولون عن الإفراج المشروط، الذين يريدون التعامل مع النساء الجانيات يأخذون تدريباً لمدة يوم واحد على الأقل يركِّز على احتياجات النساء كتدريب إنعاشي لتجديد المعلومات.
- في الجيل القادم من توجيه الموظفين المسؤولين عن الإفراج المشروط، سيتلقّى الموظفون المسؤولون عن الإفراج المشروط تدريباً في مسائل منوعة. ويخطَّط لإصدار نص تجريبي لهذا البرنامج في سنة ٢٠٠٩-٢٠١٠.
- برنامج التدريب الإصلاحي برنامجٌ توجيهيٌّ للموظفين المستجدّين الذين قدموا طلبات للتعيين في وظائف إصلاحية كموظفين مبتدئين، وهو يشمل معلومات محددة عن التنوُّع في مكان العمل؛ ومكافحة التحرُّش؛ والسلوك الأخلاقي؛ والكشف الداخلي عن الخطأ المرتكب؛ والحدود المهنية؛ والاستجابة للسلطة؛ وإطار القيَم؛ ومعايير السلوك المهني؛ وإصلاح الأخطاء المرتكبة بحق الموظفين؛ والعنف العائلي؛ والعصابات والجريمة المنظمة. تخطط حكومة كندا لتنفيذ البرنامج على الصعيد الوطني في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.
- البرنامج الجديد لتوجيه الموظفين يَسمح للموظفين الجدد بالتطوُّر كجزء أساسي من المنظمة التي ينتمون إليها. وإن العمل في نموذج التنوُّع وإدراك الثقافة من نماذج البرنامج يشدد على التنوُّع الثقافي، ويناقش المشاركون الأدوار والمسؤوليات فيما يتعلق بالتنوُّع في مكان العمل؛ ويكتشفون كيف يمكن دعم التنوُّع بسياسة وقانون الخدمات الإصلاحية الكندية؛ ويفحصون القيم الثقافية والمعتقدات وكيف تؤثر في السلوك. تهدف الجلسة المتعلقة بالعنف المترلي إلى مساعدة الموظفين الجدد

على فهم أسباب جعل العنف المترلي مجال قلق للخدمات الإصلاحية الكندية. ويمكن للمشاركين أن يكتسبوا المهارات الأساسية في معرفة وتفسير الإشارات التي ربما تشير إلى وجود خطورة وقوع عنف عائلي. يُقَدَّم هذا البرنامج إلى موظفي الخدمات الإصلاحية الكندية في كل أنحاء البلد.

منذ شهر تموز/يوليه ٢٠٠٧، والشركاء الفدراليون بقيادة فرسان الشرطة الملكية الكندية يقدمون دورات تدريبية مدتها يوم واحد في القوانين والمسائل المحيطة بالاتجار بالبشر إلى موظفي إنفاذ القوانين الذين هم في الخطوط الأمامية في كل مناطق كندا. يشمل هذا التدريب عرضاً لوضع نساء وبنات الشعوب الأصلية في كندا وكونهن عرضة للاتجار الداخلي.

في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أعلنت حكومة كندا تقديم مبادرة لتعيين أبناء الشعوب الأصلية لضمان وجود قوة عمل تمثل الجناة من أبناء الشعوب الأصلية. تشمل هذه المبادرة إنشاء سبعة مواقع جديدة في مختلف أنحاء كندا.

ستكمل الخدمات الإصلاحية الكندية التابعة لحكومة كندا قريباً خطة موارد بشرية للشعوب الأصلية مدتها ثلاث سنوات لمعالجة مسائل تعيين الموظفين والاحتفاظ بهم وترقيتهم. وجدير بالملاحظة أن قوة عمل تمثيلية، كما عرَّفتها اللجنة الكندية لحقوق الإنسان قد تحقَّقَت وسوف تُحَقِّقُ الخدماتُ الإصلاحيةُ الكنديةُ معدلاتِ تشغيل لأبناء الشعوب الأصلية تزيد عن الوظائف الموجودة في سوق العمل. وسيوضع برنامج لتشغيل أبناء الشعوب الأصلية، كجزء من الخطة، وفقاً للجزء ١٦ من القانون الكندي لحقوق الإنسان لتسهيل جهود التشغيل.

يُقدَّمُ تدريب حساس ثقافياً، وإن لم يكن على نطاق واسع، في نيوفاوندلاند ولبرادور لموظفي إنفاذ القوانين في المقاطعة.

تنظم نوفا سكوشيا برنامجَ تدريب سنوياً متعلاً بالعنف المترلي يشمل تدريباً في الحساسية الثقافية لـ ٧٥ ضابط شرطة من شرطة البلديات وفرسان الشرطة الملكية الكندية. أُنشئت في سنة ٢٠٠٨ وظائف جديدة في جهاز الشرطة ستكون مواردَ تعليم وإذكاءً للوعي بشأن العنف المترلي لجميع أفراد الشرطة الآخرين والجمهور في المقاطعة.

في نوفا سكوشيا، يُطلب من جميع موظفي المقاطعة أن يحضروا برامج تعليم في التنوُّع والإنصاف في التشغيل ويُشجَّع موظفو الخدمات الإصلاحية على حضور برنامج مفاهيم الشعوب الأصلية لإذكاء الوعي بمسائل الشعوب الأصلية. مع أنه توجد سياسة

إنصاف في التشغيل في كل أجزاء الحكومة، لا توجد مبادرات محددة في الوقت الحاضر لتدريب واستئجار نساء من بنات الشعوب الأصلية للعمل في المؤسسات الجزائية.

حيث توجد وحدة صغيرة واحدة فقط للنساء البالغات في نيو برونزويك، توجد موظفتان إصلاحيتان اثنتان من بنات الشعوب الأصلية عُيِّنَتا في هذه الوظيفة.

في كيبَك، أي شخص يرغب في تقديم طلب للامتحانات المؤدية إلى التعيين في وظيفة موظف خدمات إصلاحية يجب أن يكون قد أكمل سنتين على الأقل في التعليم بعد المرحلة الثانوية في برنامج تعليم خاص، أو في منع جرائم الأحداث، أو الدراسات الاجتماعية، أو تكنولوجيا الشرطة، أو أي تخصص آخر يسمح للمرشحين باكتساب المعارف والمهارات اللازمة، مثل إسداء المشورة، والتدخل الاجتماعي، وتقنيات إعداد الرسوم المتحركة، وكذلك أساليب الملاحظة وإجراء المقابلات. بوجه العموم، تُناقَشُ مسألةُ التنوُّع الثقافي في هذه البرامج التعليمية التي تأتي بعد المرحلة الثانوية.

وضعت حكومةُ كيبَك خطة عمل في مسألة التنوع لزيادة تمثيل أفراد المجتمعات الثقافية، والشعوب الأصلية، والناطقين بالإنجليزية في الخدمات العمومية، وتشجيع دمجهم مهنياً والاحتفاظ بهم في وظائفهم. وقد ارتفعت نسبة تعيين هذه المجموعات الأقلية في وزارة الأمن القومي من ٤,٢ في المائة في سنة ٢٠٠١-٢٠٠٢ إلى ١٥,٥ في المائة في السنة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وفيما يتعلق بموظفي الخدمات الإصلاحية، كان ١٢ شخصاً من أبناء الشعوب الأصلية يشغلون هذه الوظائف في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

في موضوع تدريب أفراد الشرطة، تقدم دائرة تدريب أبناء الشعوب الأصلية في المدرسة الوطنية للشرطة في كيبَك برنامجين أساسيين لأبناء الشعوب الأصلية المحتمل تجنيدهم في الشرطة، وهما: برنامج تدريب أبناء الشعوب الأصلية على وظيفة الشرطة الخاصة، وبرنامج تدريب أفراد شرطة الدوريات. يشمل هذان البرنامجان أربعة سيناريوهات في التعامل مع العنف المترلي. علاوةً على ذلك، يُعطى الطلاب المنتسبون إلى برنامج ضباط شرطة الدوريات دورة إعلامية من ممثلات نساء الشعوب الأصلية في كيبَك في الحقائق التي تواجه نساء الشعوب الأصلية والعنف المترلي، وتعالج مسائل مثل تشجيع السلوك غير العنيف والبيوت الآمنة. يعطي المتكلمون الطلاب معلومات عن البرامج والموارد المتوفرة لمساعدة المحتاجات من نساء الشعوب الأصلية. وتُعالَج هذه المسألة أيضاً عندما يعود ضباط الشرطة إلى تلقّي تدريب إضافي في إجراء تحقيقات في الإيذاء الجنسي.

يبدو أن نساء الشعوب الأصلية يُظهرن اهتماماً متزايداً في إنفاذ القوانين في كيبَك. ففي السنوات الخمس الماضية دربت دائرة تدريب الشعوب الأصلية ٢٥ امرأة: منهن ١٨ امرأة تدربن على العمل في جهاز الشرطة الخاصة، و٧ نساء تدربن كضابطات شرطة.

أنشأت وزارة السلامة المجتمعية والخدمات الإصلاحية في أونتاريو شعبة لفعّالية المنظمات يتبعها مكتب لشؤون الشعوب الأصلية، يرشد الوزارة في مبادراتها التواصلية الهادفة إلى تشغيل أبناء الشعوب الأصلية.

يوجد في كلية الشرطة في أونتاريو عدد من البرامج التدريبية والمبادرات التي تحتوي على عناصر حساسة ثقافياً:

- روجعت دورة مكافحة العنصرية/القيام بأعمال الشرطة المجتمعية التي تشكل جزءاً من برنامج التدريب الأساسي للشرطة الخاصة في كلية الشرطة في أونتاريو، وتمَّ تحديثها لزيادة مضمونها من التدريب على الوعي الثقافي المتعلق بالشعوب الأصلية .
- عقدت وحدة تعليم العلاقات العرقية للبالغين في كلية الشرطة في أونتاريو ندوةً للشرطة في موضوع تنوُّع الشعوب الأصلية في سنة ٢٠٠٧، وتخطط لعقد ندوة أخرى في سنة ٢٠٠٨.
- ساعدت وحدة تعليم العلاقات العرقية للبالغين أيضاً في وضع كُتَيِّبٍ بشأن جريمة الكراهية لتوزيعه على جميع ضباط شرطة أونتاريو.
- ستنظم وحدة القيادة في كلية شرطة أونتاريو مؤتمراً بشأن المسائل والمواضيع لمكافحة جريمة الكراهية لقادة الشرطة في سنة ٢٠٠٨.
- تعكف كلية شرطة أونتاريو على وضع مجموعة مواد تعليمية إليكترونية بشأن الوعي بالشعوب الأصلية (شعوباً/ثقافةً/أراضيَ/مجتمعات محلية).

يقدَّم التدريب على الوعي بالشعوب الأصلية بصورة روتينية إلى ضباط الشرطة في كل أنحاء أونتاريو ويعالج جزء كبير منه المدارسَ الداخليةَ، والآثارَ طويلة الأجل للإيذاء في المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية. يولى انتباه خاص أثناء هذا التدريب للتعاليم الثقافية وكذلك لتعريف الأدوار التقليدية المستندة إلى نوع الجنس في هذه المجتمعات.

يولى تركيزٌ خاصٌّ للإيذاء في المجتمعات المحلية النائية للشعوب الأصلية أثناء مؤتمر المنسقين المعني بالعنف المترلي، الذي سيعقد في كلية شرطة أونتاريو في سنة ٢٠٠٨. تعمل شرطة مقاطعة أونتاريو في تعاون وثيق مع ثلاث دوائر شرطة تابعة للأمم الأولى، وتشركها في كل الموارد ومواد التدريب. وتُشمَلُ دوائر شرطة الأمم الأولى في كل الدورات التدريبية

التي تنظمها شرطة مقاطعة أونتاريو فيما يتصل بالإيذاء، وتقدم شرطة مقاطعة أونتاريو مساعدةً إلى دوائر شرطة الأمم الأولى في إجراء التحقيقات إذا طُلِبَ منها ذلك.

تقيم شرطة مقاطعة أونتاريو شراكات مع عدة مراكز صداقة تابعة للشعوب الأصلية في لجان تتصل بالإيذاء، بما في ذلك اللجنة الاستشارية للمحاكم المعنية بالعنف المترلي، ولجنة الادِّعاء المنسَّق في قضايا العنف المترلي. وتشارك أيضاً في مؤتمر سنوي للأمم الأولى بشأن العنف المترلي.

تقدم كلية أونتاريو للخدمات الإصلاحية عنصراً خاصاً بالوعي بالشعوب الأصلية في برنامج تدريب موظفي الإصلاحيات وبرنامج تدريب على التقييم للمجنَّدين الأغرار المستجدّين تيسِّره مراكز الصداقة الهندية. ويُطلَب من المديرين أيضاً أن يتمّوا دورة تدريبية إلزامية في مكافحة العنصرية/مكافحة الاعتداء الجنسي.

تعقد الكلية أسبوع تعلُّم كل سنة وسينصَبُّ التركيز في سنة ٢٠٠٨ على الشعوب الأصلية والتحديات التي تواجهها في النظام. سيشمل هذا الأسبوع مناقشات في فريق يُعقد برئاسة مدير للجلسة بين كبراء الشعوب الأصلية وجمهور يتألف من نحو ٢٠٠ شخص من الخدمات الإصلاحية ووزارة خدمات الشباب والأطفال.

يستخدم المرفق الإصلاحي في أونتاريو امرأة في الموقع مقابل رسم معين للعمل كضابطة اتصال مع الشعوب الأصلية، تقدم برامج للشعوب الأصلية، وحفلات تطهير روحي بتدخين الأعشاب، وحفلات كوخ العَرَق.

يجري الآن إكمال مراجعات السياسة المتعلقة بالجناة في قضايا العنف المترلي (مراقبة السلوك والإفراج المشروط) وقد أُقِرَّت عدة تغييرات رئيسية حتى الآن. وإن استخدام أدوات تقدير المخاطر الخاصة بالعنف المترلي، وإن كانت ليست موجَّهةً تحديداً لنساء الشعوب الأصلية، يتوقع أن يعزز تحسين سلامة جميع الضحايا بتعيين هوية مرتكبي العنف المترلي وتقدير أوضاعهم بصورة أفضل، وبطريقة أكثر شمولاً.

في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أصدرت لجنة حقوق الإنسان في مقاطعة مانيتوبا تقريراً يتعلق بمشروع المجتمعات ذات النزعة العنصرية وخدمات الشرطة، وهو عبارة عن مشاركة مع باحثين من جامعة وينيبيغ. يشمل محور تركيز المشروع خدمات الشرطة للسكان من أبناء الشعوب الأصلية وأفراد المجتمعات الأخرى ذات النزعة العنصرية في وينيبيغ، واشتمل موضوع ظهر من العملية ينطوي على ادعاءات باعتداء أفراد من الشرطة جنسياً على نساء من الشعوب الأصلية. وتعمل اللجنة وجامعة وينيبيغ كلتاهما مع دائرة شرطة وينيبيغ على وضع المرحلة التالية من المشروع، التي تشمل وضع استراتيجيات تؤيد

خدمات شرطة خالية من التحيُّز. http://www.gov.mb.ca/hrc/english/news_releases/12-06-2007.html).

كما لوحظ في السؤال رقم ٢٦، تقتضي سياسة مانيتوبا في تعيين موظفين من الجنس الآخر في مرافق النساء أو وحدات سكنهن أن يحصل جميع موظفي الإصلاحيات المعيَّنين للعمل في مرفق للنساء تدريباً حساساً لنوع الجنس يأخذ في الحسبان الظروف الخاصة لنساء الشعوب الأصلية.

في سنة ٢٠٠٧، سهَّلت لجنة حقوق الإنسان في مانيتوبا تسوية الشكاوى التي قُدِّمَت باسم سجينات في سجن بورتاج للنساء (انظر الفقرة ٤٣٩ من تقريرَي كندا السادس والسابع عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة). ركزت التسوية على برامج لتلبية احتياجات النساء، بما في ذلك تيسير الاتصال بين النساء المسجونات وأطفالهن، وتلبي الاحتياجات الخاصة لنساء الشعوب الأصلية، والنساء ذوات الإعاقة، والنساء الحوامل (http://www.gov.mb.ca/hrc/english/news_releases/06_28_07.html).

في ألبرتا، يُقَدَّمُ التدريب على الوعي الثقافي إلى أفراد الشرطة أثناء تدريب أفراد الشرطة الأغرار المستجدّين وهو متاح لجميع موظفي ضابط السلام في الإصلاحيات لضمان وعي أكبر وقدرة أكبر على إدارة الجناة من أبناء الشعوب الأصلية بشكل فعّال. وقد نظرت المقاطعة في طرق لزيادة عدد الموظفين من أبناء الشعوب الأصلية بواسطة عملية أو معايير لم تُعتمد بعد.

في كولومبيا البريطانية، يتلقّى ضباط الإصلاحيات، كجزء من التدريب الأساسي لموظفي الأمن الذي يجب أن يُتمُّوه في أول ٩١,٣ ساعة من تعيينهم، تدريباً لمدة ٣,٥ساعات في منع التحرش/التمييز. وكجزء من التدريب المتقدم لضباط الأمن، الذي يجب أن يُتمّوه في أول ٧٣٩ ٢ ساعة من تعيينهم، تدريباً لمدة ٣,٥ ساعات في الوعي بالشعوب الأصلية و ٣,٥ ساعات في أمور النساء الجانيات. ويوجد أيضاً ضباط اتصال من أبناء الشعوب الأصلية معيَّنون بعقود في كل مركز إصلاحي من المراكز التسعة التي توجد في المقاطعة. ومع أنه لا توجد مبادرات لاستئجار نساء من بنات الشعوب الأصلية للعمل في المؤسسات الجزائية، توجد مبادرة تشغيل مستمرة تهدف إلى اجتذاب طالبي الوظائف من ثقافات متنوعة.

من ممارسات المركز الإصلاحي في يوكون أن جميع الموظفين، بخاصة الضباط، يجب أن يتلقَّوا تدريباً في الوعي بالأمم الأولى أثناء التدريب الأساسي لموظفي الإصلاحيات. ويُقَدَّمُ

هـذا التـدريب بمـدخلات ومـساعدة مـن الفريـق الاستـشاري المؤلـف مـن كـبراء المركـز الإصلاحي. والعمل جارٍ بنشاط في تعيين أشخاص متحدِّرين من الأمم الأولى.

الزواج والحياة الأسرية

٢٨ - بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بما تم توظيفه من استثمارات والنهج التي اتُّبعت لدعم رعاية الطفل، الواردة في التقرير، يرجى تقديم أرقام على الصعيد الوطني وبيانات مقسّمة حسب المقاطعات والأقاليم، عن حجم الطلب على رعاية الطفل ومدى توفُّرها وتكلفتها. يرجى بيان ما إذا كانت الحكومة نظرت في إمكانية رفع مستوى المزايا التي تُقدم في حالة الحصول على إجازة أبوَّة من أجل تشجيع عدد أكبر من الآباء على الحصول على مثل هذه الإجازة. ويرجى أيضا إبلاغ اللجنة إن كانت قد اتُّخذت تدابير أخرى لدعم الأسر وكفالة التوفيق بين العمل والحياة الأسرية لكل من الرجال والنساء.

تعترف حكومة كندا بأن رعاية الأطفال ذات أولوية لدى الأسر الكندية، وتقول إنها ملتزمة بمساعدة الوالدين على الموازنة بين العمل وحياة الأسرة، وتقدم لهما خيارات حقيقية في تقرير ما هو الأفضل لأطفالهم. في سنة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ستقدم حكومة كندا مبلغ ٥,٨ بلايين دولار دعماً للتعلُّم في مراحل الطفولة الأولى ورعاية الأطفال، يقدم على شكل تحويلات إلى المقاطعات والأقاليم، وعلى شكل نفقة مباشرة وتدابير ضريبية للأسر.

تقع على عاتق المقاطعات والأقاليم المسؤولية الرئيسية عن تصميم وتسليم الخدمات الاجتماعية والتعليمية. ويشمل هذا تصميم برامج وخدمات رعاية الأطفال وتسليمها وتنظيمها وتمويلها، وكذلك وضعَ وإعانةَ نُظُمٍ لنفقات رعاية الأطفال.

تقدم حكومة كندا دعماً للأسر بواسطة الخطة الشاملة لرعاية الأطفال، التي تشمل الاستحقاق الشامل لرعاية الأطفال ودعماً لأماكن رعاية الأطفال. تتلقّى هذا الاستحقاق جميعُ الأسر التي لديها أطفال دون سن السادسة، ويمكنها استخدامه لدفع تكاليف رعاية أطفالها. يقدِّم هذا الاستحقاق إلى ١,٥ مليون أسرة كندية مبلغ ٢,٤ بليون دولار سنوياً، بالإضافة إلى أشكال دعم أخرى تشمل السماح الضريبي للأطفال، وتخفيض نفقات رعاية الأطفال، والاستحقاق الضريبي للأطفال، الذي يشمل التكملة الوطنية لاستحقاق الطفل.

يقابل الاستحقاق الشامل لرعاية الأطفال مع تخفيض نفقات رعاية الأطفال، في المتوسط، أكثر من ثلث تكاليف رعاية الأطفال من قبل أشخاص غير الوالدين. والآثار المجتمعة لهذه التدابير أكبر حتى من ذلك في حالة الأسرة التي يعولها أحد الوالدين بمفرده.

إلى جانب الاستحقاقات المالية المباشرة للأسر تُحوِّل حكومة كندا أيضاً أموالاً إلى المقاطعات والأقاليم لدعم برامجها وخدماتها للأسر التي لديها أطفال. (انظر السؤال رقم ٢١). بلغ مجموع التحويلات الفيدرالية هذه السنة ١,١ بليون دولار وسترتفع إلى ما يقرب من ١,٣ بليون دولار في سنة ٢٠١٣-٢٠١٤.

تموِّل حكومة كندا أيضاً وتدير برامج رعاية الأطفال وخدماتهم في المناطق الواقعة تحت مسؤولية الحكومة الفيدرالية، بما في ذلك:

- مبادرات فدرالية تدعم برامج وخدمات رعاية الأطفال دعماً مباشراً في الأمم الأولى وشعب الإنيويت وميتيس: وبلغ مجموع نفقات برامج وخدمات رعاية الأطفال في الشعوب الأصلية في سنة ٢٠٠٥-٢٠٠٦ ما يقرب من ١٦٠ مليون دولار؛ ويُقَدَّمُ هذا الدعم، بالدرجة الأولى، بواسطة البرامج التالية:

- مبادرة رعاية أطفال الأمم الأولى وشعب الإنويت التي تقدمها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية الكندية؛

- برامج بداية سبّاقة للشعوب الأصلية تقدمها وزارة الصحة الكندية ووكالة الصحة العامة الكندية؛

- برامج رعاية الأطفال/الرعاية النهارية التابعة لدائرة الشؤون الهندية وشؤون الأقاليم الشمالية في مقاطعتي أونتاريو وألبرتا الكنديتين.

- قدمت دائرة الخدمات العسكرية، بواسطة ٤١ مركزاً كندياً/مركزاً لموارد الأسرة العسكرية، تخدم ما يقدر بـ ٠٠٠ ٨ طفل، بميزانية مقدرة بمبلغ ٤ ملايين دولار في سنة ٢٠٠٥-٢٠٠٦.

تقدِّم استحقاقات الأمومة والوالدية من تأمين العمل دخلاً مؤقتاً تعويضياً للوالدين العاملين لطفل حديث الولادة أو طفل متبَنًّ حديثاً. يُقصَد بهذه الاستحقاقات دعم الوالدين في الموازنة بين العمل والأسرة بإعطائهما المرونة التي يحتاجان إليها للبقاء في البيت أثناء السنة الأولى من حياة الطفل. استحقاقات الأمومة متاحة للأمهات في الأسابيع الـ ١٥ المحيطة بولادة الطفل، ويستطيع الوالدان الاستفادة من استحقاقات والدية لـ ٣٥ أسبوعاً فيصبح المجموع ٥٠ أسبوعاً.

تبلغ نسبة التعويض الأساسي عن الدخل من تأمين العمل، بما في ذلك الاستحقاقات الوالدية، ٥٥ في المائة. وتعكس نسبة التعويض هذه طبيعة التأمين المشترك للبرنامج، حيث يدفع الموظف، والموظفون الآخرون المشمولون بالبرنامج، ورب العمل، جزءاً من دخل العمل

المفقود (أثناء الغياب عن العمل). ويشير تقرير الرصد والتقييم لسنة ٢٠٠٧ إلى أنه لا يبدو أن نسبة التعويض الحالية تشكِّل حاجزاً أمام استخدام استحقاقات الأمومة والاستحقاقات الوالدية، لأن الوالدين يستخدمان هذه الاستحقاقات لـ ٩٤ في المائة من السنة، في المتوسط.

يمكن للأسر ذات الدخل المنخفض التي لديها أطفال أن تحصل على نسبة أعلى من ذلك، قد تصل إلى ٨٠ في المائة من دخلها المؤمَّن عليه، بواسطة تكملة دخل الأسرة، بحيث يصل الحد الأعلى للاستحقاقات الأسبوعية إلى ٤٣٥ دولاراً.

يُستفاد من الدراسة الاستقصائية للتغطية بتأمين العمل، التي أوردتها إحصاءات كندا، أن نسبة الآباء الذين طالبوا، أو أعلنوا عن عزمهم على المطالبة، بالاستحقاقات الوالدية بلغت ٢٦,٨ في المائة في سنة ٢٠٠٧، وقد ارتفعت بذلك من نسبة الـ ٢٠ في المائة التي كانت سائدة في سنة ٢٠٠٦.

يشير تقرير الرصد والتقييم لسنة ٢٠٠٧ الصادر عن لجنة تأمين العمل، التابعة لحكومة كندا، إلى أن عدد المطالبات بالاستحقاقات الوالدية التي قدمها رجال في سنة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بلغ ٤٨٠ ٢٥ مطالبة. وقدمت النساء أغلبية المطالبات بالاستحقاقات الوالدية (٧٠٠ ١٥٨ في سنة ٢٠٠٦-٢٠٠٧)، أي ٨٦ في المائة من مجموع المطالبات.

استحقاقات الرعاية على سبيل المؤاساة متاحةٌ للعمال المؤهلين، الذين يحتاجون إلى تعويض عن دخلهم لرعاية فرد في الأسرة مريض مرضاً عضالاً. تتاح استحقاقات لمدة ستة أسابيع ويمكن أخذها خلال فترة مدتها ٢٦ أسبوعاً، ويمكن تقاسمها بين أفراد الأسرة المؤهلين (وتتاح فترة انتظار واحدة فقط عند تقاسم الاستحقاقات).

في سنة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، قُدِّمَ ٦٨٠ ٥ طلباً للرعاية على سبيل المؤاساة، ودفعت استحقاقات مقدارها ٩,١ ملايين دولار:

- تلقّى المطالبون باستحقاقات الرعاية على سبيل المؤاساة ٣٣٠ دولاراً لمدة ٤,٧ أسابيع في المتوسط.
- استخدم أكثر من نصف (٥٨,٥ في المائة) المطالبين باستحقاقات الرعاية على سبيل المؤاساة استحقاقات الأسابيع المتاحة جميعها.
- معظم المطالبين باستحقاقات الرعاية على سبيل المؤاساة نساء (٧٥,١ في المائة).

تعترف حكومة كندا بأن عدداً متزايداً من الكنديين يواجهون صعوبات في الموازنة بين مسؤوليات العمل ومسؤوليات الأسرة. في شباط/فبراير ٢٠٠٨، اتفق وزراء الحكومة الفيدرالية وحكومات المقاطعات والأقاليم، في إطار الرابطة الكندية لمديري التشريع العمالي،

على إنشاء لجنة مخصصة لدراسة مسألة التوازن بين العمل والحياة. وتُموِّل حكومة كندا أيضاً الباحثين الذين يبحثون في مسائل ترتيبات العمل والتوازن بين العمل والحياة.

أُدخلت تحسينات على خطة التعلُّم المبكر ورعاية الأطفال في مقاطعة نيوفاوندلاند ولبرادور. فزاد برنامج إعانة خدمات رعاية الأطفال عتبة الأهلية فيه من ٠٠٠ ٢٥ دولار إلى ٥٠٠ ٢٧ دولار. تمكِّن هذه الزيادة ما يقدر بـ ١٧٠ طفلاً وأسرهم من الحصول على استحقاقات من هذا البرنامج. وأُنشئَ في السنة السابقة أكثر من ١٠٠ مكان جديد في مختلف أنحاء المقاطعة بواسطة مبادرة أماكن رعاية الأطفال.

في سنة ٢٠٠٧، أعلنت نوفا سكوشيا برنامج الرعاية الصيدلانية للأسرة لمساعدة الأُسر على دفع تكاليف الأدوية (http://www.gov.ns.ca/health/pharmacare/).

أصدرت مقاطعة نيو برونزويك، كجزء من مبادرتها لتقليص الفجوة في الأجور، أنها ستُنشئ ٠٠٠ ٢٠ مكان إضافي لرعاية الأطفال في شبكتها لمراكز الرعاية النهارية العمومية خلال السنوات الخمس القادمة. وسيرفع هذا الإجراء عدد الأماكن المتاحة في شبكة مراكز الرعاية النهارية العمومية إلى ما مجموعه ٠٠٠ ٢٢٠ مكان.

ابتداءً من السنة الضريبية ٢٠٠٩، سيعادل السماح الضريبي لقاء نفقات رعاية الأطفال جميع النفقات، سواء أكان الطفل في مركز عمومي للرعاية النهارية يتلقّى إعانة حكومية أم في مركز رعاية في القطاع الخاص. من شأن هذه المبادرة أن تساعد ٠٠٠ ١٥٠ أسرة في كيبَك بتخفيض أعبائها المالية.

تسمح خطة كيبك لتأمين الوالدية، إلى جانب إعطاء فرص أحسن للحصول على إجازات الأمومة والوالدية، للآباء بالحصول على إجازة والدية مدتها خمسة أسابيع، استفاد منها ٥٤ في المائة من الآباء (الفقرة ٣٦١ من تقريرَي كندا السادس والسابع عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة).

يركِّز واحد من توجيهات سياسة كيبك الجديدة على المساواة بين الجنسين في الموازنة بين العمل والحياة. تحتوي خطة العمل على بضعة مبادرات تدعم هذا الهدف: وَضْعُ بطاقة إنصاف في الأعمال التجارية، دعم مالي وتقني لرابطات أرباب العمل واتحادات العمال لوضع مبادرات توازن بين العمل والحياة، واتفاقات مع أصحاب المصلحة الإقليميين الذين لهم صلة بالموضوع لتمويل مشاريع، وتدابير للمساعدة على إجراء دراسات للتوازن بين العمل والحياة العائلية. يوجد الآن مشروع بحوث جارٍ لتوثيق التوازن بين العمل والحياة، فيما يتعلق بالاستراتيجيات التي يستخدمها العاملون، الذين يجب عليهم لا رعاية أطفالهم

فحسب، وإنما رعاية زوج (أو زوجة) مريض أيضاً، أو أقارب مسنين أو معولين آخرين في الأسرة. وسيولى انتباهٌ خاصٌّ للأوضاع التي يمر بها أشخاص يعملون في أوقات غير عادية.

وأخيراً، تبيَّنَ من دراسة أجراها مجلس الأسرة والطفولة مؤخراً لكفاءة سياسة الأسرة في كيبك أن، العناصر الرئيسية للسياسة مفيدة للنساء، لا سيما بارتفاع نسبة مشاركة الأمهات وارتفاع معدل الولادات.

يوجد في الوقت الحاضر نحو ٤٨٨ ٢٤٣ مكاناً لرعاية الأطفال في أونتاريو، تخدم نحو ١٤ في المائة من أطفال المقاطعة (الذين تتراوح أعمارهم من صفر إلى ١٢ سنة). وكان في سنة ٢٠٠٧ متوسط شهري مقداره ٧٠٨ ١٢ أطفال يتلقّون إعانة لاحتياجات خاصة؛ و٣٨٤ ٦٧ طفلاً يتلقّون إعانات للرسوم العادية؛ و ٥٧٥ ٩ طفلاً يتلقون إعانات من برنامج **أونتاريو تعمل** لرعاية خاضعة للتنظيم.

بالإضافة إلى ذلك، يتناول برنامج استحقاق أطفال أونتاريو الأثر السلبي الذي يمكن أن يتركه الفقر على نمو الأطفال ونمائهم صحياً. يساهم برنامج استحقاق أطفال أونتاريو في تحسين التوافق بين العمل والحياة للرجال والنساء على حدٍّ سواء، بمساعدة الأسر التي تتحمل تكاليف إضافية لتربية أطفالها، ومعاملة أطفال الأسر المؤهلة على قدم المساواة، سواء أكان آباؤهم وأمهاتهم يعملون أو لا يعملون. ويحسِّن الدعم المتواصل الذي يقدمه هذا البرنامج الفرص المتاحة للآباء والأمهات، ويساعدهم على الانتقال إلى الالتحاق بقوة العمل، بينما تظل الأسر مؤهلة لتلقّي دعم من برنامج استحقاقات أطفال أونتاريو لأطفالها، حتى بعد توقُّف استحقاقات المساعدة الاجتماعية.

أكثر من ٧٠ في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ و ٥ سنوات في أونتاريو تعمل أمهاتهم خارج البيت. وإن برنامج أحسن بداية، بتحسينه إمكانيات الحصول على رعاية ملائمة للأطفال ذات نوعية جيدة، يساعد الأمهات على الموازنة بين متطلبات العمل ومتطلبات الأسرة (الفقرة ٤٢٠ من تقريرَي كندا السادس والسابع عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة). أوجدت بلديات أونتاريو، في إطار هذا البرنامج، نحو ٠٠٠ ٢٢ مكان جديد لرعاية الأطفال.

في سنة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، سيُنفَق مبلغ ١٤٢,٥ مليون دولار في تمويل جديد يُستخدَم لتحسين برنامج حكومة أونتاريو المسمى أحسن بداية، وإدامته وتعزيزه، بما في ذلك:

- ١٠٥,٧ ملايين دولار لإدامة ٣٧٤ ٧ مكاناً مرخَّصاً لرعاية الأطفال، منها ٣٠٠ مكان مرخص جديد وملائم ثقافياً لرعاية أطفال الشعوب الأصلية في مجتمعات

مستهدفة خارج المحميات، ومساعدة بلديات أونتاريو مع الضغط الذي تواجهه في دعم رعاية الأطفال رعاية جيدة في أونتاريو.

- مبلغ ٢٤,٨ مليون دولار إضافي لتقديم زيادة، يبلغ متوسطها ٣ في المائة، في أجور العاملين في رعاية الأطفال في مختلف أنحاء أونتاريو البالغ عددهم نحو ٥٠٠ ٣٣ شخص.

- ١٢ مليون دولار لتحسين إمكانيات الحصول على تدريب ودعم إنشاء كلية تنظيمية لتدريب مربّي/مربّيات الأطفال في طفولتهم المبكرة.

الأسر في أونتاريو مؤهلة للحصول على إعانات لرسوم رعاية الأطفال على أساس تدريجي بحسب دخل الأسرة. فالأسرة التي يبلغ دخلها الصافي ٠٠٠ ٢٠ دولار يحق لها الحصول على إعانة مساوية لكامل الرسم الذي تدفعه لتسديد تكاليف رعاية أطفالها. ويعني الانتقال إلى سلم متدرج لفحص الدخل لتقرير مدى الأهلية للحصول على إعانة لدفع رسوم رعاية الأطفال، الذي دخل حيز النفوذ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أن عدد الأسر المؤهلة للحصول على إعانة للمساعدة في دفع رسوم رعاية أطفالها سيزداد.

بموجب برنامج المكافأة على العمل، قدمت مانيتوبا المبادرات التالية منذ سنة ٢٠٠٦ لدعم الأسر:

- عُزِّزَت حوافز العمل لتمكين المشاركين الذين يتلقّون استحقاقات مساعدة للتوظيف والدخل من الاحتفاظ بـ ٢٠٠ دولار من دخلهم المكتسب و٣٠ في المائة من الدخل المكتسب فوق حد الـ ٢٠٠ دولار قبل أن يبدأ تخفيض الاستحقاقات التي يتلقّونها.

- في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٧، خُفِّضَت رسوم رعاية الأطفال ورُفِعَت مستويات الأهلية لتلقّي المساعدة، فرُفِعت بذلك مستويات المساعدة ودُعم مزيد من الأسر في إرسال أطفالها إلى دور الرعاية.

- في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، بدأ استحقاق الأطفال في مانيتوبا، الذي يعطي الأسرة ٣٥ دولاراً في الشهر لكل طفل، لدعم الأسر ذات الدخل المنخفض التي لا تتلقّى استحقاقات مُساعَدَة للتوظيف والدخل.

جُمِّدَت رسوم الوالدية، التي كانت تُقدَّم بموجب برنامج رعاية الأطفال في مانيتوبا، منذ سنة ٢٠٠٢. وفي سنة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، قدم البرنامج المذكور إعانة جديدة لمدارس الحضانة تستند إلى مقدار الدخل فقط، ولذلك يمكن للوالدَين ذوَي الدخل المنخفض الجالسين في البيت الحصول عليها. وفي شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٧، رُفعت مستويات الدخل

والخصميات المسموح بها المستخدمة لتقرير أهلية الحصول على إعانات لرعاية الأطفال. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أُعلن إيجاد ٢ ٥٠٠ مكان آخر لرعاية الأطفال. وكذلك أُنشئت مبادرات لتمديد ساعات رعاية الأطفال بغية إعطاء تمويل إضافي للمرافق لإتاحة مزيد من الأماكن المرخَّصة للأسر التي تحتاج إلى رعاية أطفالها في المساء أو عطلة نهاية الأسبوع أو في الليل.

أُدخلت تعديلات موسعة على قانون معايير التوظيف في مانيتوبا، الذي ينظِّم المعايير الدنيا، مثل أحكام الإجازات في مانيتوبا، في شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٦ (تعديلات ٢٠٠٦: full Act http://web2.gov.mb.ca/laws/statutes/2006/c02606e.php; http://web2.gov.mb.ca/laws/statutes/ccsm/e110e.php).

تعكس التغييرات الناتجة الاهتمامات التي قدمها أبناء مانيتوبا، والتوصيات التي اعتمدها بتوافق الآراء لجنةٌ مؤلفةٌ من ممثلي العمال والإدارة. ولم يكن رفع مستوى استحقاقات إجازة الوالدية مسألةً هي موضع اهتمام وقُدِّمَت للنظر فيها. وإنما حدَّثَت التعديلاتُ القانونَ لكي يعكس بصورة أفضل الوقائع الحالية للاقتصاد، وتغيُّر وجه قوة العمل ومطالب الأسر اليوم. واشتملت التعديلات على تحسين أحكام أجرة إجازة قانونية للعاملين دون تفرُّغ؛ وتعريف موسَّع للفرد في الأسرة لتأهيله/تأهيلها للإجازات القانونية؛ وتحسين أحكام أجرة العمل الإضافي للعاملين بناء على حوافز؛ وأحكام تمنع الخصم من المرتب حيث لا يوجد فائدة مباشرة للموظف؛ وتحسين تغطية عمال المنازل والمربِّيات المقيمات مع الأسرة.

نفذت سسكتشوان التحسينات التالية لرعاية الأطفال:

- إلغاء قائمة الانتظار للأطفال الذي توجد لديهم إعاقة كبيرة؛
- رفع أجرة العاملين في رعاية الأطفال بنسبة ٩ في المائة ابتداءً من ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٦؛ و ٣ في المائة ابتداءً من ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧؛ و ٤ في المائة ابتداءً من ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٨؛
- تحسينات لإعانة رعاية الأطفال بواقع ٢٠ دولاراً في الشهر في المتوسط، ابتداءً من حزيران/يونيه ٢٠٠٥ وتحسينات إضافية للرعاية في ٢٠٠٦ لزيادة التغطية إلى أكثر من ٨٥ في المائة من رسوم ٢٠٠٥، وزيادة الحد الأعلى للدخل الذي تنقطع عنده الإعانة أيضاً؛

- توسيع الأماكن المرخصة لرعاية الأطفال بواقع ٦٠٠ ٢ مكان في الفترة من ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٨.

في شباط/فبراير ٢٠٠٨، قدمت حكومة سسكتشوان جوائز للموازنة بين العمل والأسرة، لتكريم أرباب العمل لتميُّز أدائهم بتسهيل إقامة توازن بين العمل والأسرة في أماكن العمل في سسكتشوان. ستُمنح هذه الجائزة لعدد لا يتجاوز ١٢ شخصاً في أماكن عمل خاصة وعامة وغير ربحية وتعاونية، بناءً على استخدام مبادرات توازن بين العمل والأسرة تتيح فرصاً للعاملين لكي يضعوا الأسرة أوَّلاً، وإعطاءَهم المرونة للنظر في الوزن الصحيح الذي ينبغي إعطاؤه لأولويات العمل والأسرة في حياتهم.

في سنة ٢٠٠٧، عملت الخدمات الإصلاحية في ألبرتا على وضع برنامج لرفاهية الموظفين وارتباطهم، لمعالجة احتياجات الموظفين الشخصية من الرفاهية. وحدثت مبادرات أخرى لتجربة نوبات عمل مدتها ١٢ ساعة وتقليص أسابيع العمل في مواقع معينة لمختلف الموظفين وبُذِلَ جُهد لتقليل الإجازات المرضية والاستجابة لطلبات الموظفين الذين يلتمسون زيادة أيام العطل ليقضوها مع أسرهم.

تُوفِّر رعاية الأطفال في ألبرتا الخيار والمرونة، وتضمن إتاحة سلسلة واسعة من خيارات رعاية الأطفال الجيدة النوعية والمعقولة التكلفة، التي تلبي احتياجات أسرهم وأطفالهم. في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨، كان يوجد ٤٢٣ ٧٢ مكاناً مرخصاً في مراكز الرعاية النهارية، ومدارس الحضانة، والرعاية خارج المدرسة، والمراكز التي يُترك فيها الأطفال لرعايتهم، وبيوت الأسر التي تقدم رعاية نهارية؛ وكان ٦٣٣ ٢٧ طفلاً مسجلين في برامج رعاية أطفال مرخصة أو معتمدة؛ و٣٢٠ ١٠ طفل، أو ما يقرب من ٣٧ في المائة من الأطفال المسجلين، يتلقَّون إعانة.

إعانة رعاية الأطفال في ألبرتا متاحة للوالدين ذَوَي الدخل المنخفض أو المتوسطَ، بناءً على مقدار الدخل، وحجم الأسرة، وسبب الرعاية. واعتباراً من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨:

- ستُزاد نسب الإعانة الشهرية بنسبة ٣,٥ في المائة للوالدَين اللذَين يستخدمان مراكز رعاية نهارية مرخصة (إلى حد أقصى مقداره ٦٢٨ دولاراً للأطفال الرضَّع و ٥٤٦ دولاراً للأطفال الذين هم في مرحلة ما قبل المدرسة)، وبيوت الأسر التي تقدم رعاية نهارية (الحد الأقصى ٥٢٠ دولاراً للأطفال الرضَّع و٤٣٧ دولاراً للأطفال الذين هم في مرحلة ما قبل المدرسة).

- ستزداد إعانة رعاية الأقارب للأطفال (للأقارب الذين يرعون الأطفال خارج البيت) بنسبة ٢٦ في المائة، فتصل إلى ٤٠٠ دولار في الشهر للأطفال الذين هم دون سن السادسة من العمر.
- سيتاح أيضاً للوالدَين ذَوَي الدخل المنخفض والمتوسط اللذَين يستخدمان رعاية مرخصة للأطفال الذين هم في سن المدرسة، الحصول على إعانة لرعاية الأطفال (أقصاها ٥٤٦ دولاراً في الشهر للأطفال الذين هم في الروضة، و ٣١٥ دولاراً في الشهر للأطفال الذين هم في الصفوف من الأول إلى السادس). وتتوقف الأسعار أيضاً على ساعات الرعاية للأطفال الذين هم في سن المدرسة.

تدعم خطة ألبرتا لوضع خيارات لرعاية الأطفال، التي وُضعت في أيار/مايو ٢٠٠٨، إيجاد ١٤ ٠٠٠ مكان لرعاية الأطفال بحلول سنة ٢٠١١. وسوف تزيد خطة الاستثمار توافر رعاية الأطفال، وتساعد مشغِّلي أماكن الرعاية في جهودهم الرامية إلى تعيين الموظفين والاحتفاظ بهم، ومساعدة الوالدَين ذَوَي الدخل المنخفض والمتوسط – وهذا يشمل والدَي الأطفال الذين هم في سن المدرسة – في دفع تكاليف رعاية الأطفال.

تشمل البرامج الأخرى للمساعدة في زيادة عدد الأماكن الجيدة: صندوق ابتكار إنشاء الأماكن، الذي يقدم منحاً للمساعدة في دفع تكاليف التخطيط وبدء التشغيل؛ وحافزاً لرعاية الأطفال الرُّضَّع للمساعدة في دفع التكاليف الأعلى لرعاية الأطفال الرُّضَّع؛ وصندوق الشراكة الإقليمية للمساعدة على تلبية الاحتياجات الإقليمية الفريدة، والاستثمار في الوحدات النموذجية، لزيادة أماكن رعاية الأطفال المجاورة للمدارس؛ ومنح التمويل الجيد للمساعدة في شراء الألعاب والمعدات.

وتشمل البرامج الأخرى للمساعدة في تعيين الموظفين والاحتفاظ بهم ما يلي: التوسُّع في معادلة شهادات موظفي رعاية الأطفال؛ ورفع الأجور؛ وبرنامج اعتماد لزيادة جودة النوعية؛ وعلاوات حافزة لاجتذاب الموظفين؛ وبرامج تقديم منح دراسية ومنح مالية للفقراء للمساعدة في دفع تكاليف التدريب؛ والحصول على الدورة التوجيهية في رعاية الأطفال على شبكة الإنترنت.

في سنة ٢٠٠٦، كان يوجد نحو ٥٨١ ٠٠٠ طفل في سن الثانية عشرة فما دون، في كولومبيا البريطانية، يحصل ما يُقَدَّرُ بـ ٤١ في المائة منهم على شكل من أشكال رعاية الأطفال.

في سنة ٢٠٠٦، كانت نسبة الأماكن المرخصة في المقاطعة لرعاية الأطفال الذين هم في سن يتراوح من الولادة حتى سن الثانية عشرة، الذين توجد لهم أماكن منظمة لرعاية

الأطفال ١٣,٨ في المائة. وفي سنة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، كان برنامج تمويل تشغيل رعاية الأطفال في المقاطعة يدعم أكثر من ٥٠٠ ٤ مجموعة ومرفق عائلي لرعاية الأطفال. ومنذ سنة ٢٠٠١، ازداد عدد أماكن رعاية الأطفال المؤهلة للدعم من الحكومة من ٠٠٠ ٤٥ مكان إلى ٠٠٠ ٨٢ مكان في السنة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وبينما كان البرنامج الأكبر للتمويل الرأسمالي موقوفاً في السنة المالية ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وافق البرنامج الأصغر للتمويل الرأسمالي على تمويل ٢٠٧ مرافق، دعم فيها أكثر من ٠٠٠ ٧ مكان مرخَّص لرعاية الأطفال.

إعانات رعاية الأطفال متاحة لأشد الأسر ضعفاً في كولومبيا البريطانية، وفي سنة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، كانت المقاطعة تدعم عدداً متوسطُهُ ٣٠٠ ٢٣ طفل في الشهر دون سن الثالثة عشرة وأكثر من ٠٠٠ ١٦ أسرة. يدعم برنامج إعانات رعاية الأطفال الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط لسد تكاليف رعاية جيدة للأطفال. يتوقف مقدار الإعانة التي يمكن أن تتلقّاها الأسرة على دخل الأسرة وحجمها، وأعمار الأطفال، ونوع رعاية الأطفال المقدمة.

طيلة السنة المالية ٢٠٠٦-٢٠٠٧، تلقَّت أكثر من ٠٠٠ ٣٧ أسرة خدمات من مراكز الموارد والإحالة إلى رعاية الأطفال، التي تقدم معلومات وإحالات لمساعدة الوالدَين على اختيار رعاية جيدة لأطفالهما. وتدعم المراكز المذكورة أيضاً مقدِّمي رعاية الأطفال بتوفير مكتبات لإعارة الألعاب والمعدات، وإتاحة فرص تنمية مهنية، ومعلومات وموارد في المجتمعات المحلية في مختلف أنحاء المقاطعة.

في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، التزمت كولومبيا البريطانية بالمحافظة على استثمار سنوي مقداره ٥٤ مليون دولار في برنامج مدعوم لتنمية الأطفال - يمكِّن نحو ٨٠٠ ٥ طفل من ذوي الاحتياجات الخاصة من مواصلة المشاركة في أوضاع رعاية الأطفال.

تُكرِّم مؤسسة الموازنة بين العمل والحياة في كولومبيا البريطانية (WorkLife BC) أربابَ العمل، الذين طوَّروا أماكن عمل مساندة لمساعدة موظفيهم على موازنة التزاماتهم تجاه العمل وتجاه الأسرة. وتستطيع أيضاً مساعدة أرباب العمل على تشجيع ممارسات تساعد أرباب العمل على اجتذاب الموظفين وإبقائهم على رأس عملهم. توجد معلومات عن هذا في الموقع http://www.worklifebc.ca/.

٢٩ - لاحظت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع القلق، في ملاحظاتها الختامية المؤرخة ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٦ بشأن تقرير الدولة الطرف الجامع للتقريرين الدوريين الرابع والخامس، أن نسبة الأسر التي تعولها أمهات وحيدات كبيرة بين الأسر التي عهد

بأطفالها إلى دور الحضانة. وأعربت اللجنة أيضا عن قلقها لأن النساء ما زلن يُجبَرن على التنازل عن أطفالهن لدور الحضانة لعدم وجود سكن ملائم. يرجى بيان التدابير التي اتُّخذت في هذا الصدد.

تعكف حكومة نيو برونزويك الآن على إعادة تصميم نظامها لحماية الأطفال. وسينصبُّ تركيز النظام الجديد على نهج يستند إلى القوة، يُشرك الأسر في حل مسائل حماية الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، تعطي نيو برونزويك الأسر التي لديها أطفال أولوية في الوصول إلى برامج السكن المعان.

التدابير الكبيرة لدعم الدخل والسكن العمومي الموجودة في كيبك تجعل هذا احتمالاً بعيد الحدوث. بالإضافة إلى تدابير الوصول إلى السكن العمومي الوارد وصفها في السؤال رقم ٢٣، تدعم حكومة كيبك، بواسطة بضعة برامج، الأسر ذات الدخل المنخفض لكي تضمن أن يبقى لديها دائماً حدٌّ أدنى من الموارد تحت تصرُّفها.

في كيبك، الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط مؤهلة لسماح ضريبي، يسمى مكافأة عمل، يحدده الدخل ونوع الأسرة. فالأسرة التي يعولها أحد الوالدين بمفرده، مثلاً، تحصل على مكافأة مقدارها ٢ ٢٠٠ دولار. والوالدان اللذان ليس لديهما موارد يستطيعان الحصول على مساعدة مالية كملجأ أخير. فيما يتعلق بالاحتياجات الأساسية للأطفال المعولين، إنهم مشمولون ببرنامج يسمى مساعدة الطفل. هذه السماح الضريبي الذي يُرَدُّ إلى دافع الضريبة يتألف من عنصرين اثنين، هما: الأول مساعدة مالية تعطى للأسر المحتاجة، ويُحدد مقدارها بناء على مجموع دخل الأسرة. والثاني هو تكملة شاملة للأطفال المعوقين. والمبلغ الذي يُدفع يكون نفس المبلغ دائماً بغض النظر عن مقدار الإعاقة ودخل الأسرة. وفي السنة المالية ٢٠٠٦، قدمت هذه المبادرة دعماً لـ ٢٦٠ ٨٧٣ أسرة، بلغ مجموعه ٢,٠٣ بليون دولار.

قدمت حكومة أونتاريو الاستحقاق الجديد لأطفال أونتاريو إلى أطفال الأسر ذات الدخل المنخفض. وتعول النساء في أونتاريو أكثر من ٨٠ في المائة من الأسر التي يعولها أحد الوالدين بمفرده. وستتلقّى الأسر ذات الدخل المنخفض، ابتداءً من شهر تموز/يوليه ٢٠٠٧، مبلغاً يصل إلى ٢٥٠ دولاراً لكل طفل، ويصل إلى ١ ١٠٠ دولار لكل طفل عندما يصبح تنفيذه تنفيذاً تاماً في سنة ٢٠١١. وسيدفع مبلغ مجموعه ٢,١ بليون دولار بشكل تراكمي خلال السنوات الخمس الأولى.

أعطت أونتاريو زيادة إضافية مقدارها ٢ في المائة في برنامج **أونتاريو تعمل** وبرنامج أونتاريو لدعم المعوقين، مما رفع نسبة مجموع الزيادة في المساعدة الاجتماعية إلى ٩ في المائة

عما كان عليه في سنة ٢٠٠٣. وهذا يساعد النساء الضعيفات وأسرهن على إدارة الزيادة في تكاليف المعيشة.

زادت أونتاريو الحد الأدنى للأجور إلى ٨,٧٥ دولارات في الساعة بتاريخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨، مع الالتزام بأن يصل الحد الأدنى للأجور إلى ١٠,٢٥ دولارات في الساعة في سنة ٢٠١٠. وسوف تفيد هذه الزيادة النساء بوجه خاص لأن ثلثي الذين يعملون بالحد الأدنى من الأجور نساء.

مرَّت أونتاريو مؤخراً بتحوُّلٍ في المساعدة الاجتماعية للأطفال، اشتمل على تنفيذ عدد أوسع من المبادرات التي تستخدم نهجاً يقوم على القوة ويشدد تشديداً قوياً على الصلات مع الخدمات المجتمعية. تعتمد جمعيات معونة الأطفال في أونتاريو، في تقرير ما إذا كان الطفل في حاجة إلى الحماية، على طيف منقح للأهلية ومعايير إلزامية جديدة لحماية الأطفال لإعطاء كل جمعيات معونة الأطفال إطاراً متسقاً تقدم من خلاله خدمات حماية الأطفال إلى الأطفال والشباب وأسرهم. ويشير الطيف والمعايير تحديداً إلى اعتبارات العنف المترلي وتقدم إرشاداً شاملاً للجمعيات. فالمعايير (التي ترشد الممارسة طيلة فترة بقاء الحالة قائمة)، مثلاً، تعترف بأن حالات العنف المترلي تحتاج إلى نهج مصمم للحالة بعينها ويقدم إرشاداً للتعامل مع هذه الحالات.

يوجد في أونتاريو عدد من البرامج المصممة خصّيصاً لمعالجة احتياجات من يعانون صعوبات مالية إلى الإسكان، كما يلي:

- إتاحة فرص للمستأجرين في أونتاريو – مبادرة رأسمالية لتوفير سكن مستأجر بأجر معقول، تعطي البلديات أموالاً لتوفير سكن مستأجر بأجر معقول لسكان أونتاريو ذوي الدخل المنخفض.
- إتاحة فرص استئجار لأسر أونتاريو – تهدف إلى تخفيف عبء دفع الإيجار عن الأُسر ذات الدخل المنخفض التي لديها أطفال بتقديم مساعدة شهرية إليها.
- برنامج مصرف الإيجار الإقليمي – يخصص تمويلاً لمديري الخدمات البلدية لمساعدة المستأجرين الذين تأخروا لأجلٍ قصير في دفع إيجاراتهم على تجنُّب الإخراج من منازلهم بسبب تأخرهم في دفع الإيجار.

تقدم وكالات خدمات الطفل والأسرة في مانيتوبا دعماً للأسر، ومساعدة للأمهات العازبات بتقديمها لهن ما يحتجن إليه من أشكال الدعم في البيت. وسيعمل نظام خدمات الطفل والأسرة أيضاً على تنفيذ نموذج استجابة تفاضلية يقدِّم دعماً مبكراً أكثر كثافة وفعّالية

للأسر، بما في ذلك الأسر التي تعولها أمٌّ عزباء والتي هي في ضائقة مالية. وتعمل وكالات خدمات الطفل والأسرة في مانيتوبا جاهدةً لمساعدة النساء على إيجاد سكن ملائم، لا سيما إن كان السكن الحالي غير لائق ويعرض الأطفال للخطر.

في سسكتشوان، يمكن النظر إلى الإسكان غير اللائق، كما يُنظر إلى الضغوط الخارجية الأخرى، بأنه عامل مساهم في هدم الأسرة، مما يؤدي إلى ضغوط إضافية، وإساءة استخدام المخدرات، واحتمال الاعتداء والإهمال. لا يُخرَج الأطفال من أُسرهم ويوضعون في دور حضانة إلا إذا لم يعد بالإمكان ضمان سلامتهم نتيجةً لإساءة الوالدين إليهم و/أو إهمالهما لهم. وعندما يرد تقرير أو يوجد قلق من إمكانية وجود وضع إهمال/إساءة معاملة، يقوم موظفو الوزارة بالتحقيق في هذه المخاوف ويقدمون ما يلزم من دعم لمساعدة الأسرة على البقاء مجتمعةً، مع سلامة الطفل أو الأطفال في الوقت نفسه. وإذا اكتشف موظفو الوزارة أثناء عملهم مع الأسرة أن المسكن غير لائق يمكنهم الدفاع عن حق الأسرة ودعمها في إيجاد مسكن مناسب. وهذا يشمل التعامل مع شركاء في خدمات الإسكان والخدمات المالية، وكذلك إحالات إلى برامج أخرى تقدمها منظمات مجتمعية.

قدمت وزارة الخدمات الاجتماعية في سسكتشوان تمويلاً لمنظمة مجتمعية اسمها اتحاد ميتيس الحضري المركزي (١٩٩٣) – البيت اللامحدود (Infinity House)، في سسكاتون، لتوفير مسكن انتقالي ودعم للنساء من بنات الشعوب الأصلية وغير الأصلية وأطفالهن. ووفرت كذلك تمويلاً لمنظمات مجتمعية في نورث باتلفورد وسسكاتون وريجينا تقدم خبرة معيشية مرتَّبة ومساندة للشابّات الحوامل والشابات الوالدات.

تقدم وزارة خدمات الأطفال والشباب في حكومة ألبرتا خدمات تدخُّل لصالح الأطفال بموجب قانون الأطفال والشباب وتدعيم الأسرة. ينص القانون بوضوح على أن الطفل يُعتبر في حاجة إلى خدمات التدخُّل عندما تكون سلامة الطفل ونماؤه في خطر نتيجةً لإهمال أو إصابة عاطفية أو إصابة جسدية أو اعتداء جنسي. ومن مسؤولية موظفي القضايا المدرَّبين أن يقدِّروا الادعاءات بأن والد/والدة الطفل أو ولي أمره قد سبب له ما يُحوِجُهُ إلى خدمات التدخُّل.

مع أن مسائل أمومة المرأة العزباء أو الإسكان قد تكون جزءاً من ظروف الأسرة في ألبرتا، لا تفي هذه المسائل وحدها بالمعايير التي تدعو وزارة خدمات الأطفال والشباب إلى التدخل؛ ولا يعتبر الطفل في حاجة إلى خدمات التدخل و/أو نزعه من رعاية الوالد/الوالدة لمجرد كون الأم والدة عزباء أو لمجرد مسائل سكنية.

يجوز لوزارة خدمات الأطفال والشباب في ألبرتا أن تقدم خدمات لمرة واحدة لفترة قصيرة كالإيواء، أو الإيجار، أو المنافع العامة، أو بقالة، أو إحالة إلى وكالات مجتمعية أو أي شكل آخر من أشكال خدمات الدعم لتخفيف وطأة الحاجات المباشرة ودعم أولياء الأمور في رعاية أطفالهم.

من العناصر الرئيسية في استراتيجية الإسكان الإقليمي الجديدة لكولومبيا البريطانية عنصر مسائل الإسكان في كولومبيا البريطانية، وهو ضمان إعطاء الأولوية لأشد المواطنين ضعفاً في الحصول على مسكن. لذلك، تُعطى الأولوية العليا في الحصول على مسكن اجتماعي للأسر التي تواجه حالات طارئة، بما في ذلك الأسر التي تعيش في أحوال تعرِّض للخطر صحتَها أو رفاهيتها أو سلامتها. هذه الأسر مؤهلة أيضاً للحصول على إعانة إيجار إذا كان المسكن مستأجراً من سوق القطاع الخاص، بواسطة برنامج مساعدة الإيجار (الذي أُدخل كجزء من برنامج مسائل الإسكان في كولومبيا البريطانية)، مما يوسع خياراتها في البحث عن مسكن آمن وملائم بإيجار معقول.

يبين قانون خدمات الأطفال والأسرة والمجتمع المحلي في كولومبيا البريطانية الظروف التي يحتاج الأطفال فيها إلى الحماية. قلة المسكن ليست مشمولة بهذه الظروف؛ غير أنه إذا عُرِّفَ المسكن بأنه حاجةٌ للوالد/الوالدة الذي يتلقّى خدمات لرفاهية الطفل، يجوز للأخصائي الاجتماعي الذي يعمل مع الوالد/الوالدة أن يساعدهما على إيجاد مسكن مناسب بتقديم معلومات أو إحالات إلى وزارات أو وكالات أخرى أو إلى خدمات دعم طوعية.

إذا واجه الوالد أو الوالدة صعوبات في إيجاد مسكن مناسب أو لم يتمكن من رعاية الطفل، يمكن لعامل الشؤون الاجتماعية المعني برفاهية طفل تلك الأسرة أن يساعد الوالد (الوالدة) على اختيار فرد آخر في الأسرة أو صديق لرعاية الطفل بموجب اتفاقية وضعت على أساس الجزء الثامن من قانون خدمات الطفل والأسرة والمجتمع المحلي، تسمح لشخص بديل أن يتولى رعاية الطفل. وإذا لم يكن هذا الترتيب متاحاً، يمكن عرض اتفاق رعاية طوعي على الوالد (الوالدة) لوضع الطفل مؤقتاً برعاية شخص يوافَقُ عليه بموجب قانون خدمات الطفل والأسرة والمجتمع المحلي.

من الأهداف الرئيسية لبرامج رعاية الأطفال في كولومبيا البريطانية هدف إبقاء الأسرة مجتمعة حيثما أمكن ذلك، ولهذا السبب يُبذَلُ كل جهد ممكن للعمل مع الوالد (الوالدة) لضمان بقاء الأسرة مجتمعة، بما في ذلك تقديم خدمات دعم، وكذلك عقد اجتماعات خدمات متكاملة، ومؤتمرات أُسَر جماعية يجتمع فيها أفراد الأسرة لتقرير أفضل الخطط لرعاية الطفل.